


دراسات إسلامية
— ٧ —

منطق أرسطو

حققه وقدّم له
عبد الرحمن بدوي

الجزء الأول

القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٨

مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

(أ) مبتكرات

(١) الزمان الوجودى

(٢) هموم الشباب

(٣) مرآة نفسى [ديوان شعر]

(٤) الحور والنور

(ب) دراسات أوربية

(١) الموت والعبقرية

(٢) قلوب الفلاسفة

خلاصة الفكر الأوربى

(١) نيتشه

(٢) اشپنجلر

(٣) شوپنهور

(٤) أفلاطون

(٥) أرسطو

(٦) ربيع الفكر اليونانى

(٧) خريف الفكر اليونانى

(٨) برجسون

(ح) دراسات إسلامية

(١) التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية

(٢) من تاريخ الإلحاد فى الإسلام

(٣) شخصيات قلقة فى الإسلام

(٤) الإنسانية والوجودية فى الفكر العربى

(٥) أرسطو عند العرب

(٦) المثل العقلية الأفلاطونية

(٧) منطق أرسطو فى ٥ أجزاء

(٨) شهيدة العشق الإلهى

(٩) شطحات الصوفية

(ى) ترجمات : الروائع المائة

(١) أيشندورف : من حياة حائر بائر

(٢) فوكيه : أُندين

(٣) جيته : الديوان الشرقى

(٤) بيرن : أسفار اتشيلد هارولد

(٥) جيته : الأنساب المختارة

(٦) هيلدرلن : هيپريون

(٧) نيتشه : زرادشت

(٨) رلكه : صحائف مالتى برجه

فهرس الكتاب

* أرقام هذه الصحف أسفل .

المقالة الثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس ٢٢٩ — ٣٠٦

تصدير عام

هـذه هى الترجمة العربية القديمـة لكتب أرسطو المنطقية ، ننشرها وفقا للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربى بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأوّل أن نبعث هذا التراث العربى الجيد فنقدّم للناس شاهدًا على المنزلة العالية التى بلغتها عناية العرب بالتراث اليونانى : مما هو مشاهد فى الدقة الرائعة التى تمثّل فى هذه الترجمة ، وفى العناية التى أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حَرَص القومُ على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فـلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدّموا أشواطا بعيدة فى الترف العقلى ؛ فضلا عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدّم إليهم ، فأحسَّ منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبدا ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التى نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعانا فى تحرّى الدقة العلمية إلى آخر حدودها ، ولهذا يقول : «فلأنّا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التى وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضهـا على بعض فى إدراك المعنى » (ورقة ٣٨٠ أ) . وهذا يدل كذلك على أن العرب فى ذلك العهد — النصف الثانى من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التى تقع فى عهد كل من المـأمون والمتوكل ، إلى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يثقون بتلك الترجمات

السريعة التي نشأت تحت حَمِيَّة الروّاد الأوَل للتراث اليوناني : من مترجمين، وأمراء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هـذا العهد الثاني قد افترق عن العهد الأول بأن معظم الترجمات فيـه كانت من السريانية إلى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأول قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأول أنفسهم إلى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد إلى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضَّحة المعالم من قبل، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

و إنّا لنزداد عجبا من هذه الدقـة إذا نظرنا في الجهاز النقدي الثمين الذي شَفَع به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنْك[1] من قبـل بحق . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منهـا بنُقُولٍ أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدّة .

والهدف الثاني من هذا النشر أن نستعين هذه الترجماتِ نفسها في استعمالنا الحـالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هـذا النحو من الدقـة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتهـا من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتدّ خصوصا إلى دقة المصطلح الفني . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن تكفي كلها لمـا يتصل بالمنطق في هذا القسم منه، اللهم إلا في أحوال نادرة

---

(١) راجع كتابه : "أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية" ص ٣١٤ ، ط ٢ ، باريس سـنة ١٩٢٧ S. Munk: *Mélanges de philosophie juive et arabe*.

قد يكون من الخير — طمعا فى مزيد الإيضاح — أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدّث عن الفائدة الجُلَّى من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفنّى فى المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هـذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن فى نشرها الغَناء كلَّ الغناء عن إعادة ترجمتها. ونحن قوم قـد تطور لدينا النثر فى نهضتنا الحديثة فى اتجاه أدبى باعد كثيرا بينـه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفى الذى يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ لنا — من أجل إيجاد نثر فلسفى ظاهر القيمة — أن نعود إذاً إلى ذلك النثر الفلسفى العربى القـديم فنتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبـل بالنسبة إلى النثر الأدبى . لذا ترانا فى حاجـة مُلِحَّة إذاً إلى الاسـتعانة بالترجمات القديمـة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق فى النهاية ذلك النثر الفلسفى الجديد الذى نرنو بأبصارنا المُتَطَلِّعة بلهفة إلى إيجاده . وليس فى هـذا كله ما يدعو إلى أسر المرء لنفسه فى قيود المـاضى اللغوى، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب إلى خلق لغة جديدة ، لأن العَوْد هاهنا عَـوْدُ استلهام واستيحاء ، لاعود تقليـد واقتصار واكتفاء . فليطمئن للمجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذًا فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولًا ، وقيمة فعلية ثانيًا وعلى وجه التخصيص . ولهذه القيمة الأخيرة وفى سبيلها عنينا بأن نقدّم النص مزوّدا بكل ما يحتاج إليـه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم، ثم إنّا رددناه خصوصًا إلى الترقيم للصفحات الذى صار العُمْدَةَ فى هذا الباب، وهو

ترقيم نشرة بِكَر (Bekker)[١] لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه فى هامش هذه النشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالى — مثلا ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ) ، — كما لو كنا سنفعل تماما لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليونانى فى نشرة كل من فيتس (Waitz)[٢] وبِكَر (Bekker) ، مستعينين أيضا بالترجمات الحديثة : الفرنسية لتريكو (Tricot)[٣] والألمانية فى المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو نبهنا على إصلاح ما فى الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < > إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة و بين الأصل فى استيضاح ما غمض فى المخطوطة ، إفادة لا تحتاج إلى فضل بيان ، لأننا استعنا هـذه المقارنة فى كل مَوْضِعٍ أَشكَلَ علينا فيه الأمرُ فى المخطوطة . ثم قسمنا النص إلى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا فى ترجماتهم ووفقا لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عنوانات أخذناها غالبا عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا فى بعض الأحوال التى كانت فيها العنوانات موجودة فى النص العربى نفسه . وهكذا حاولنا أن نقدّم نصا بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

---

(١) *Aristotelis Opera*, ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde.

(٢) Waitz (Th.): *Aristotelis Organon graecae*, Leipzig, 1844-1846, 2 Bde.

(٣) Aristote: *Organon*, tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq.

وها نحن أولاء نقدّم فى هـذا الجزء الأوّل الكتب الثلاثة الأولى من «الأورغانون»، وهى : (١) كتاب «المقولات»، (٢) كتاب «العبارة»؛ (٣) كتاب «التحليلات الأولى» .

وأوّلها يبحث، كما هو معروف، فى المقولات، أى فى الحدّ والأوجه التى تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث فى صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو والفصل فى النزاع القائم بين فريق المؤيدين — ويمثله الشراح والمؤرّخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين — وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا فى الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة فى كتابته فوجدوها لا تتفق مع المألوف عن أرسطو فى هذه النواحى. على أن رأى الفريق الأوّل لا يزال هو السائد. بيد أن الرأى الراجح هو على عكس هـذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر إلى الخامس عشر، ص ٣٨ — ص ٥٤ من هـذا الكتاب)، وهى المعروفة باسم «لواحق المقولات» (postpredicamenta) : فأغلب الظنّ أنها ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأوّلين ، ويخصون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوذيموس، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربى فى مخطوطتنا فلدينا هـذه الفقرة فى آخر نص هـذا الكتاب ، وتقول : «تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أى المقولات ، ... < صححه[1] > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدى

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن فى المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدّعى أنه قرأها ، وكانت فى الأصل : «صححه» ؛ ولعلها كانت : «نقله» .

التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذى بخط إسحٰق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة ، نسخها أيضـا من نسخة يَحْيَي بن عَدِىّ المنقولة من دستور الأصل الذى بخط إسحٰق بن حُنَيْن ، فكان موافقا » . ومعنى هـذا أن الحسن بن سُـوار ، وكان تلميذ يَحْيَي بن عَدِىّ (المتوفى سـنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيي بن عدى ، وهـذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذى بخط إسحٰق الناقـل ، أى أن يحيي بن عدى قابل نسخته على النسخة الأصلية التى كتبها اسحٰق بن حنين الذى ترجم الكتاب .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية بباريس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرْعة اعتمادا — فيما يزعم — على ما فى المخطوطة ، والواقع أنه ليس فى المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زرعة نسخةٌ راجعها الحسن ابن سوار ، ونسخة ابن زرعة هى الأخرى منقولة عن نسخة يحيي بن عدى ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذى بخط إسحٰق بن حُنَيْن .

لهذا جاء زنكر (Zenker)[(١)] فى نشرته لهذا الكتاب لأول مرة فصحح هذا الخطأ الذى وقع فيه أيضا ڤنرش (Wenrich)[(٢)] فى كتابه عن «المؤلفين اليونان فى التراجم والشروح العربية » ، فقال عن المترجم إنه إسحٰق بن حنين .

---

(١) *Aristotelis Categoriae, Graece* cum versione Arabica Is. Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

(٢) Wenrich : *De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis*, P. 131, Lipsiae, 1842.

بيد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب " الفهرست " لم يذكر ان إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب «مختصراتٍ وجوامعَ مُشَجَّرة وغيرَ مُشَجَّرة» ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع ؟)[1] وابن بهريز (؟) والكندى وأحمد ابن الطيب والرازى . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع الاطلاع ثِقَةٌ دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بدّ أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ !

لذا جاء أوجُستُ مُلَّر فى كتابه عن « الفلاسفة اليونان فى النقول العربية »[2] فاختار أن يكون الناقل هو حُنَين ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهى أن لحنين كتابا اسمه « كتاب قاطاغورياس على رأى ثامسطيوس »[3] . على أن هذا لا ينهض حجة . ويرى اشتينشنيدر[4] أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حُنَين إلى السريانية . ومعنى هذا أنه

---

(١) راجع مقال پاول كراوس فى كتابنا « التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية » ، ص ١٠١ — ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦

(٢) August Müller: Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٣) "الفهرست" لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبى أصيبعة : «طبقاء الأطباء» ص ٢٠٠ .

(٤) فى كتابه " التراجم العربية عن اليونانية " ، ليبسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦
Moritz Steinschneider: Die Arabischen Uebersetzugen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

يرى أن ترجمة حنين التى ذكرها "الفهرست" (ص ٣٤٧، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت إلى السريانية، لا إلى العربية. لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو: "الكلام على قاطيغورياس، بنقل حنين بن إسحق: — فممّن شرحه وفسره ..."، والمفهوم من هذا أو الأقرب إلى الفهم أن يكون هذا النقل إلى العربية، وإلا ذكر ابن النديم، كعادته[1]، أن نقل حنين بن إسحق كان إلى السريانية. فهل يكون فى النص قلب وكان الأصل هو: إسحق ابن حنين، لا حنين بن إسحق؟ يجوز أيضا وإن كان غير محتمل كثيرا.

علينا، على كل حالٍ، أن نعتمد على ما ورد فى مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها، وهى أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يَحْيَى بن عَدِىّ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذى بخط إسحق الناقل. والدستور الأصلى معناه الترجمة الأصلية. اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق ابن حنين منقولة عن دستور الأصل الذى هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق، لكنه فَرْضٌ بعيد جدا مع ذلك، لذكره كلمة "الناقل"، فلا نظن أنه يقصد منها «المترجم» عامة، لا "المترجم لهذا الكتاب خاصة"؛ أو أن نفترض أن كلمة "دستور الأصل" معناها "الأصل اليونانى"، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلا، لأن كلمة "دستور" كما تستعمل فى هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصا فى ص ٢٦٥ أ هكذا: "ذكر ناسخها أنه كتبها فى سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلى المصحح الذى نقل من اليونانى ...".

---

(١) راجع هذا فى كلامه عن كتاب بارى أرمينياس وكتاب الطوبيقا الخ.

فالخلاصة إذن أنه لا بدّ لنا أن نقول إن ترجمة كتاب «المقولات» هنا في هذه المخطوطة من عمل إسحٰق بن حنين .

— ٢ —

والكتاب الثانى هو كتاب العبارة أو پارى أرمينياس . ولا إشكال فى مَنْ تَرْجَمَه . فمترجمه هو إسحٰق بن حنين كما ورد فى آخر نص هذا الكتاب فى مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : "تم كتاب أرسطوطاليس پارى أرمينيس" أى "فى العبارة" . نقل إسحٰق بن حنين . نقِل من نسخة بخط الحسن بن سوار، نسخها من نسخة يحيى بن عَدِى التى قابل بها دستور إسحٰق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة، نسخها من خط يحيى بن عَدِىّ المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحٰق ابن حنين" (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعدُ ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة "دستور الأصل" ، فتؤكد لنا ما ذهبنا إليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية . كما أن قوله : "نقل إسحٰق بن حنين" يدلنا كذلك على أن البياض الموجود فى مثل هذا الوضع فى الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب أن يملأ بنفس العبارة : "نقل إسحٰق بن حنين" .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : "الكلام على پارى أرمينياس : نَقَلَ حُنَيْنٌ إلى السريانى ، وإسحٰقُ إلى العربى ، النصّ" ("الفهرست"، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل، ص٣٤٨ طبع مصر، بدون تاريخ). غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هى فيما إذا كان نقل إسحٰق عن اليونانية مباشرة،

أم عن النقـل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمـة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيرا من اليونانية إلى السريانية ؛ وإذن لم يكن بحاجة إلى الترجمة السريانية .

ومن الغريب أن اشتينشنيدر (فى الكتاب المشار إليه آنفا ، ص ٤٠) يزعم أن مخطوطة پاريس تضع اسم "يحيي بن حنين" مكان "إسحق بن حنين" مع أنه — كما رأينا فى الفقرة التى أوردناها من قبل — لاصحة لهذا مطلقا : فمخطوطة پاريس تذكر اسم " إسحق بن حنين " بكل وضوح ثلاث مرات فى تلك الفقرة . فكيف ادّعى اشتينشنيدر هذا الادّعاء الغريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقى هـذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشر ج . ا . هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد فى نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب إلى النص اليوناني منها إلى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد فى تأييد ما رجحنـاه من أن تكون ترجمـة إسحق إلى العربية قـد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

— ٣ —

وأخيرا نصل إلى كتاب " التحليلات الأولى " أو " أنالوطيقا الأولى " أو " القياس " . وقـد ورد فى المخطوطة أنه نقل تذارى ، أو ثياذورس (Theodorus) . و " الفهرست " يؤكد لنا هـذا أيضا فيقول : " الكلام

على أنالوطيقا الأولى : نقــله ثيادورس إلى العربى، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه، ونقل حنين قطعة منه إلى السريانى؛ ونقل إسحٰق الباقىَ إلى السريانى " (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صــعوبة إذن فى اسم المترجم . إنما الصعوبة فى حقيقة هذا المترجم، من هو ؟

هــل هو ثيادورس أبو قُــرَّة أَسْقُفُ حَرّانَ(١) (ولد ســنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفى سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ)؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب "الفهرست" يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه، وحنين ولد سنة ١٩٤هـ (= ســنة ٨٠٩ م) وتوفى سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م)، أى أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهــذا لابدّ أن يكون تذارى (= ثيادورس) المقصود هنــا شخصا آخر غير ثيادورس أبو قرة أســقُفِّ حرّان . وهنا نجد اشتينشنيدر (الموضع السابق ص ٤١، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض فى صيغة الاستفهام، ألا وهو أن يكون تذارى هذا هو أسقف الكَرْخ فى بغداد الذى ذكره ابن أبى أصيبعة من بين الأطباء . وهو افتراض لانجد مايؤيده أو يفنِّده. على أن ترجمة إسحٰق إلى السريانية قد ورد ذكرها مرارا فى التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلا بعد ص ١٨٥ تعليق ٢)، وقــد أُصْلِحَتْ الترجمــةُ فى بعض المواضع بمراجعتها

---

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان " كتب ثيادورس أبى قرة فى العربيــة " .
G. Graf: Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlischen Literatur=und Dogmengeschichte, XI, Paderborn 1910).

على ترجمة إسحٰق هذه . وقد فصلت هــذه التعليقات كذلك الموضع الذى عنــده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنــده ابتدأ نقل إسحـــٰق .

بيد أنه يلوح كذلك من هــذه التعليقات أن ثمت نقلا قديما آخر رجع إليه يَحْيَي بنُ عَدِىّ (راجع بعد مثلا ص ١٤١ تعليق ٢) ؛ وأن ثمت نقلين إلى السريانية لثاوفيــل ولأثالس، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ، كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهى أيضا لم يذكرها صاحب « الفهرست » .

— ٤ —

ومن بين هــذه الكتب الثلاث قد نُشِر من قبلُ كتابان :

(أوّلا) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) فى ليپتسج ســنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع الترجمة العربيــة لإسحٰق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليونانى المستخلصة من الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين اختلاف القراءات بين النص اليونانى والترجمة العربية ، فنشر النص اليونانى ووضع تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التى نشرها على أساس مخطوطة باريس هذه .

(ثانيا) كتاب « العبـارة » الذى نشره ايزيدور پولك[1] (I. Pollak) وفقـا لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليونانى معـه ، بل اكتفى بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقا لنشرة بكر (Bekker) .

ثم نشره كذلك الأب موريس بو يج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشـد[2] على أساس مخطوطة پاريس كذلك؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنالوطيقا الأولى فإننا ننشره لأوّل مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة فى المخطوطة لأنها مفيـدة إلى حدّ بعيد ، إذ هى بمثابة جهاز نقدى ممتاز يقدّم لنـا خير صورة للتدقيق فى الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما النـاشران اللذان نشرا كتابى المقـولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ فى المخطوطة[3] .

و إلى أن تتم نشرتنا للأورغانون كله، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذى سنضع فيـه المصطلحات العربيـة الواردة فى هذه الترجمـة ، ونضع فى مقابلها المصطلحات اليونانيـة الأصلية، ونضيف إليهـا كذلك ترجماتها فى بعض اللغات الأوربية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائـدة .

---

(١) Isidor Pollak: Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetzung des Ishak Ibn Honain.

(٢) Maurice Bouyges, S. J.: Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٣) نظرا لكثرة تعليقات كتابى "المقولات" و"العبارة" آثرنا أن ننشرها على حدة فى المجلد الأخير من "منطق أرسطو" هذا .

ولنشرع الآن فى وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربى بالمكتبة الأهلية بباريس
(Anc. fonds 882 A =)

— ا —

(١) فى الصفحة الأولى (١١) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب فى أعلى : « الله استكفى الزلل ، فى الفكر والقول والعمل .

فهو حسبي ونعم الكافى

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله

المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس

المسمى ريطوريقا ، أى الخطابة »

وفى الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات فى ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ٥ ا ، و٣ تصحيحات ص ٨ ا ، وفى ص ٩ ا تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفى ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع إلى اليونانى ، وتصحيح فى ١٩ ا ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ ا وتوجد خروم فى ٢١ ا ، ب وتصحيح فى هامش ٢١ ب .

وفى ص ٢٤ ب تنتهى المقالة الأولى هكذا : « تمت المقاله الأولى من ريطوريق ولله الحمد حق حمده » .

(٣) فى ص ٢٥ ا تبـدأ « المقالة الثانيـة من كتاب ريطوريقا » . وأولهـا : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمـد لله رب العـالمين ... قال أرسطوطاليس : ... »

ثم ترد شروح فى ص ٢٥ ب ؛ وفى ورقـة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات فى ص ٢٨ ب، وشرح فى ٢٩ ا ، ب ، وتصحيحات فى ٣٠ ا — ٣١ ا ، ٣٣ ا، وشرح فى ٣٤ ا وفى الورقة خرم ، وتصحيح فى ٣٦ ا، وفى ٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين، وفى٣٨ا شرح واحد، وكذلك ٣٩ا ، وكذلك ٤٠ا، ب ، ٤١ ا ، ويوجد خروم فى ٤٢ مع شرح فى ٤٢ ب ، وكذلك خروم وشرح فى ٤٣؛ وشرح فى ٤٤ ب وتصحيح فى ٤٥ ب وخرم فى ٤٦ وتصحيح فى ٤٧ ا. وفى ص ٤٨ ب : «تمت المقالة الثانية من الريطوريقه، ولله الحمد حق حمده» .

(٤) وفى ص ٤٩ ا تبدأ المقالة الثالثة : فى تلك الصفحة تعليقات ، والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظرا لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ، وكذلك الحال فى ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١؛ وفى ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .

وفى ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التى بخط أبى على بن السمح ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيـه ابراهيم الدمشقى اليوسفى » .

ويرد فى آخر الصفحة : «تمت مقابلته فى التاريخ الذى سنته ثمانى عشرة وأربعمائة لهجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » .

— ب —

فى أولها (ص ١٦٦ ا) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنولوطيقا الأولى نقل ثذارى »

وتنتهى هذه المقالة فى ص ١٠٧ ب .

وتبدأ الثانية فى ص ١٠٨ ا وتنتهى فى ١٣٠ ب .

— حـ —

ثم يأتى كتاب « أرسطوطاليس » فى الشعر نقل أبى بشر متى بن يونس القُنَّائى من السريانى الى العربى : «قال أرسطوطاليس : «إنّا متكلمون الآن فى صناعة الشعر ... » .

وهـذه الرسالة مكتوبة بخط نسخى يخالف خط الكاتبين الأولين ، تبدأ بصفحة ١٣١ ا ، وتنتهى فى ص ١٤٦ ب .

— ى —

ثم يأتى بعدها مباشرة تكملة إيساغوجى فرفوريوس ، ويظهر أنهـا ناقصة الأول ، وهى بخـط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس لجمـاعة قوم لهم نسـبة بوجه من الوجوه إلى واحد ، و بعضهم إلى بعض على المعنى الذى يقال به جنس الهرقليين من قِبَل نسبتهم من واحد ، أعنى من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة إلى بعض مِن قِبلَه قد يُدْعى جنسا بانفصالهم من سائر الأجناس الأخر . وقد

يقال أيضا على جهــة أخرى جنس لمبــدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد أو من الموضع الذى يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورسطس من طيطالس وأولس من أبرقلس . ونقول أيضا إن جنس أفلاطن أثينى ... » .

فكأنّ الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات فى الهامش .

وفى ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوريوس الموســوم بايصاغوجى نقــل أبى عثمان الدمشقى . قوبل به نســخة مقروءة على يحــيي بن عدى ، فكان موافقا » .

— هـ —

فى أول ص ١٥٧ ا ترد تعليقــة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضــوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشــغل ص ١٥٧ ب كلهــا ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هــذه فى الصفحات ١٥٨ ا ، ب ، و ١٥٩ ا ، ب ، ثم فى ١٦١ ا و ب ، ثم ترد فى ص ١٦٤ ا ، و ١٦٥ ا شروح بالأحمر فى الهامش وفوق الكلمات فى الداخل ، كذلك فى ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ا ، ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ا ، ١٧٣ ا ، ١٧٤ ا ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر فى ١٧٨ ا وفى ص ١٧٨ ب : « تمّ كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أى المقولات ...

< نقله > الحسن ســوار من نسخة يحيي بن عدى التى بخطه ، وهى التى قابل بها الدستور الذى بخط إسحٰق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من

خط عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة ، نسخها أيضا من نسخة يَحْيَى بن عَدِىّ المنقولة من دستور الأصل الذى بخط إسحٰق بن حُنَيْن ، فكان موافقا ، فالحمد لله على إنعامه » .

— و —

وفى ص ١٧٩ ا يرد : « كتاب أرسطوطالس ، پارى أرمينياس ، أى فى العبارة » ، وفى هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبى بشر متى بن يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال فى ص ١٧٩ ب ، فيها تعليقات للحسن ولأبى بشر ، وترد تصحيحات وتفسيرات فى ١٨٠ ا ، ب ، ١٨١ ا ، ب ، ١٨٢ ا ، ب ، وفى ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة ، وفى ١٨٥ ا تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر فى ١٨٥ ب ، ١٨٦ ا ، ب ، ١٨٧ ا ، ب — ١٩١ ب .

وفى ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، پارى أرمينيس ، أى فى العبارة ، نقل إسحٰق بن حُنَيْن . نُقِل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدى التى قابل بها دستور إسحٰق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحٰق بن زرعة ، نسخها من خط يَحْيَى ابن عدى المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحٰق بن حُنَيْن ، فكان موافقا » .

— ز —

وفى ص ١٩٢ ا : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطالس ، نقل أبى بشر متى بن يونس القنائى إلى العربى ، من نقل إسحٰق بن حُنَيْن إلى السريانى » .

وبهذه الورقة خرم كبير وفى الهامش شروح صغيرة ، وفى الورقة ١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر فى الداخل ، وكذلك الحال فى الورقة ١٩٤ ، وفى الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفى الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ، وفى ٢٠١ خرمان ، وفى ٢٠١ ب تعليق بالأحمر فى الهامش ، وفى ٢٠٢ ا ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك فى الصفحات التالية كلها حتى آخر المقالة فى ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير فى الورقتين ٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفى ص ٢٢٢ ب : «تَمَّتْ المقالةُ الأولى من كتاب أرسطوطاليس فى البرهان ، نقل أبى بشر متى بن يونس القُنَّائى من السريانى إلى العربى . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؛ قوبل به نسخة كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدى ، فكان موافقاً لها» .

ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأتُ هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطنية ، وعَلِمْتُ على سَقَمٍ أحملُه على الناسخ ... » .

وفى ص ٢٢٣ ا تأتى « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبى بشر متى بن يونس من السريانى» . وتتوالى التعليقات فى أغلب صفحاتها .

وتنتهى فى ص ٢٤١ ا حيث يرد : « تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية ، وهى آخر كتاب البرهان ، نقل أبى بشر متى بن يونس القُنّائى من السريانى إلى العربى . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به نسخةَ كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة ، المنقولة من نسخة يحيى بن عَدِىّ ، فكان أيضا موافقا لها » .

وهنا ترد فى ص ٢٤١ ب «المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبى عثمان الدمشقى» ، وفى هامشها تعليقات بالأحمر والأسود، وفى الورقة ٢٤٤ خرم. وتنتهى فى ص ٢٥٣ب. وفى ص ٢٥٤ ا المقالة الثانية وتنتهى فى ص ٢٦٥ ا هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا » . ثم : « وجدت فى آخر هـذه المقالة ما هـذه حكايته : فى هـذه المقالة مواضع يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهرُ لفظها ولم يصحَّ لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التى صححها من نُسَخٍ نَظَرَ فيها على أبى بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السريانى وأصلحه على ما أوجبته النسخُ السريانية .

«قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما فى سـنة ثمان وتسـعين ومائتين من الدستور الأصـلى المصحح الذى نقـل من اليونانى وقابل بهما عليـه ، وأنه قوبل بهما أيضا باليونانى وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا » .

وفى ص ٢٥٦ ب « المقـالة الثالثة منه » أى من « الطوبيقا » . وبها فى هـذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات فى ص ٢٦٨ ا واحد بالهـامش والباقى فوق الكلمات ، ومثل هـذا فى ص ٢٦٨ ب ، وفى ٢٦٩ ب تصحيح عن السريانى بالهامش ، وفى هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهى هذه المقالة فى وسط ص ٢٧٢ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفى ص ٢٧٢ب

تعليق وتفسيرات ، وفى ص ٢٧٤ تصحيح فى الداخل ، وفى ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفى ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة فى داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحٰق فى ٢٨٢ ب . وتنتهى المقالة الرابعة فى آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة فى ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات فى الداخل ، وفى ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السريانى بالهامش ، وكذلك توجد قراءات فى داخل ٢٨٩ ا ، وقراءات عن السريانى فى ٢٧٠ ب ، ٢٩١ ا ، وشرح فى هامش ٢٩٤ ا . وتنتهى هـذه المقالة فى وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفى ص ٢٨٩ ب تفسير لأبى بشر وقراءة عن السريانى ، وفى ٣٠١ ا تعليق ونقـل عن السريانى ، ثم تصحيح ونقـل عن السريانى فى ص ٣٠٢ ب ، ثم فى ص ٣٠٥ ا نُقُولٌ عن السريانى فى الهامش ، كذلك فى ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمـة إسحٰق فى ص ٣٠٦ ا وشروح صغيرة فيها وفى ٣٠٦ ب ، ٣٠٧ ا . وتنتهى المقالة السادسة فى ص ٣١٠ ا .

وتبدأ السابعـة فى ص ٣١٠ ب وبهامشهـا قراءة عن السريانى بنقل إسحٰق ، وفى ٣١٢ ب نقل لإسحٰق ونقـل لأثانس ؛ وفى ٣١٣ ب نقـل عن نقل إسحق للسريانى ومقارنة بين الدمشقى وأثانس .

وفى ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طوبيقا » نقل أبى عثمان سـعيد بن يعقوب الدمشقى ، وهى آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

« قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلى المصححة عليه » .

وفى ص ٣١٥ ا « المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السريانى بنقل إسحٰق » . وأولها : « وقد ينبغى لنا بعد ذلك أن نتكلم فى الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أوّلًا إذا كُنْتَ معترما على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ؛ وثانيا أن تُعِدَّ السؤال وترتب كل شىء بحسب الموضع الجدلى ... » وفى ص ٣١٩ ا مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك فى ٣٢٠ ا ، وفى ٣٢٣ ا ، ب من نقل إسحٰق ، وكذلك ترد تعليقة فى هامش ٣٢٦ ب .

وفى ص ٣٢٧ ا : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل ابراهيم بن عبد الله ، وهى آخر الكتاب » . ويرد إلى جوارها : « قُوبل به وصُحح » .

— ط —

وهنا نصل إلى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى ، وهى ترجمة أبى زكريا يَحْيَى بن عَدِىّ من السريانى بنقل أثانس من اليونانى ؛ وترجمة أبى على عيسى بن إسحٰق بن زُرْعة من السريانى بنقل أثانس من اليونانى ، ثم نجد فى ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلا قديما منسوبا إلى الناعمى ولست أعلم من أى لغةٍ نَقَلَه » .

ويبدأ هذا الكتاب فى ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمٰن الرحيم . « سوفسطيقا » بنقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدى — أعلى الله منزلته — ، وبنقل أبى على عيسى بن إسحٰق بن زرعة ، وبنقل قديم منسوب إلى الناعمى ؛ مثبت فى كل صفحٍ ما نقله كلٌّ واحدٍ وغيرُه عن المعانى الثابتة فى ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد فى الصفحة التالية (ص ٣٢٨ ا) : « ترجمة أخرى < ل > كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين : إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التى يرى أنها مباكتات وإنما هى مُضِلَّات ، وليس بمباكتات ، ومبتدئون — كالطبيعة — من المقدمات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود لكن نظن أنه صحيح... » .

وهكذا يتوالى فى الصفحات أوّلًا نقـلُ أبى زكريا يحيى بن عدى ، ثم نقل عيسى بن زرعة ، ثم نقل قديم ، ثم فى أحيان قليلة جدا « نقل آخر » .

ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار . كذلك نجد عدّة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالأحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التى ترد تباعا هى النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدى ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب إلى الناعمى . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : فى الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدى فى أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة فى أسفل ، وفى الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف إليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهى نقل يحيى بن عدى هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس فى تبكيت السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبى زكريا يحيى بن عدى ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقته — من اللغة السريانية إلى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التى نُسِخَتْ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عَدِىّ التى بخطه » (ص ٣٧٩ ب فى الوسط) .

ويتهى نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أى التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطالس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، من السريانى بنقل أثانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار، وهى منقولة من دستور الناقل» (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .

وينتهى النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى « سوفسطيقا » فى التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمى ، ولله على ذلك الحمدُ والمنة » (ص ٣٨٠ ا فى الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقلَ من نسخةٍ بخط أبى الخير الحسن ابن سوار رضى الله عنه . وفى آخرها ما هذه حكايته : نسختُ هذا النقل من نسخةٍ خُيِّلَ(١) إلىّ أنها بخط أبى نصر الفارابى ؛ وكان النصف الأوّل منها مصححا جيدا ، والنصف الثانى مِسْقاما .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوّار(١) رضى الله عنه :

«لما كان الناقل يحتاج — فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها يَنْقُلُ — إلى أن يكون متصوِّرا(١) له كتصوّر قائله ، والى أن يكون عارفا باستعمال اللغة التى منها ينقل والتى إليها ينقل ، وكان أثانس(٢) الراهب غير قَيِّم بمعانى أرسطوطالس ، فإنه(٣) داخَلَ نقلَه الخللُ لا محالة . ولما كان مَنْ نقل هذا الكتاب — من السريانية بنقل أثانس — إلى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع

(١) مشكولة فى الأصل .
(٢) منقوطة فى الأصل .
(٣) ص : فنه .

إليهم تفسيرله ، <فإنهم> عوّلوا على أفهامهم فى إدراك معانيه : فكلٌّ اجتهد فى إصابة الحق و إدراك الغرض الذى إياه قَصَدَ الفيلسوفُ، فغيروا مافهموه من نقل أثانس — إلى العربية .

«فلاّنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم، كتبنا جميع النقول التى وقعت إلينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، و يُستعان ببعضها على بعض فى إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدى فسر هذا الكتاب تفسيرا رأيت منه الكثير وقَدَّرته نحوًا من[1] ثلثيه بالسريانية والعربية وأظن تممه ، ولم يوجد فى كتبه بعد وفاته . وتصرفَتْ بِيَ الظنونُ فى أمره، فتارة أظنّ أنه أبطله لأنه لم يرتضِه[2] ، وتارة أظنّ أنه سُرِق، وهذا أقوى فى نفسى . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تقسيمه إياه، فلذلك لحق نقلَه [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما، لأنه لم يشارِف المعنى واتّبع السريانىَّ فى النقل .

« وقد وُجِد فى وقتنا هـذا تفسيرُ الإسكندر الأفروذيسى[3] باليونانيـة ، يعجز من أوّله كراسة، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصـل بى أن أبا إسحق ابراهيم بن بكوش نقل هـذا الكتاب من السريانى إلى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القَسّ اليونانى المهندس، المعروف بابن فتيلة، على إصلاح مواضع منه من اليونانى، ولم يقع إلىّ . وقيل إن أبا بشر، رحمه الله، أصلح النقلَ الأوّل ونقله نقلا آخر، ولم يقع إلىّ .

---

(١) ص : نحو .

(٢) ص : يرتضيه .

(٣) الأفروذيسى : كذا بالذال المعجمة فى الأصل .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم مَنْ يقع إليه هـذا الكتابُ صورةَ أمره ، والسببَ فى إثباتى جميع النقـول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هـذا المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيقا » وحدها ، لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طـول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سـطرا . وقد كان الرقم القديم لهـا ٨٨٢ عربى (Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربى .

— ٦ —

وفى عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسةٍ تفصيلية لتاريخه فى العالم العربى ومدى أثره فى مختلف مرافق الحياة الروحية ، مما يكوِّن جانبا خطيرا أيضا من دراستنا الكبرى لـ «أرسطو عند العرب» ؛ فلقـد عرفوه خصوصا من هـذه الناحية ، حتى اعتـادوا أن ينعتوه بلقب « صاحب المنطق » .

عبد الرحمن بدوى

باريس فى أغسطس سنة ١٩٤٧

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

كتاب أرسطوطالس المسمى « قاطيغوريا » ، أى « المقولات »

١

< المتفقة والمتواطئة والمشتقة >

" المتفقة أسماؤها " — يقال إنها التى الاسمُ فقط عامٌّ لها ، فأما قــولُ ١ أ
الجوهر الذى بحسب الاسم ، فمخالف[(١)] . ومثال ذلك : الإنسانُ ، والمصوَّرُ — حيوانٌ ؛ فإن هذين الاسمُ فقط عامٌّ لها ، فأما قول الجوهر الذى بحسب الاسم فمخالف ؛ وذلك أن مُوَفِّياً إن وَفَّى فى كل واحد منهما ما معــنى أنه حيوان ، كان القولُ الذى يُوَفِّى فى كل واحد منهما خاصًّا له .

و" المتواطئة أسماؤها " — يقال إنها التى الاسمُ عامٌّ لها ، وقول الجوهر الذى بحسب الاسم واحدٌ بعينه أيضا . ومثال ذلك : الإنسان ، والثور — حيوانٌ ؛ وقول الجوهر واحد بعينه أيضا ، وذلك أن مُوَفِّيا إن وَفَّى فى كل واحد منها ما معنى أنه حيوان ، كان القول الذى يُوَفِّى واحدًا بعينه .

و " المشتقة أسماؤها " — يقال إنها التى لها لقبُ شىءٍ بحسب اسمه ، غير أنها مخالفــة فى التصريف[(٢)] ، ومثال ذلك : الفصيح — من الفصاحة ، والشجاع — من الشجاعة .

---

(١) يعنى أن المعنى الذى يدل عليه هذا الاسم مختلف .

(٢) πρωσις وقد عرفها أرسطو فى كتاب " الشعر " (ص ١٤٥٧ أ س ١٨ وما يليه) بأنها الإعراب الذى يلحق الفعــل أو الاسم و يدل على نسبة « من » ، « إلى » أو الإفراد والجمع أو الاستفهام والتقرير . راجع بعد فى كتاب « العبارة » ف ٢ .

٢

< الاقوال المختلفة >

التى تقال : منها ما تقال بتأليف ، ومنها ما تقال بغير تأليف . فالتى تقال بتأليف كقولك : الإنسان يُحضِر[١]، الثور يَغْلِب، والتى تقال بغير تأليف كقولك : الإنسان ، الثور ، يُحْضِر ، يَغْلِب .

الموجودات : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبتةَ فى موضوع ما كقولك : "الإنسان": فقد يقال على إنسان ما وليس هو ألبتة فى موضوع ما . ومنها ماهى فى موضوع وليست تقال أصلا على موضوع ما (وأعنى بقولى : " فى موضوع " ، الموجود فى شىء لا كجزء منه ، وليس يمكن أن يكون قوامه من غير الذى هو فيه) : ومثال ذلك : "نحوٌ ما"، فإنه فى موضوع، أى فى النفس، < وليس > يقال أصلا على موضوع ما؛ و "بياض ما" هو فى موضوع ، أى فى الجسم (إذ كان كل لون فى جسم) ، وليس يقال ألبتة على موضوع ما . ومنها ما تقال على موضوع وهى أيضا فى موضوع .
١ب ومثال ذلك : " العلم " ، فإنه فى موضوع ، أى فى النفس ، ويقال على موضوع أى على الكتابة . ومنها ما ليست هى فى موضوع ، ولا تقال على موضوع ، ومثال ذلك : " إنسانٌ ما " ، أو " فرسٌ ما " ، فإنه ليس شىء من ذلك وما جرى مجراه لا فى موضوع ، ولا يقال على موضوع .

---

(١) يحضر : يعدو .

— وبالجملة ، الأشخاص والواحد بالعــدد لا يقال على موضوع أصــلا . فأما فى موضــوع ، فليس مانعٌ يمنع أن يكون بعضُها موجوداً فيــه ، فإن "كتابة" هى من التى فى موضــوع ، أى فى النفس ، وليست تقــال على موضوع أصلًا .

٣

< محمول المحمول . — الأجناس والأنواع >

متى حُمِلَ شيءٌ على شْىء حَمْلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضا . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسانٍ ما ، ويحمل على الإنسانِ الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسان ما أيضا محمولا ، فإن إنسانا ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس المختلفــة التى ليس بعضُها مُرَتَّباً تحت بعض ، فإن فصولهــا أيضا فى النوع مختلفــة ، من ذلك أن فصــول الحيوان كقولك : المشَّاء ، والطير ، وذو الرِّجْلين ، والسابح ؛ وفصول العلم ليست أشياء من هذه ، فإنه ليس يخالفُ علمٌ علمــا بأنه ذو رِجْلين . — فأما الأجناس التى بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولُ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها ، فإن الفصــول التى هى أعلى تُحْمَــلُ على الأجناس التى تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هى بأعيانها فصولَ الجنس الموضوع .

٤

< المقــولات >

كل واحد من التى تقال بغير تأليف أصلا ، فقد يدل إما على "جوهر" وإما على "كم" ، وإما على "كيف"، وإما على "إضافة" ، وإما على "أين" ، وإما على "متى" ، وإما على "موضوع" ، وإما على "أن يكون له" ، وإما على "يفعــل" ، وإما على "ينفعل" . فالجوهر على طريق المثـال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أَذْرُع . والكيف كقولك : أبيض، كاتب . والإضافة كقولك :

٢ ا ضِعْف، نِصف . وأين كقولك : فى لُوقِين[1] ، فى السوق . ومتى كقولك : أمس ، عاما أول . وموضــوع كقولك : متكىء ، جالسًا . وأن يكون له كقولك : مُتَنَعِّل، مُسَلَّح . ويفعل كقولك : يقطع، يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التى ذُكِرَتْ إذا قيل <قيل> مفردا على حِياله ، فلم يُقَل بإيجاب ولاسلب أصلا . لكن بتأليف بعض هذه إلى بعض تحدث الموجبة والسالبة . وإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها إما صادقــة ، وإما كاذبة . والتى تقال بغــير تأليف أصلا فليس منها شىءٌ صادقاً ولا كاذبا ، ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يظفر .

(١) اللوقيون مدرسة أرسطو، أو المدرسة بوجه عام .

٥

فى الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أول بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذى لا يقال على موضوع ما ، ولا هو فى موضوع ما . ومثال ذلك : إنسان ما ، وفرسٌ ما . فأما الموصوفة بأنها جواهرُ ثوانٍ فهى الأنواع التى فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أُوَل . ومع هذه الأجناس هذه الأنواع أيضا . ومثال ذلك أن إنسانا ما هو فى نوع ، أى فى الإنسان ؛ وجنسُ هذا النوعِ الحى . فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحىِّ . — وظاهر مما قيل أن التى تقال على موضوع فقد يجب ضرورةً أن يُحْمَل اسمها ، وقولها يقال على ذلك الموضوع . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أى على إنسان ما ، فاسمه يُحْمَل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان يُحْمَل على إنسان ما . فإن إنسانًا ما هو إنسانٌ ، وهو حىٌّ ، فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التى فى موضوع فهى أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها ولا حدُّها ، وفى بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمُها على الموضوع ؛ فأما قولها فلا يمكن . مثال ذلك : أن الأبيض هو فى موضوع ، أى فى الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل فى حال من الأحوال على الجسم .

وكل ما سواها فإما أن يكون على موضوعات ، أى يقال على الجواهر الأول ؛ و إما أن يكون فى موضوعات ، أى يقال فيها ، وذلك ظاهر من قِبَل التصفُّح للجزئيات : مثال ذلك أن الحى يُحْمَل على الإنسان ، فهو أيضا على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو
٢ب ولا على إنسانٍ أصلا ؛ وأيضا إن اللون فى الجسم ، فهو أيضا فى جسم ما ، فإنه إن لم يكن فى واحدٍ من الجزئية فليس هو ولا فى الجسم أصلا .

فيجب أن يكون كلُّ ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أى يقال على الجــواهر الأُوَل ؛ وإما أن يكون فى موضوعات ، أى يقال فيهــا . فيجب إذًا إن لم يكن الجواهر الأُوَل ألا يكون سـبيلٌ إلى أن يوجد شيء من تلك الأُخَر . وذلك أن كل ما ســواها فإما أن يكون على موضوعات ، أى يقال عليها ؛ و إما فى موضوعات ، أى فيها .

والنوع — من الجواهر الثانية — أَوْلى بأن يوصف جوهرًا من الجنس ، لأنه أقــرب من الجوهر الأول . وذلك أن مُوَفِّيــا إن وَفَّى الجوهر الأول ما هو كان إعطاؤه النوعَ أشــدَّ ملاءمةً وأبينَ فى الدلالة عليــه من إعطائه الجنسَ . مثــال ذلك أنه إن وَفَّى إنساناً ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان أبين فى الدلالة عليه من إعطائه أنه حى ، فإن ذلك أخص بإنسان ما ، وهذا أعمّ ؛ وإن وَفَّى شجرةً ما ما هى ، كان إعطاؤه أنها شجرة أبين فى الدلالة عليها من إعطائه أنها نَبْت . وأيضا فإن الجــواهر الأُوَل لمــا كانت موضــوعة

لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولةٌ عليها أو موجودةٌ فيها ، فلذلك صارت أَوْلىٰ وأحق بأن تُوصَف جواهرَ . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعا للجنس ، لأن الأجناس تُحْمَل على الأنواع ، وليس تنعكس الأنواع على الأجناس ، فيجب من ذلك أيضا أن النوع أَوْلىٰ وأحقُّ بأن يُوصف جوهرًا من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنسا ، فليس الواحد منها أَوْلى من الآخر بأن يُوصَف جوهرا ، إذ كان ليس توفيتك فى إنسانٍ ما أنه إنسان أشدّ ملائمة من توفيتك فى فرسٍ ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من الجواهر الأول أَوْلىٰ من الآخر بأن يوصف جوهرا ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهرا من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجوهر الأول جواهرَ ثوانىَ ، لأنها وحدها تدل على الجواهر الأُوَل من بين ما تُحْمَل عليه ؛ فإن مُوَفّيا إن وَفّى إنسانًا ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ؛ وإذا وَفّاه بأنه إنسان كان ذلك أبين فى الدلالة عليه من توفيته له بأنه حى ؛ وإن وَفّاه بشىءٍ مما سوى ذلك أىَّ شىءٍ كان ، كانت توفيته له غريبة مُسْتَنْكَرة : كما إذا وفى بأنه أبيض أو أنه يُحْضِر أو شىءٍ من أشباه ذلك أىَّ شىء كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهرَ . وأيضا لأن الجواهر الأُوَل موضوعةٌ لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة ١٣

فيها ، لذلك صارت أَوْلَىٰ وأحقَّ بأن توصف جواهرَ . وقيـاس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور هو قياسُ أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها عند سائر الأمور الأُخَر كلها، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول فى إنسانٍ ما إنه نحـوى ، فأنت إذاً تقـول : " نحويا " على الإنسان وعلى الحى ؛ وكذلك تجرى الأمور فى سائر ما أشبهه .

وقد يَعُمُّ كلَّ جوهر أنه ليس فى موضـوع ، فإن الجوهر الأول ليس يقال على موضوع ، ولا هو فى موضوع . والجواهر الثوانى قد يظهر بهذا الوجه أنه ليس شىءٌ منها فى موضـوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أى على إنسانٍ ما ، وليس هو فى موضوعٍ ، أى فيـه . وذلك أن الإنسان ليس هو فى إنسان ما ؛ وكذلك أيضا الحى يقـال على الموضوع ، أى على إنسانٍ ما ، وليس الحىُّ فى إنسانٍ ما . وأيضـا التى فى موضوع ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون اسمُها فى حالٍ من الأحوال يُحْمَل على موضوع . وأما قولها فلا سبيل إلى أن يُحملَ عليه . فأما الجواهر الثوانى فإنه يُحملَ على الموضوع قولُها واسمُها ، فإنك تحمل على إنسانٍ ما قولَ الإنسان وقولَ الحى.

فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو ممـا فى موضوع ، إلا أنّ هذا ليس بخاصةٍ للجوهر، لكن الفصلَ أيضا هو ممـا ليس فى موضوع، فإن المـاشى وذا الرِّجْلين يقالان على موضوع ، أى على الإنسان ؛ وليسا فى موضوع ، وذلك أن ذا الرِّجْلين ليس هو فى الإنسان ، ولا المـاشى . وقول الفصـل أيضا محمول على الذى يقال عليـه الفصل ، مثـال ذلك أنّ المَشَّاء إن كانَ

يقـال على الإنسان فإن قول « المَشَّاء » محمـول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مَشَّاء — ولا تُغْلِطْنـا أجزاءُ الجواهر فتوهِمَنا أنهـا موجودة فى موضوعات ، أى فى كلياتها ، حتى يضطرَّنا الأمر إلى أن نقول إنهـا ليست جواهر ، لأنه لم يكن قول ما يقـال فى موضوعٍ على هـذا الطريق على أنه فى شىءٍ بجزء منه .

ومما يوجد للجواهر وللفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإنّ كل حَمْلٍ يكون منهما فهو إما أن يحمل على الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجواهر الأول حَمْلٌ أصلا ، إذ كان ليس يقال على موضوعٍ ما ألبتةَ . فأما <فى> الجواهر الثوانى فالنوع يُحْمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول تحمـل على الأنواع وعلى الأشخاص . والجواهر الأُوَل تقبـل قول أنواعها وأجناسها ، والنوع يقبـل قولَ جنسه ، إذ كان كلُّ ما قيـل على المحمول فإنه يقـال أيضا على الموضوع ؛ وكذلك تقبـل الأنواعُ والأشخـاصُ قولَ فصولها أيضا . وقد كانت المتواطئةُ أسماؤها هى التى الاسمُ عامٌّ لها والقول واحدٌ بعينه أيضا ؛ فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها .

وقد يُظَنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود إليـه بالإشارة . فأما الجواهر الأول فبالحـق الذى لا مِرْيةَ فيه أنهـا تدل على مقصودٍ إليـه بالإشارة ، لأن ما يستدلّ عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد . وأما الجواهر

الثوانى فقـد يُوهم اشتباهُ شكل اللقب منها أنهـا تدلّ على مقصودٍ إليـه بالإشارة كقولك : الإنسانُ الحيوانُ — وليس ذلك حقا ، بل الأَوْلى أنها تدلّ على أى شىء ، لأن الموضـوع ليس بواحدٍ كالجوهر الأول ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوان — إلا أنها ليست تدلّ على أى شىء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شىء غير أى شىء . فأما النـوع والجنس فإنهما يقرِّران أىّ شىء فى الجوهر ؛ وذلك أنهما إنمـا يدلان على جوهر ثانٍ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون أكثَر حصرًا من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : " حيوان " قد جمع بقوله أكثر ممـا يجمع القائل : " إنسان " .

وممـا للجواهر أيضا أنه لا مُضادَّ لهـا . فماذا يضاد الجوهر الأول ، كإنسانٍ ما ! فإنه لا مضادّ له ؛ ولا للإنسان أيضا ، ولا للحيـوان مضادٌّ . إلا أن ذلك ليس خاصا بالجوهر ، لكنه فى أشياء أيضا كثيرةٍ غيرهِ ، مثال ذلك فى الكم : فإنه ليس لذى الذراعين مضـادٌّ ، ولا للعَشَرة ، ولا لشىء مما يجرى هـذا المجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضدّ الكثير ، أو الكبير ضدُّ الصغير ، لكن الكم المنفصل لا مُضادَّ له .

وقد يُظَنّ بالجوهر أنه لا يقبـل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر فى أنه جوهر ، (فإن ذلك شىءٌ قد قلنا به) لكنى أقول : إن ما هو فى جوهر جوهرٌ ليس يقال أكثر ولا أقل : مثال ذلك أن هـذا الجوهر إن كان إنسانا فليس يكون إنسانًا أكثر

ولا أقل، ولا إذا قيس بنفسه، ولا إذا قيس بغـيره ؛ فإنه ليس أحد من الناس إنسانا بأكثر من إنسانٍ غيره، كما أن الأبيضَ أبيضُ بأكثر مما غيره ٤ أ
أبيض ، والخَيِّرَ خيرٌ بأكثر ممـا غيره خَيِّر . كما أن الشيء إذا قيس بنفســه أيضا قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال إنه فى هذا الوقت أبيض بأكثر ممـا كان قبل ، و إذا كان حاراً فقد يقال إنه حارٌّ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال أكثر ولا أقل : فإنه ليس يقال فى الإنسان إنه فى هـذا الوقت إنسان بأكثر ممـا كان فيما تقدّم ولا فى غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقل .

وقد يُظَنّ أن أَوْلى الخواص بالجوهر أن الواحد منــه بالعدد هو بعينه قابل للتضادّات ، والدليل على ذلك أنه لن يقـدر أحدٌ أن يأتى بشىء ممـا ليس هو جوهرًا، الواحدُ منه (١) بالعدد هو بعينه قابلٌ للتضادّات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود ، والفعل الواحد بالعدد هو بعينه يكون مذموما أو محمودا ، وكذلك نحوُ الأمر فى سائر الأشياء ممـا ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادّات ، مثال ذلك : " إنسانٌ ما " ، فإن هذا الواحد هو بعينه يكون أبيضَ حينًا وأســودَ حينا ، وحارا وباردا ، وطالحا وصالحا . ولن يوجد ما يجرى هذا المجرى فى شىء مما سوى الجوهر أصلا اللهم إلا أن يَرُدَّ ذلك

---

(١) منه : أى من هذا الشىء الذى ليس هو جوهرا .

رادٌّ بأن يقول : إن القول والظنّ مما يجرى هذا المجرى ، لأن القول بعينه مظنونٌ صدقا وكذبا ، مثال ذلك أن القول إن صَدَق فى جلوس جالس فإنه بعينه يكذب إذا قام ؛ وكذلك القول فى الظن ، فإن الظانّ إن صدق فى جلوس جالسٍ كَذَب إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظنّ بعينه . فتقول : إن الإنسان — وإن اعترف بذلك — فإن بين الجهتين اختلافا ، وذلك أن الأشياء فى الجواهر إنما هى قابلة للتضادّات بأن تتغير أنفسها ، لأن الشىء إذا كان حارّا فصار باردًا فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان مذموما فصار محمودا ، وكذلك فى سائر الأشياء : كلٌّ واحد منها قابلٌ للتضادّات بأن يقبل بنفسه التغيُّر . فأما القول والظن فإنهما ثابتان غير زائلين لا بنحوٍ من الأنحاء ولا بوجهٍ من الوجوه ، وإنما يحدث المضاد فيهما بزوال الأمر ، فإن القولَ فى جلوس جالسٍ ثابتٌ بحاله ، وإنما يصير
٤ب صادقا حينا وكاذبا حينا بزوال الأمر . وكذلك القول فى الظن أيضا . فلتكن الجهة التى تخص الجوهرَ أنه قابلٌ للتضادّات بتغيره <فى>[1] نفسه . هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعنى أن الظنّ والقول قابلان للتضادّات . إلا أن ذلك ليس بحق ، لأن القول والظنّ ليس إنما يقال فيهما إنهما قابلان للأضداد من طريق أنهما فى أنفسهما يقبلان شيئا ، < لكن > من طريق أن حادثا يحدث فى شىء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر موجود أو غير موجود ، لا من

(١) راجع بعد ص ١٥ س ٧ .

طريق أنه نفسُه قابلٌ للأضـداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من شيء أصلا ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان ليس يحدث فيهما ضـدٌّ أصلا ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض والسواد. وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هـذه وما يجرى مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للتضادّات بتغيره فى نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله فى الجوهر؛ وقد ينبغى الآن أن نتبع ذلك بالقول فى الكم .

٦
فى الكم

وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضا منه ما هو قائم من أجزاءٍ فيه لهـا وضعٌ بعضُها عند بعض ، ومنه من أجزاءٍ ليس لها وضع . فالمنفصل مثلا هو : العدد والقول؛ والمتصل : الخط ، والبسيط[(١)] ، والجسم ، وأيضا ممـا يُطيف[(٢)] بهذه الزمانُ والمكانُ .

فإن أجزاء العـدد لا يوجد لهـا حدٌّ مشترك أصـلا يلتئم عنـده بعضُ أجزائه ببعض ، مثـال ذلك أن الخمسـة — إذ هى جزء من العشرة —

---

(١) البسيط : السطح .

(٢) أطاف بالشيء = قاربه .

فليس تتصل بحـدٍّ مشتركٍ الخمسةُ منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة والسبعة أيضا ليس يتصلان بحد مشترك . وبالجملة ، لست تقدر فى الأعداد على أخذ حَدٍّ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائمـا منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضا "القول" هو من المنفصلة : فأما أن القولَ كَمٌّ فظاهر ، لأنه يُقَـدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ؛ وإنمـا أعنى ذلك القول الذى يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست تتصل بحـدّ مشترك ، وذلك أنه لا يوجد حدٌّ مشترك تتصـل به المقاطع ، لكنَّ كلَّ مقطع منفصـلٌ على حِيـاله .

فأما الخط فمتصـل ، لأنه قد يتهيأ أن يؤخذ حَدٌّ مشترك تتصـل به أجزاؤه : كالنقطـة ؛ وفى البسيطِ الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصـل بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضـا فى الجسم قد تَقْـدِر أن تأخذ حدا مشتركا وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاءُ الجسم — وممـا يجرى هذا المجرى أيضا الزمانُ والمكان . فإن العرض(٣) من الزمان يصـل ما بين المـاضى منه وبين المُسْتَأْنف . والمكان أيضا من المتصـلة ، لأن أجزاء الجسم تشغـل مكانا ، وهى تتصـل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاءُ المكان أيضـا التى يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحـدّ بعينه الذى به تتصـل أجزاءُ الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضًا متصلا ، إذ كانت أجزاؤه تتصل بحدٍّ واحد مشترك .

---

(٣) العرض من الزمان = الزمان الحاضر .

وأيضا منه ما هو قائم من أجزاء فيه ، لهـا وضعٌ بعضُها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، لأن كلَّ واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تَدُلَّ وتُرْشِدَ أين كل واحد منها موضوعٌ فى السطح ، وبأى جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضا أجزاء السطح لهـا وضعٌ ما ، وذلك أنه قد يمكن على هـذا المثال فى كل واحد منها أن تَدُلَّ عليـه أين هو موضوع ، وأى الأجزاء يصل ما بينها ، وكذلك أجزاء المُصْمَت(١) وأجزاء المكان . — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لهـا وضعٌ ما بعضُها عند بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيثٍ ما ، ولا أن أجزاءًا ما من أجزائه يتصل بعضُها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثباتَ لشىء من أجزاء الزمان ؛ وما لم يكن ثابتا ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ، بل الأَوْلى أن يقال إن لهـا ترتيبا ما ، لأن بعض الزمان متقدّم ، و بعضَه متأخر ؛ وكذلك العدد ، لأن الواحد فى العد قبـل الاثنين ، والاثنين قبل الثلاثة ، فيكون بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعًا فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لهـا . والقول أيضا كذلك ، لأنه لا ثبات لشىء من أجزائه ؛ فإنه إذا نُطِق به مضى فلم يكن إلى أخذه فيما بعـد سبيلٌ ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشىء منها . فمنـه إذن ما يقوم من أجزاء لهـا وضع ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع .

---

(١) المصمت : الجسم .

فهذه فقط التى ذُكِرَتْ يقـال لها بالتحقيق "كم" ؛ وأما كل ما سواه
٥ب فبالعَرَض يقال ذلك فيها . فإنَّا إنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هـذه ، مثال ذلك : أَنَّا نقول فى البياض إنه مادٌّ[1] كثير ؛ و إنما نشير إلى أن البسيط كثير ؛ ونقول فى العمل إنه طويل ، و إنمـا نشـير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضا فى الحركة إنها كثيرة ؛ — فإن كل واحدٍ من هذه ليس يقال له كم بذاته . والمثال فى ذلك أن مُوَفِّيا إن وَفَّى : لِمَ هذا العمل؟ فإنمـا يحدّه بالزمان ، فيقول : عملُ سنةٍ أو ما أشبه ذلك ؛ و إن وَفَّى : كم هذا الأبيض ؟ فإنمـا يحدّه بالبسيط ، فإنه إنما يقول فى مبلغ البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هـذه فقط التى ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق و بذاتها كم . فأما ما سواها فليس منها شىء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بدّ فبالعَرَض .

والكم أيضا لا مُضادٌّ له أصلا . فأما فى المنفصلة فظاهرٌ أنه ليس له مضاد أصلا ، كأنك قلت لذى[2] الذراعين أو لذى الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشىء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌّ أصـلا إلا أن يقول قائل : إن الكثير مضاد للقليل ، أو الكبير للصغير ، وليس شىء من هذه ألبتةَ كَمًّا ، لكنها من المضاف . — وذلك أنه ليس يقال فى شىء من الأشـياء أَلبتةَ بنفســه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبـل قد يوصف صغيرا[3] ، أو السمسمة كبيرة بأن هذه أكبر ممـا هو من جنسها ،

(١) مادّ : من مدّ = ارتفع أو زاد .

(٢) كأنك قلت لذى ... = كما هى الحال فى ... (٣) ص : صغير .

وذاك أصغر مما هو من جنسه ؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، فإنه لو وُصِف شيءٌ صغيرا أو كبيرا بنفسه لما وصِف فى حالٍ من الأحوال صغيرًا أو السمسمة كبيرة . وأيضا قد نقول إن فى القرية أُناسا كثيرًا ، وفى مدينة أثينية أناسًا قليلا على أنهم أضعاف هؤلئك ، فنقول إن فى البيت أناسا كثيرا وفى الملعب أناسا قليلا على أنهم أكثر منهم كثيرا . وأيضا ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم . فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاف ، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البَيِّن أن هذين من المضاف . وأيضا إن وضعت أنهما كم ، أو وضعت أنهما ليسـ < ـا > بكم ، فليس لهما مضادٌّ ألبتةَ ، وذلك أن الشيء الذى لا يمكن أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد(١) ! وأيضا إن يكن الكبير والصغير متضادين وُجِد الشيءُ بعينه قابلًا للمتضادات معا ، وأن كل واحد منهما أيضا مضادٌّ لذاته ، لأن الشيء بعينه قد يوجد كبيرا وصغيرا حتى معا ، إذ كان عند هذا صغيرا ، وهو بعينه عند غيره كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيرا وصغيرا فى زمانٍ بعينه ، < وإذن > يكون قد يقبل الضدين معا ، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكنَ أن يقبل شيءٌ واحدٌ الضدين معا ، مثال ذلك فى الجوهر : ٦ ا
فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل المتضادات ، إلا أنه لن يَصِحَّ ويَسْقُمَ

(١) ص : المضاد — ويصح أيضا .

معا ، ولا يكون أبيضَ وأسودَ معا ، ولا شيء من سائر الأشياء ألبتة يقبل الضدين معا . و يوجد أيضا <حينئذ> كلُّ واحدٍ منهما مضادًّا(١) لذاته . وذلك أنه إن كان الكبير مضادّا للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه كبيرا وصغيرا معا ، فالشيء يكون مضادّا لذاته . فليس الكبير إذًا مضادًّا للصغير ، ولا الكثير للقليل . فتكون هذه — و إن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم — ليس فيها مضادٌّ .

وأكثرُ ما ظُنَّتِ المضادةُ فى الكم موجودةً فى المكان ، لأن المكان الأعلى يضعون أنه مضادٌّ للمكان الأسفل ، و يعبرون بالمكان الأسفل المكانَ الذى يَلْقَى الوَسَطَ . و إنما ذهبوا إلى ذلك لأن البُعْد بين الوسط و بين أطراف العالم أبعدُ البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحَدَّ لسائر المتضادّات من هذه ، لأنهم إنما يَحُدُّون المتضادّات بأنها التى بُعْدها بعضِها من بعض غايةُ البُعْدِ و يجمعها جنسٌ واحد .

وليس يظنون بالكم أنه قابلُ الأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين ، فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك فى العدد ، مثال ذلك : الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو إن هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضا فى زمانٍ إنه زمان بأكثر من غيره ، ولا يقال بالجملة فى شيء مما ذكر الأكثر ولا الأقل ، فيكون إذًا الكمُّ غيرَ قابلٍ الأكثرَ والأقلَّ .

---

(١) ص : مضاد .

وأخصُّ خواص الكم أنه يُقال مساويًا وغيرَ مساوٍ، ومثال ذلك الجثة[1] : تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ . وأما سائر ما لم يكن كَمًّا فليس يكاد يُظَنّ به أنه يقال مساويا وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال[2] ، ليس يكاد أن تقال مساوية ولا غير مساوية ، بل الأحْرى أن تُقَال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساويا وغير مساوٍ ، بل شبيه .

فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساويًا وغيرَ مساو .

٧

فى التى من المضاف

يقال فى الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتُها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أىَّ نحوٍ كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال أكبر من شىء ؛ والضِّعْفُ ماهيتُه بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال ضعفا لشىء ؛ وكذلك كل ما يجرى هذا المجرى . — ومن المضاف أيضا هذه ٦ ب
الأشياء : مثال ذلك : الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير ، وذلك أن الملكة

---

(١) الجثة : المقدار . (٢) الحال διάθεσις أى الحالة الوقتية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس ἕξις ، الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

إنما تقال ملكةً لشيء ، والعلمُ علمُ بشيء ، والحسُّ حِسٌّ بشيء ، وسائرُ ما ذكرنا يجرى هذا المجرى . والأشياء إذن التى من المضاف هى كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أىَّ نحوٍ كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيرًا بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيها بشيء ؛ وسائر ما يجرى هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هى من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذى ذُكِر .

وقد توجد أيضا المضادّةُ فى المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والخسيسة ، كل واحدٍ مضادٌّ لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . — إلا أن المضادّة ليست موجودة فى كل المضاف ، فإنه ليس للضِّعْفين ضدّ ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

وقد يُظن بالمضاف أنه أيضا يقبل الأكثر والأقل ، لأن الشبيه يقال أكثر شبها وأقل شبها ؛ وغير المساوى يقال أكثر وأقل . وكل واحدٍ منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيها بشيء ، وغير المساوى غير مساوٍ لشيء . ولكن ليس كلُّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضِّعْف ليس يقال ضعفا أكثر ولا أقل ، ولا شيئا مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضُها على بعض فى القـول ، مثـال ذلك : العبـد ، يقال عبدٌ للمولى ، والمولى يقال مولى للعبـد ؛ والضِّعْف ضِعف للنصف ، والنصف نصف للضِّعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضا فى سائرها ، ماخلا أنها فى مخرج اللفظ ربمـا اختلف تصريفهما ، مثال ذلك : العـلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحس حِس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . لكن ربمـا ظُنَّا غيرَ متكافئين متى لم يُضَفْ إلى الشىء الذى إليه يضاف — إضافةً معادِلةً ، بل فَرَّطَ المضيفُ ، مثال ذلك : الجنـاح إن أضيف إلى ٧ آ ذى الريش لم يرجـع بالتـكافؤ ذو الريش على الجنـاح ، لأن الأول لم تكن إضافته مُعادِلةً ، أعنى الجناح إلى ذى الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه فى القولِ الجنـاحُ ، لكنْ من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثيرٌ غيرُه من ذوى الأجنحة لا ريش له . فإن جَعَلْتَ الإضافةَ معادِلةً رجع أيضا بالتكافؤ ، مثال ذلك : الجنـاحُ جناح لذى الجناح ، وذو الجناح بالجنـاح هو ذو جناح . وخليق أن يكون ربمـا نُضْطَرُّ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسما موضوعا إليه تقع الإضافة مُعادِلةً ، مثـال ذلك : أن السُّكَّان إن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافتُـه مُعادِلةً ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه فى القول : "السُّكَّان" إذ كان قـد يوجد زواريق لا سُكَّان لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ، لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن خليق أن تكون الإضافة أعدلَ

إذا قيلت على هذا النحو : السُّكان سُكَّانٌ لذى السكان — أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسمٌ موضوعٌ فيرجع حينئذ متكافئا إذا كانت الإضافة معادلة ، فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . وكذلك أيضا فى سائرها : مثال ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذى الرأس أعدلَ من إضافته إلى الحى ، فإنه ليس الحىّ من طريق ما هو حى له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له . وكذلك أَسْهَلُ ما لعله يتهيأ لك به أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء من الأول للتى عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فُعِل فى التى ذَكَرْتُ آنفا — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان : ذو السكان .

فكل الإضافات إذا أضيفت على المعادَلة قيل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافه إن وقعت جزءا ولم تقع إلى الشيء الذى إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعنى أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ ألبتةَ من المتفق فيها أنها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماءٌ موضوعةٌ فضلا عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم ، لا إلى الشيء الذى إليه تقع النسبةُ فى القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى الإنسان ، أو إلى ذى الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضا متى أضيف شيءٌ إلى الشيء الذى إليه يُنْسَب بالقول إضافةً مُعادِلةً ، فإنه إن ارتفع سائرُ الأشياء كلُّها العارضةُ لذلك بعد أن يبقى ذلك الشيءُ وحدَه الذى إليه الإضافةُ فإنه ينسب إليه

بالقول أبدا نسبةً مُعادِلة، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى، فإن ارتفعت سائر الأشـياء اللاحقة للمولى — مثـال ذلك أنه ذو رجلين ، أنه قَبولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقى أنه مولى فقط ، وقيـل أبدا العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبـد عبد المولى . — ومتى أضيف شىء ٧ب إلى الشىء الذى(١) ينسب إليه بالقـول على غير معادَلة ثم ارتفع سائر الأشـياء وبقى ذلك الشىء وحده الذى إليـه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فلينزل أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجناح إلى ذى الريش؛ وليرفع من الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسـان ، وذلك أنه إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضا عن ذى الريش أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشىء . فقد يجب أن تكون الإضافة إلى الشىء الذى إليه يقال — مُعادِلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعا ، فإن الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يُضْطَرُّ إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هـذا النحو ، فمن البَيِّن أن المضافات(٢) كلها يرجع بعضهـا على بعض فى القول بالتكافؤ .

وقد يُظَنُّ <أن> كلَّ مضافين فَهُما معا فى الطبع ، وذلك حق فى أكثرها ؛ فإن الضِّعْف موجودٌ والنصف معا ، وإن كان النصف موجودا فالضِّعف موجود ، وإن كان العبـد موجودا فالمولى موجود ، وكذلك تجرى الأمور

---

(١) ص : التى .   (٢) ص : المضاف .

فى سائرها . وقـد يفقد كلُّ واحد منهما الآخرَ مع فقده ، وذلك أنه إذا لم يوجد الضِّعْف لم يوجد النِّصْف ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجرى الأمرُ فيما أشبهها .

وقـد يُظَنُّ أنه ليس يصح فى كل مضافين أنهما معا فى الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد وجودها ، وأقل ذاك أو لا شىء أَلبتةَ يوجد [من] العلم والمعلوم جاريين معا . وأيضا المعلوم إن فُقِدَ فُقِدَ معه العـلمُ به ، فأما العلم فليس يُفْقَد معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حينئذ علمٌ بشىءٍ ألبتةَ . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شىءَ مانعٌ من أن يكون المعلوم . مثال ذلك تربيع الدائرة : أن يكون معلوما فعلمه لم يوجد بعد . فأما هـذا المعلوم نفسه فآنيته قائمة . وأيضا الحىُّ إذا فُقد لم يوجد العلم ، فأما المعلوم فقد يمكن أن يكون كثيرٌ منه موجودا . — وكذلك يجرى الأمر فى باب الحس أيضا ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدمُ من الحس به ، لأن المحسوس إذا فقد فقِد معه الحسُّ به . فأما الحس فليس يُفْقَد معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفى الجسم . وإذا فُقِد المحسوس فُقِد الجسم
١٨ أيضا إذا كان الجسمُ شيئاً من المحسوسات . وإذا لم يوجد الجسم فُقِد الحس أيضا ، فيكون المحسوس يُفْقَد معه الحسُّ . فأما الحس فليس يفقـد معه المحسوس ، فإن الحى إذا فُقِد فُقِـدَ الحسُّ ، وكان المحسوس موجودا مثل الجسم والحارّ والحلو والمرّ وسائر المحسوسات الأُخَر كلها . وأيضا فإن الحس

إنما يكون مع الحاسِّ ، وذلك أن معًا يكون الحيُّ والحسُّ . وأما المحسوس فموجود من قَبْلِ وجود الحي والحس، فإن النار والماء وما يجرى مجراهما مما منه قوام الحيوان موجودةٌ من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك قد يُظَن أن المحسوس أقدم وجودا من الحى .

ومما فيه موضع شك : هــل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أوَ ذلك ممكن فى جواهرٍ ما من الجــواهر الثوانى ؟ — فأما فى الجواهر الأُوَل فإن ذلك حق، وذلك أنه ليس يقال من المضاف : لا كلياتها ولا أجزاؤها، فإنه ليس يقال فى إنسانٍ ما إنه إنسان ما لشيء ، ولا فى ثور ما إنه ثور ما لشيء ؛ وكذلك أجزاؤها أيضا ، فإنه ليس يقال فى يد ما إنها يد ما لإنسان ؛ ولا يقال فى رأس ما إنه رأس ما لشيء، بل رأس لشيء . — وكذلك فى الجواهر الثانية فى أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء، ولا إن الثور ثور لشيء، ولا إن الخشبة خشبة لشيء، بل يقال إنها مِلْكٌ لشيء . فأما فى هــذه فإن الأمر ظاهر أنهــا ليست من المضاف . — وأما فى بعض الجواهر الثوانى فقد يدخل فى أمرها الشكُّ، مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء، وكل واحد ممــا أشبه ذلك — فيكون قد يُظَنُّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التى من المضاف قد وَفَّى على الكفاية لحل الشكِّ الواقعَ فى أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما ممــا يصعب جدا ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشــياء التى من المضاف

الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء — فلعله يتهيأ أن يقال شيء فى فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدّم فإنه يلحق كلَّ ما كان من المضاف ؛ إلا أنه ليس معنى القول أن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وَبيِّنٌ من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحَصَّلًا عرف أيضا ذلك الذى إليه يضاف مُحَصَّلًا . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هـذا الشيء من المضاف، وكان الوجود للمضاف هو مضافا (١) على نحو من ٨ ب الأنحاء، فقد عَلِم أيضا ذلك الشيء الذى هذا عنده بحال من الأحوال . فإنه إن لم يعلم أصلا ذلك الشيء الذى هـذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بَيِّن أيضا فى الجزئيات، مثال ذلك : الضِّعْف، فإن من علم الضِّعْف على التحصيل فإنه على المكان (٢) يعلم أيضا ذلك الشيء الذى هو ضعفه محصلا . فإنه إن لم يعلمه ضِعْفا لشيء واحدٍ محصَّلٍ فليس يعلمه ضِعْفا أصلاً . وكذلك أيضا إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضا ذلك الشيء الذى هذا أحسن منه مُحَصَّلا ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا أحسن مما دونه فى الحُسْن، فإن ذلك إنما يكون توهما، لا علما، وذلك أنه ليس يعلم يقينا أنه أحسن مما هى دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء

---

(١) ص : مضاف . (٢) على المكان = مباشرةً ، فى الحال . — على التحصيل = محصلًا = على نحو محدود معين .

دونه . فيكون ظاهرًا أنه واجب ضرورة متى عَلِم الإنسانُ أحد المضافين مُحَصَّلا أن يكون يعلم أيضا ذلك الآخَر الذى إليه أُضيف محصلا .

فأما الرأس واليد وكلّ واحد مما يجرى مجراهما مما هى جواهر ، فإن ما هياتها أنفسَها قد تُعْرَف مُحَصَّلةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجبا أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإن لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهرٌ من الجواهر من المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَبَّر مرارا كثيرة . فأما الشك فيها فليس مما لا دَرْك فيه .

٨
فى الكيف والكيفية

وأُسَمِّى « بالكيفية » تلك التى لها يقال فى الأشخاص : كيف هى . والكيفية مما يقال على أنحاء شتى : —

فليسَمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكةً وحالا . وتخالف الملكةُ الحالَ فى أنها أبقى وأطول زمانا : ومما يجرى هذا المجرى العلومُ والفضائل ، فإن العلم مظنون به أنه من الأشياء الباقية التى تعسُرُ حركتها ، وإن كان الإنسان إنما شدا من العلم (١) ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه .

(١) وإن كان ... من العلم : أى : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلا .

وكذلك أيضا الفضيلة (مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد يُظَنُّ أنها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغير . — وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغيير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك . فإن الإنسان قد قَبِل بهذه حالا (١) على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير باردا بعد أن كان حارّا ويُنْقَل من الصحة إلى ٩ أ المرض ، وكذلك الأمر فى سائرها ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضا له — لطول المدّة — حالا طبيعية لاشفاء لها أو عسرت حركتها جدا . فلعله أن يكون الإنسان [أن] يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البَيِّن أنه إنما يقتضى اسم الملكة الأشياءَ التى هى أطول زمانا وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكا يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة . على أن لمن كان بهذه الصفة حالًا ما فى العلم : إما أخسُّ وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن هذه سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . — والملكات هى أيضا حالات ، وليس الحالاتُ ضرورةً الملكات ، وكان من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضا من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكةٌ .

وجِنْسٌ آخر من الكيفية هو الذى به نقول : مُلاكِزيين أو محاضريين أو مِصْحاحين أو ممراضين (٢) ، أو بالجملة ما قيل بقوة طبيعية أوْ لاقوة . وذلك

(١) مفعول — « قبل » . (٢) ملاكزيون : مصارعون ؛ محاضريون : عدّاؤن ، مصحاحون : أصحاء ؛ ممراضون : مرضى .

أنه ليس يقال كل واحد من أشباه هــذه لأن له حالا ما ، لكن من قِبَل أن له قوّة طبيعية أو لاقوّة فى أن يفعل شيئا ما بسهولة أو لا ينفعل شيئا . مثال ذلك أنه يقال مُلاكزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما ، لكن من قبل أن لهم قوّة على أن يفعلوا شيئا بسهولة ؛ ويقال مصحاحون من قِبَل أن لهم قوّة طبيعية على ألا ينفعلوا شيئا بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال ممراضون من قِبَل أنه لا قوّة لهم طبيعية على ألا ينفعلوا شيئا بسهولة . وكذلك أيضا الأمر فى الصُّلْب وفى اللين ، فإنه يقال صُلْب من قِبَل أن له قوّة على ألا ينقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوّة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كيفيات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مُجانسًا لهــذين ؛ وأيضا الحرارة والبرودة والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كيفيات ، لأن ما قَبِلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قَبِل الحلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قَبِل البياض . وكذلك يجرى الأمر فى سائرها .

ويقال كيفيات انفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التى قَبِلَتْ هذه الكيفيات انفعلت شيئا ، فإن العسل ليس يقال حلوا من قِبَل أنه انفعل ٩ب
شيئا ، ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هــذه أيضا الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين انفعاليتين ليس من قِبَل أن تلك الأشـياء أنفسها التى قبلتها انفعلتْ شيئا ، بل إنمـا يقال لكل واحد من هــذه الكيفيات التى ذكرناها

كيفيات انفعالية من قِبَـل أنها تحدث فى الحواس انفعالا . فإن الحـلاوة تحدث انفعالاً ما فى المذاق ، والحرارة فى اللمس ؛ وعلى هـذا المثالِ سائرُها أيضــا .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنمــا تقال كيفياتٍ انفعالية بهذه الجهة التى بها قيلت هذه التى تقدّم ذكرها ، لكن من قِبَل أنها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البيِّن أنه قد يحدث عن الانفعال تغاييرُ كثيرةٌ فى الألوان : من ذلك أن المرء إذا خجل احمرَّ ، وإذا فَزِع اصفرَّ، وكل واحد ممــا أشبه ذلك . فيجب من ذلك إن كان أيضا إنسان قد ناله بالطبع بعضُ هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونُه مثل ذلك اللون . وذلك أنه إن حدثت الآن عند الخجل حال ما لشىء ممــا للبدن فقد يمكن أيضا أن تحدث تلك الحالُ بعينها فى الجِبِلّة الطبيعية فيكون اللون أيضا بالطبع مثله . فمــا كان من هــذه العوارض كان ابتــداؤه عن انفعالاتٍ ما عسرةٍ، حركتُها ذات ثبات، فإنه يقال لها كيفيات : فإن الصفرة والسواد إن كان تكوّنه فى الجِبِلّة الطبيعية فإنه يُدْعَى كيفية إن كنا قد يقال فينا به : كيف نحن ؟ أوكان إنمــا عرضت الصفرة أو السواد من مَرَضٍ مُزْمِن أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقى ببقائنا — قيلت هذه أيضا كيفيات. وذلك أنه قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عمــا يَسْهُل انحلالهُ ووشــيكُ عودته إلى الصلاح قيل انفعالات، وذلك أنه لا يقال به فى أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال عن

أحمر لخجل : أحمرىٌّ، ولا من اصفر للفزع : مُصْفَرٌّ، لكن أنه انفعل شيئا . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هـذا المَثَل يقال فى النفس أيضا كيفياتٌ انفعالية وانفعالات . فإن كان تولده فيها منذ أول التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضا تقال كيفيات ، ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجرى مجراها ، فإنهم به يقال فيهم بها : ١٠ أ كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتائه العقـل ، وكذلك أيضا سائر أصناف تيـه العقل إذا لم تكن طَبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض ما أُخَرَ يَعسُرُ التخلصُ منها أو هى غير زائلة أصلا يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم بها : كيف هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فإنها تقال انفعالات مثـل ذلك الإنسان إن غُمَّ فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال غضوبا مَنْ أسرع غضبه بمثل هذا الانفعال، بل أَحْرَى أن يقال إنه انفعل شيئا، فتكون هذه إنمـا تقال انفعالات، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والخلقة الموجودة فى واحد واحد؛ ومع هذين أيضا الاستقامة والانحناء و < أى > شىء < آخر > إن كان يشبه هذه . وكل واحد من هذه يقال : كيف الشىء ؟ فإنه قد يقال فى الشىء بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحن . ويقال أيضا كل واحد بالخلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والخشن والأملس فقد يُظَنُّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه وما أشبهها مباينة للقسمة التى فى الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد

منها أحرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كثيف بأن أجزاءه متقاربٌ بعضُها من بعض ، و يقال متخلخل بأن أجزاءه متباعدةٌ بعضُها عن بعض ، و يقال أملس بأن أجزاءه موضوعة على استقامة ما ، و يقال خَشِن بأن بعضها يَفْضُل(١) و بعضها يَقْصُر .

ولعله قد يظهر للكيفية ضربٌ ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مَبْلَغُه .

فالكيفيات هى هذه التى ذُكِرَتْ ؛ وذوات الكيفية هى التى يقال بها على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما فى أكثرها أو فى جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، ومن البلاغة — بليغ ، ومن العدالة — عَدل ؛ وكذلك فى سائرها . وأما فى الشاذّ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : المُحاضِرى أو المُلاكزى الذى يقال بقوة طبيعية . فليس يقال
١٠ب فى اللسان اليونانى عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها . وذلك أنه لم يوضع للقوى فى اللسان اليونانى اسم فيقال(٢) بها هؤلاء كيف هم ، كما وضع للعلوم وهى التى بها(٣) يقال ملاكزون أو مناضلون(٤) من طريق الحال :

---

(١) يفضل = يبرز . (٢) بها = تبعا لهذه القوى .

(٣) «بها» تعود على العلوم أى أن ممارسة هذه العلوم تجعلهم يسمون ملاكزين أو مناضلين .

(٤) ص : ملاكزين أو مناضلين .

فإنه يقال علم ملا كزى ، أو علم مناضلى ، أى علم المناضلة ؛ ويقال فى حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم موضوع < للكيف > ، ولا يقال المُكَيَّف بها على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذى له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال فى اللسان اليونانى من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك فى الكثير .

فذوات الكيفية تقال التى تدعى من الكيفيات التى ذكرت على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضا فى الكيف مُضَّادةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضا ذواتُ الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعادل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها . فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لِما أشبه ذلك من الألوان ضدٌّ أصلا ، وهى ذوات كيفية . وأيضا إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كيفًا ، فإن الآخر أيضا يكون كيفا . ذلك بيِّنٌ لمن تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضدّ الجور وكان العدل كيفا — وإن الجور أيضا كيف — فإنه لا يطابق الجُور ولا واحدًا من سائر النعوت : لا الكم مثلا والمضاف ولا أين ولا واحدا من سائر ما يجرى مجراها بتةً ما خلا الكيف ، وكذلك فى سائر المتضادات التى فى الكيف .

وقـد يقبل أيضا الكيفُ الأكثرَ والأقلَّ، فإنه يقال إن هـذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهى أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشىء الأبيض قـد يمكن أن يزيد بياضه فيصير أشدّ بياضا، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه ممـا يشك فيه : هـل يقال عدالة أكثر أو أقـل من عدالة ، وكذلك فى سائر الحالات . فإن قوما يمارون فى أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا أقلّ من عدالة، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة؛ ولكنهم يقولون إن "لهذا" صحةً أقل مما لغيره، وعلى هذا المثال : "لهذا" كتابةٌ أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك، فإنه يقال إن هذا أبلغ من غيره وأعدل وأصحّ؛ وكذلك الأمر فى سائرها .

وأما المثلث والمربع فلن يُظَنَّ أنهما يقبلان الأكثر والأقل ؛ ولا شىء من سائر الأشكال ألبتةَ : فإن ما قَبِـلَ قولَ المثلث أو قول الدائرة فكله على مثال واحد مثلثاتٌ ودوائر ؛ وما قَبِـله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره فيـه ، فإنه ليس المربع فى أنه دائرَة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما قولَ الدائرة . وبالجملة، إنمـا يوجد أحد الشيئين أكثر من الآخر إذا كانا جميعا يقبلان قول الشىء الذى يُقْصَد له . فليس كل الكيف إذًا يقبل الأكثر والأقل . فهـذه التى ذكرت ليس منها شىء هو خاصـةُ الكيفية .

فأما "الشبيه" و"غير الشبيه" فإنما يقالان فى الكيفيات وحدها؛ فإنه ليس يكون هـذا شبيهًا بغيره بشىء غير ما هو به كيف. فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه.

وليس ينبغى أن يتداخلك الشكُّ فتقول: إنا قصدنا للكلام فى الكيفية فعدَّدنا كثيرا من المضاف، إذ الملكات والحالات من المضاف، فإنه تكاد أن تكون أجناس هـذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف. وأما الجزئيات فلا شىء منها ألبتة، فإن العلم وهو جنس ماهيته، إنما يقال بالقياس إلى غيره. وذلك أنه إنما يقال علم بشىء؛ فأما الجزئيات فليس شىء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره، مثال ذلك: النحو، ليس يقال نحوًا بشىء، ولا الموسيقى هى موسيقى بشىء، اللهم إلا أن تكون هذه أيضا قد تقال من المضاف من طريق الجنس، مثال ذلك: النحو يقال علما بشىء لا نحوًا بشىء، والموسيقى علمًا(١) بشىء لا موسيقى بشىء. فيجب أن تكون الجزئيات ليس من المضاف. ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات(٢)؛ وذلك أنه إنما لنا هذه: فإنّا إنما يقال لنا علمٌ(٣) — بأن لنا من العلوم الجزئية. فيجب من ذلك أن تكون أيضا — أعنى الجزئيات — كيفيات، وهى التى بها نُدعى ذوى كيفية — وليس(٤) هذه من المضاف. وأيضا أن أُلْفِىَ شىءٌ واحدٌ بعينه كيفًا ومضافا، فليس بمُنْكَرٍ أن يُعَدَّ فى الجنسين جميعا.

(١) ص: علم. (٢) ص: «ذوى كيفية بالجزئيات» — أى عن طريق العلوم الجزئية. (٣) ص: علم. (٤) أى مع أنها ليست من المضاف.

٩

فى يفعل وينفعل

١١ ب وقد يقبل يفعل و ينفعل مُضادةً، والأكثر والأقل . فإن "يُسَخِّن" مضاد "لِيُبَرِّد"، "ويَسْخُن" مضاد "لَيبْرُد"، "ويُلَذّ" مضاد "ليتأذى" — فيكونان قد يقبلان المضادة. وقد يقبلان أيضا الأكثر والأقل: فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل . فقد يقبل إذن "يفعل" و "ينفعل" الأكثرَ والأقلَّ .

فهذا مبلغ ما نقوله فى هذه .

وقد قيل فى الموضوع أيضا فى باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

فأما فى الباقية، أعنى فى متى، وأين ، وفى له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئا سوى ما قلناه بدءًا من أنه يدل : أما على "له" فمُتَنَعِّل، مُتَسَلِّح ؛ وأما على "أين" فمثل قولك : فى لوقِيُن وسائر ما نقلناه فيها .

فهذا ما نكتفى به من القول فى الأجناس التى إياها قَصَدنا .

١٠

فى المتقابلات

وقد ينبغى أن نقول فى المتقابلات على كم جهة من شأنها أن تتقابل ، فنقول : إن الشىء يقال إنه يقابل غيرَه على أربعة أَوْجُه : إما على طريق

المضاف ؛ وإما على طـريق المُضَادَّة ؛ وإما على طريق العَـدَم والملَكة ؛ وإما على طريق الموجبة والسالبة . — فتقابُلُ واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل على طريق الرسم : أَمّا على طريق المضاف : فمثل الضِّعف للنصف ؛ وأَما على طريق المضادّة (١) : فمثـل الشّرير للخيِّر ؛ وأما على طريق العَدَم والمَلَـكة فمثـل العَمى والبصر ؛ وأما على طريق الموجبة والسالبـة : فمثل جالس ، ليس بجالس .

فما كان يقابل على طـريق المضاف فإن ماهيتـه إنمـا تقال بالقياس إلى الذى إياه تقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضِّعف عند النصف ، فإن ماهيتـه إنمـا تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنمـا هو ضِعْفٌ لشىء . والعلم أيضا يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العـلم إنمـا تقال بالقياس إلى المعـلوم . والمعلوم أيضـا فماهيته إنمـا تقال بالنسـبة إلى مقابِلِهِ ، أى إلى العلم ، فإن المعلوم إنمـا يقال إنه معلوم عنـد شىء أى عند العـلم . فما كان إذًا يقابل على طريق المضاف فإن ماهيتـه إنمـا تقال بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحوٍ آخر .

فأما على طريق المضادة (١) فإن ماهيتها لا تقال أصلاً بعضُها عنـد بعض ، بل إنمـا يقال إن بعضَها مضادةٌ لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخَـيِّر هو خَيِّر للشرير ، بل مُضادٌّ له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون هاتان المُقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هـذه حالُها ، أعنى

(١) ص : المتضادة — ويصح أيضا .

١١٢ أ أن الأشياء التى من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التى تنعت بها يجب ضرورة أن يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما متوسطٌ أصلا . وما كان ليس واجبا أن يكون أحدهما موجودا فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا فى بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورةً أن يكون أحدُهما — أيُّهما كان — موجودًا فى بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد؛ ويجب ضرورة أن يوجد أحدهما — أيُّهما كان — فى العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطٌ ألبتةَ ، لا بين الصحة والمرض، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجبًا أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينها متوسطٌ . مثال ذلك السواد والبياض من شأنهما أن يكونا فى الجسم، وليس واجبًا أن يكون أحدُهما موجودا فى الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنْعَت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضا أشياءُ كثيرةٌ غيرُه ، إلا أنه ليس بواجب ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً فى تلك الأشياء التى تُنْعَت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شىء فهو إما محمود وإما مذموم . فَبَيْنَ هذه متوسطات ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ وسائرَ الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم .

فإن فى بعض الأمور قد وُضِعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ . وفى بعضها لا يمكن العبارة عن

الأوسط باسم ، إنما يحدّ الأوسط بسبب الطرفين ، مثال ذلك : لاجيد ، ولا رديء ؛ ولا عدل ، ولا جور .

فأما "العدم" و "الملكة" فإنهما يقالان فى شيء واحدٍ بعينه ، مثال ذلك البَصَر والعمى فى العين ، وعلى جملةٍ من القول : كلُّ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كل واحدٍ منهما . وعنـد ذلك تقول فى كل واحدٍ ممـا هو قابل للملكة إنه عادِمٌ عنـد ما لا تكون موجودةً للشيء الذى من شأنها أن تكون موجودة له وفى الحين الذى من شأنها أن تكون له فيه : فإنا إنما نقول : "أَدْرَد" لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول "أعمى" لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنمـا نقول ذلك فيما لم يكونا له فى الوقت الذى من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن البعض ليس له حين يولد لا بَصَر ولا أسنان ، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعْدَم المَلَكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يُوجَد البصرُ هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدمٌ ما . فأما أن يكون الحيـوان أعمى فهو أن يَعدَمَ البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان "العمى" و "أن يوجد العمى" شيئًا واحدا بعينه ، لقـد كانا جميعا يُنْعَت بهما شيء واحد بعينه . غير أنا نجـد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من ١٢ب
الوجوه — ومظنونٌ أن هذين أيضا يتقابلان ، أعنى أن تُعْدَم الملكة وأن

توجد الملكة كتقابل العدم والملكة ؛ وذلك أن جهة المُضادَّة واحدةٌ بعينها ، فإنه كما العمى يقابل البصر ، كذلك الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضا ما تقع عليه المُوجِبة والسالبة موجِبةً ولا سالبةً ؛ فإن الموجبة قول مُوجِب . ويقال فى هذه أيضا إنها يقابل بعضها بعضا مثل الموجبة والسالبة ؛ فإن فى هذه أيضا جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة . مثال ذلك قولك "إنه جالس" لقولك "إنه ليس بجالس"، كذلك يتقابل أيضا الأمران اللذان يقع عليهما كلُّ واحدٍ من القولين، أعنى "الجلوس" لـ "غير الجلوس" .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس ماهيّتُه تقال بالقياس إلى مُقابِلِه . وذلك أن البصر ليس هو بصرًا بالقياس إلى العمى، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلا . وكذلك أيضا ليس يقال العمى عمى للبصر ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر؛ فأما "عمى للبصر" فلا يقال . — وأيضا فإن كل مضافين فكل واحد منهما يرجع على صاحبه فى القول بالتكافؤ ؛ فقد كان يجب فى العمى أيضا لو كان من المضاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشىء الذى إليه يضاف بالقول، لكنه ليس يرجع بالتكافؤ؛ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء يتبين أيضا أن التى تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلة تقابُلَ المُضادّة ، فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلا قد يجب ضرورةً أن يكون أحدُهما موجودًا دائمًا فى الشىء الذى

فيه من شأنها أن تكون، أو فى الأشياء التى تنعت بهـا، فإن الأشـياء التى ليس بينها متوسطٌ أصلا كانت الأشـياءَ التى يجب ضرورةً أن يكون أحد الشيئين منها موجوداً فى القابل : مثال ذلك فى المرض والصـحة، والفـرد والزوج. — فأما اللذان بينهما متوسط فليس واجبًا ضرورةً فى حين من الزمان أن يكون أحدُهما موجودًا فى كل شىء، فإنه ليس كلُّ شىء قابلا(١) . فواجبٌ ضرورةً أن يكون إما أبيض وإما أسـود، وإما حارا وإما باردا ؛ وذلك أنه ليس مانعٌ من أن يكون إنمـا يوجد فيه شىء ممـا فى الوسط . وأيضا فإنه قد كانت الأشـياء التى بينهـا متوسطٌ ما، هى الأشياءَ التى ليس واجبًا ضرورةً أن يكون أحدُ الشيئين موجودًا فى القابل ما لم يكن أحدهمـا موجودا بالطبع ، مثل أن < يوجد بالطبع > للنار أنها حارة ، وللثلج أنه أبيض . وفى هـذه وجودُ أحد الشيئين مُحَصَّلًا واجب ، لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسـود . فيكون ليس يجب وجود أحد الشيئين أيهما كان فى كل قابل ، لكن وجود الواحد فيما هو له ١٣ ا
بالطبع دون غيره، ووجود الواحد فى هذه مُحَصَّلًا، لا أيهما اتفق .

فأما فى العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا؛ وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائما فى القابل أحدُهما أيهما كان . فإن مالم يبلغ بعدُ إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى

(١) ص : قابل .

ولا أنه بصير . — فيكون هـذان ليسا من المتضادات التى بينها متوسـط أصلا ، ولا هما أيضا من المتضادات التى بينها متوسـط ما ؛ فإن أحدهما موجودٌ فى كل قابلٍ ضرورةً، أعنى أنه إذا صار فى أحدٍ ممـا من شأنه أن يكون له بصر فحينئذ يقال له أعمى أو بصير. وليس يقال فيه أحدُها محصلا، لكن أيها اتفق، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التى بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً فى وقت من الأوقات أن يكون أحدُهما موجـودًا فى الكل ، لكن فى البعض ؛ وفى هـذه أيضا أحدهما مُحَصَّل . — فيكون قـد تبين من ذلك أن التى تقـال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتى تقابل المتضادات .

وأيضا فإن المتضادات، إن كان القابل موجودا ، فقد يمكن أن يكون تغيرٌ من كل واحد من الأمرين إلى الآخر مالم يكن الواحد موجودًا لشىء بالطبع مثل ما للنار الحرارةُ . فإن الصحيح قـد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسـود، والبارد قد يمكن أن يصير حارًا، والصالح قد يمكن أن يصير طالحا ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحا . فإن الصالح إذا نقل إلى معاشرة مَن هو على مذاهب وأقاويل أجملَ ، فإنه قد يأخذ فى طريق الفضيلة ولو يسيرا ؛ وإن هو أخذ فى هـذه الطريق مرة واحدة فمن البَيِّن أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُمْعِن فى ذلك إمعانا كثيرًا ، وذلك أنه كلما مرَّ(١) ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا

(١) مرّ = تقدم فى هذا الطريق .

أخذ فى هذا الطريق ولو أَخْذَ اليسير منذ أول الأمر حتى يكون وشيكا بأن يمعن فيه ثم تمادى فى ذلك ودام عليه انتقل على التمـام إلى الملكة المضادة لهـا إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . — فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع؛ وأما من العـدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود فيبصر، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمَّة، ولا من كان أدرد تَنْبُتُ له الأسنانُ .

١٣ أ ومن البَيِّن أن التى تتقابل على طريق الموجِبة والسالبة فليس تقابلها ولا على واحد من هذه الأنحاء التى ذُكِرَتْ ، فإن فى هذه وحدها يجب ضرورةً أن يكون أبدًا أحدُها صادقا والآخرُ كاذبا، وذلك أنه لا فى المتضادات يجب ضرورةً أن يكون أبدًا أحدُهما صادقا والآخرُ كاذبا، ولا فى المضاف، ولا فى العدم الملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادّان ، وليس واحدة منهما لا صادقا ولا كاذبا ؛ وكذلك الضِّعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد منهما لا صادقا ولا كاذبا . ولا أيضـا التى على جهة العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالجملة، فإن التى تقال بغير تأليف أصلا فليس شىء منها لا صـادقًا ولا كاذبا، وهـذه التى ذُكِرَتْ كلها إنمـا تقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظَنّ أن ذلك يلزم خاصةً فى المتضادات التى تقال بتأليف، فإن "سقراط صحيح" مضادٌّ لـ"سقراط مريض". لكنه ليس يجب ضرورة

دائما ولا فى هذه أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا، فإن سقراط إذا كان موجودا كان أحدُهما صدقا والآخر كذبا . وإذا لم يكن موجودا فهما جميعا كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجودا ألبتةَ لم يكن صدقا : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . — وأما العدم والملكة فإن العين[١] إذا لم تكن موجودة أصلا لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقا . ومتى كانت أيضا موجودة لم يكن أبدا أحدهما صدقا، فإن "سقراط بصير" مقابل لـ "سقراط أعمى" تَقَابُل العدم والملكة . وإذا كان موجودًا فليس واجبًا ضرورةً أن يكون أحدُهما صادقا أو كاذبًا ، فإنه ما لم يأتِ الوقتُ الذى من شأنه أن يكون فيه بصيرا أو أعمى فهما جميعا كاذبان . ومتى لم يكن أيضا سقراطُ أصلًا، فعلى هذا الوجه أيضا الأمران جميعا كاذبان ، أعنى : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما فى الموجِبة والسالبة فأبدًا < سواء > كان موجودًا أو لم يكن موجودا، < فإن > أحدهما يكون كاذبا والآخر صادقًا . فإن القول بأن "سقراط مريض" وأن "سقراط ليس مريضا" إن كان سقراط موجودا فظاهر أن أحدهما صادقٌ أو كاذب ، وإن لم يكن موجودا فعلى هذا المثال: فإن القول بأن "سقراط مريض" إذا لم يكن سقراط موجودا كان كاذبا[٢]، والقول بأنه ليس مريضا صادق، فيكون فى هذه وحدها خاصةً أحدُ القولين

---

(١) العين = الموضوع .   (٢) ص : كاذب .

< يكون > أبدًا صادقا أو كاذبا ، أعنى التى تتقابل على طريق الموجبة والسالبـــة .

١١

< الأضـــداد >

والشر ضرورةً مضادٌّ للخير، وذلك بَيِّنٌ بالاستقراء فى الجزئيات ، مثال ذلك المَرَض للصحة ، والجـور للعدل ، والجبن للشجاعة ؛ وكذلك أيضا فى سائرها . فأما المضاد للشر فربما كان الخير، وربما كان الشر؛ فإن النقص ١٤ أ
هو شرٌّ يضادّه الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسـط مضادٌّ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنمـا يوجد ذلك فى اليسير من الأمور؛ فأما فى أكثرها فإنما الخير دائمـا مضادٌّ للشر .

وأيضا فإن المتضادين ليس واجبًا ضرورةً متى كان أحدهمـا موجودا أن يكون الباقى موجودًا : وذلك أنه إن كانت الأشـياء كلُّها صحيحةً ، فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فَلَا . وإن كانت الأشياء كلُّها بيضاء فإن البياض موجود؛ فأما الأسود فَلَا . وأيضا إن كان أن "سقراط صحيح" مضادًّا لأن " سـقراط مريض " وكان لا يمكن أن يكونا جميعا موجودين فيه بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هـذين المتضادين موجودًا أن يكون الباقى أيضا موجودا . فإنه متى كان موجودًا أن " سـقراط صحيح " فليس يمكن أن يكون موجودا أن " سقراط مريض " .

ومن البَيِّن أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا فى شىء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض فى جسم الحى ، والبياض والسواد فى الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور فى نفس الإنسان .

وقد يجب فى كل متضادين إما أن يكونا فى جنسٍ واحد بعينه ؛ و إما أن يكونا فى جنسين متضادين؛و إما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود فى جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والحق ففى جنسين متضادين ، فإن الجنس لذاك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير والشر فليس فى جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .

١٢
فى المتقدم

يقال إن شيئا متقدم لغيره على أربعة أوجه :

أما الأول وعلى التحقيق فبالزمان ، وهو الذى به يقال إن هذا أَسَنُّ من غيره ، أو هذا أَعْتَقُ من غيره . فإنه إنما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانَه أكثرُ .

وأما الثانى فما لا يرجع بالتكافؤ فى لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد متقدم للاثنين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لَزِم بوجودهما وجودُ الواحد . فإن كان الواحدُ موجودًا فليس واجبًا ضرورةً وجودَ الاثنين ، فيكون لا يرجع التكافؤ من وجود الواحد لزومُ وجود الاثنين . ومظنونَ أن مالا يرجع منه بالتكافؤ فى لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبةٍ ما ، كما يقال فى العلوم وفى الأقاويل . فإن فى العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر فى المرتبة ، وذلك أن الاسْطُقُسَّات متقدمةٌ للرسوم[١] فى المرتبة ، وفى الكتابة حروفُ المعجم متقدِّمة ١٤ ب للهجاء ؛ وفى الأقاويل أيضا على هذا المثال : الصدر للاقتصاص فى المرتبة[٢] .

وأيضا مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظَنّ أنه متقدم فى الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا فى الأشرف عندهم والذين يخصونهم بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدَّ هذه الوجوهُ مباينَة[٣] .

فهذا أيضا يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التى يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحوًا آخر للمتقدم خارجًا من الأنحاء التى ذُكرت . فإن السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتكافؤ فى لزوم الوجود على أى جهة كان سببًا لوجود الشىء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدِّم بالطبع . ومن البَيِّن أن هاهنا أشياءً ما تجرى هذا المجرى : أن " الإنسان موجود " — يرجع بالتكافؤ لزومُ الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

---

(١) يقصد « باستقصات » هنا المبادئ فى الهندسة وهى الحدود والبديهيات والمصادرات والتعريفات الخ ؛ و « وبالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها فى الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .

(٢) الاقتصاص = العرض ، أو صلب البحث — فى الإنشاء .

(٣) أى للمألوف .

موجودًا فإن القول بأن "الإنسان موجود" صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ. فإنه إن كان القول بأن "الإنسان موجودٌ" صادقًا ، فإن الإنسانَ ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سببًا لوجود الأمر، بل الذى يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهةٍ من الجهات ، لصدق القول؛ وذلك أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجود يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئا متقدم لغيره على خمسة أَوْجُهٍ .

١٣
فى « مَعًا »

يقال "مَعًا" على الإطلاق والتحقيق فى الشيئين إذا كان تكوُّنهما فى زمان واحدٍ بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدمًا ولا متأخرا ؛ وهذان يقال فيهما إنهما "معا" فى الزمان .

ويقال "معا" بالطبع فى الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ فى لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سببًا أصلا لوجود الآخر. مثال ذلك فى الضِّعف والنصف، فإن هذين يرجعان بالتكافؤ ، وذلك أن الضِّعف إن كان موجودا فالنصف موجود ، والنصف إذا كان موجودا فالضِّعف موجود . وليس ولا واحد منهما سببًا لوجود الآخر .

والتى هى من جنسٍ واحدٍ قسيمةٌ بعضِها لبعض يقال إنها "معا" بالطبع . و"القسيمة بعضها لبعض" يقال إنها التى بتقسيم واحد ، مثال ذلك :

الطائر قسيم المَشَّاء والسابح — فإن هذه قسيمةُ بعضها لبعض من جنسٍ واحد، وذلك أن الحَىّ ينقسم إلى هذه، أعنى إلى الطائر والماشى والسابح . وليس واحدٌ من هذه أصلًا متقدمًا ولا متأخرًا ، لكن أمثال هذه مظنون بها " معا " بالطبع . وقد يمكن أن يُقَسَّم كلُّ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع، مثال ذلك الحيوان المَشّاء والطائر والسابح — فتكون تلك أيضا "معا" بالطبع ، ١١٥ أ
أعنى التى هى من جنس واحد بتقسيم واحد .

فأما الأجناس فإنها أبدًا متقدمةٌ ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، مثال ذلك أن السابح إن كان موجودا فالحى موجود . واذا كان الحى موجودًا فليس واجباً ضرورة أن يكون السابحُ موجودا .

فالتى تقال إنها " معا " بالطبع هى التى ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود، وليس واحدٌ من الشيئين سبباً أصلا لوجود الآخر ؛ والتى(١) هى من جنس واحد قسيمة بعضها لبعض . فأما التى تقال على الإطلاق إنها معا فهى التى تكوُّنها فى زمان واحد بعينه .

١٤
فى الحـــركة

أنواع الحركة ستة : التكوُّن، والفساد، والنمو، والنقص، والاستحالة، والتغير بالمكان .

---

(١) أى وكذلك هى الأنواع التى تتقابل فى التقسيم وتندرج تحت جنس واحد .

فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة[1] فظاهر أنها مخالفةٌ بعضُها لبعض. وذلك أنه ليس التكوّن فسادا، ولا النمو نقصا، ولا التغير بالمكان، وكذلك سائرُها. — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورةً أن يكون مايستحيل < إنما يتمّ > بحركةٍ ما من سائر الحركات. وليس ذلك بحق: فإنا نكاد أن يكون فى جميع التأثيرات التى تحدث فينا، أو فى أكثرها، تلزمنا الاستحالةُ، وليس يشو بنا فى ذلك شىءٌ من سائر الحركات، فإن المتحرّك بالتأثير ليس يجب: لا أن يَنْمِي ولا أن يلحقه نقصٌ؛ وكذلك فى سائرها. فتكون الاستحالة غير سائر الحركات. فإنها لو كانت هى وسائرَ الحركات شيئًا واحدًا لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة، أو نَقَص، أو لزمه شىء من سائر الحركات. لكن ليس ذلك واجبًا. وكذلك أيضا ما نما أو تحرّك حركةً ما أخرى: كان يجب أن يستحيل. لكن كثيرا من الأشياء تَنْمِي[2] ولا تستحيل، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف حتى يحدث العلم فقد تزايد، إلا أنه لم يحدث فيه حَدَثٌ حَالَهُ عما كان عليه. وكذلك فى سائر ما يجرى هذا المجرى. — فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركاتُ مخالفةً بعضُها لبعض.

---

(١) أى: أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

(٢) فى الأصل: إذا طبق عليه « الجنومون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحن) فقد تزايد ...

والحركة على الإطلاق يضادّها السكون . وأما الحركات الجزئية فتضادّها الجزئيات . وأما التّكَوُّن فيضادّه الفساد ، والنمو يضادّه النقص ، والتغير بالمكان يضادّه السكون فى المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركةِ خاصةً التغيُّر إلى الموضع المضادّ لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . — فأما الحركة الباقية من الحركات التى وُصِفَتْ فليس بسهلٍ أن يُعطى لها ضدٌّ ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يَجعل جاعلٌ فى هذه أيضا المقابلَ هو السكون فى الكيف أو التغير إلى ضد ذلك الكيف ، كما جُعِل المقابلُ فى الحركة فى المكانِ السكونَ فى المكان أو التغيرَ إلى الموضع المضادّ . فإن الاستحالة تغيرٌ بالكيف . فيكون يقابل الحركةَ فى الكيف السكونُ فى الكيف أو التغيرُ إلى ضدّ ذلك الكيف ، مثل مصيرِ الشيءِ أسودَ بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضد ذلك الكيف . ١٥ ب

١٥

فى ”له“

إن ”له“ يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكة(١) والحال أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال فينا إن ”لنا“ معرفة ، و ”لنا“ فضيلة . — وإما على طريق

(١) إشارة إلى مقولة : الكيف .

الكم[1] . مثال ذلك المقدارُ الذى يتفق أن يكون للإنسان ، فإنه يقال إن "له" مقداراً طولُه ثلاثُ أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق ما يشتمل على البدن[2] : مثل الثوب أو الطَّيْلَسان . — وإما فى جزء منه[3] : مثل الخاتَم فى الإِصْبَع . — وإما على طريق الجزء[4] : مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما فى الإناء[5] : مثال ذلك الحِنْطة فى المُدْى[6] أو الشراب فى الدَّن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدَّنّ "له" شراب ، بمعنى "فيه" شراب ، والمُدْى "له" حنطة يعنى "فيه" حنطة . — فهذا يقال فيهما "له" على طريق ما فى الإناء . — وأما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن "لنا" بيتا ، و "لنا" ضيعة . وقد يقال فى الرجل أيضا إن له زوجة ، ويقال فى المرأة إن لها زوجا . إلا أن هذه الجهة التى ذكرت فى هذه المواضع أبعدُ الجهات كلِّها من "له" ، فإن قولنا "له" آمرأة ، لسنا ندل به على شىء أكثر من المقاربة .

ولعله قد يظهر لقولنا "له" أنحاءٌ ما أُخَر . فأما الأنحاء التى جرت العادة باستعمالها فى القول فنكاد أن نكون قد أتينا على تعديدها .

---

(١) إشارة إلى مقولة : الكم .

(٢) إشارة إلى مقولة : الملك .

(٣) إشارة الى مقولة الملك .

(٤) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هى الأخرى جواهر .

(٥) إشارة الى مقولة الأين .

(٦) المدى : مكيال يسع ١٩ صاعا ، والجمع : أمداد .

[تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا أى المقولات ...
(وصححه[٦]) الحسن بن سوار من نسخة يحيي بن عدى التى بخطه، وهى التى
قابل بها الدستور الذى بخط اسحٰق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط
عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضا من نسخة يحيي بن عدى المنقولة
من دستور الأصل الذى بخط اسحٰق بن حنين ؛ فكان موافقاً . والحمد لله
على إنعامه] .

(٦) ص : صحه .

كتاب العبـارة

نقل إسحٰق بن حنين

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « پارى أرمينياس » أى « فى العبارة »

١

[١١٧٩] < القول والفكر والشىء . — الحق والباطل >

قال : ينبغى أن نضع أوّلًا ما الاسمُ وما الكلمة؛ ثم نضع بعد ذلك ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . — فنقول : إن مايَخْرُجُ بالصوت دالٌّ على الآثار التى فى النفس ؛ وما يكتب دالٌّ على ما يَخْرُجُ بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحدا بعينه للجميع ، كذلك ليس مايَخْرُجُ بالصوت واحدا بعينه لهم . إلا أن الأشياء التى ما يَخرج بالصوت دالٌّ عليها أوّلًا — وهى آثار النفس — واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التى آثار النفس أمثلة لها ، وهى المعانى ، توجد أيضا واحدةً للجميع . لكن هذا المعنى من حق صناعةٍ غيرِ هذه . وقد تكلمنا فيه فى كتابنا " فى النفس "[1] . — وكما أن فى النفس ربما كان الشىء معقولا من غير صدق ولا كذب ، وربما كان الشىء معقولا قد لَزِمه ضرورةً أحدُ هذين الأمرين ، كذلك الأمر فيما يَخْرُج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هى فى التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفسُها تُشْبِه المعقولَ من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَثْن[2] معه بشىء ، فإنه ليس هو بَعْدُ حقًّا

١٦ a

(١) لعل الإشارة هنا إلى « فى النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

(٢) أى : لم يضف إليه شىء .

ولا باطلا، إلا أنه دالٌّ على المشار إليه به ؛ فإن قولنا أيضًا عَنْزٌ — أُيَّل قد يدل على معنى ما، لكنه ليس هو بعدُ حقًا ولا كذبا ما لم يُسْتَثْنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقا، أو فى زمان .

٢

[١١٧٩ا] فى الاسم < الأسماء البسيطة والمركبة . الأحوال > .

فالاسم هو لفظــة دالة بتواطؤ ، مجردةٌ من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالًّا على انفراده . وذلك أن قَلِّيس إذا أُفْرِد منــه "اپِّس" لم يدل بانفراده على شىء كما يدل فى قولك "قالوس اپس"، أى : فَرَسٌ فارِهٌ . — وليست الحال أيضا فى الأسماء المركبة كالحال فى الأسماء البسيطة، وذلك أن الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شىء أصلا ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شىء، لكن ليس على الانفراد، مثــل قولك : "فيلوسوفس" ، أى مُؤْثِرُ الحكمة . — فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قِبَلِ أنه ليس من الأسمــاء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلًا ، فإن الأصوات أيضا التى لا تُكْتَب بِحَدِّها فتدلُّ(١)، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شىء منها اسما .

وأما قولنا « لا — إنسان » فليس باسم؛ ولا وُضِعَ له أيضا اسمٌ ينبغى أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة، فليَكُنْ اسما

---

(١) أى بالرغم من أن بعض الأصــوات التى لا تكتب بحدها قد تدل على شىء ، فإنها ليست أسماء .

غير مُحَصَّل[(١)] . — فأما الاسم إذا نُصِب أو خُفِض أو غُيِّر تغييرًا مما أشبه ١٦ ب ذلك، فليس يكون اسمًا، لكن تصريفًا من تصاريف الاسم . وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذى للأسماء إذا لم تُصَرَّف[(٢)] — بعينه، إلا أن الفرق بين تلك وبين هـذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المُصَرَّفة — كان ، أو يكون، أو هو الآن — لم تَصْدُقْ ولم تَكْذِب . والاسم إذا أضيف إليـه واحدٌ من هـذه كان أبدًا صادقا أو كاذبا ؛ ومثال ذلك " فلانٍ " بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقا ولا كاذبا .

٣

[١٨٠ ا] فى الكلمة[(٣)]

وأما الكلمة فهى ما يدل — مع ما تدل عليـه — على زمان ، وليس واحدٌ من أجزائه يدل على انفراده، وهى أبدًا دليلُ ما يقال على غيرها — ومعنى قولى أنه [تدلُّ] مع ماتدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذى أنا واصفه : أما قولنا " صِحة " فاسم ، وأما قولنا " صَحَّ " إذا عنينا الآن فكلمة، وذلك أن هـذه اللفظة تدل مع ماتدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذى قيل

---

(١) أى غير محدّد ، [لأنه ينطبق على أى شىء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن] ؛ وهـذه العبارة الأخيرة توجد فى نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مضافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بترجمتنا العربية هذه ، إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذى ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

فيــه إنه "صَحَّ" فى الزمان الحاضر . — والكلمة دائمـا دليل ما يقال على غيره، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال فى الموضوع .

وأما قولنا "لا صَحَّ"، أو قولنا "لا مَرِضَ" فلست أسميه كلمة، فإنه وإن كان يدل، مع ما يدل عليه، على زمانٍ، فكان أيضا < دالاًّ > دائما على شىء، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلْتَسَمَّ كلمة غير مُحَصِّلة، وذلك أنها تقال على شىء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا "صَحَّ" الذى يُدَلُّ به على زمان[(١)] المُضِىِّ، أو "يَصِحُّ" الذى يدل به على الزمان المُسْتأنَف، ليس بكلمة، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين و بين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذى حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهى تجرى مجرى الأسماء فتدل على شىء، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليـه ؛ و إذا سمعه منه السامع قَنِـعَ[(٢)] به . إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشىء < هو > أو ليس هو ، فإنه ولا لو قلنا "كان" أو "يكون" دَلَلْنا على المعنى . وكذلك قولنا "لم يكن" أو "لا يكون"؛ فلا لو قلنا "إنه"[(٢)] مجرداً على حِياله، دللنا عليه ،وذلك أنه فى نفسه ليس هو شيئا ، لكنه يدل مع ما يدل عليـه على تركيبٍ ما ؛ وهذا التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المتركبة .

---

(١) ص : الزمان .   (٢) ص : إن .

٤

[١٨٠ ب]　　في القـــول

وأما القول فهو لفظٌ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على انفراده على طريق أنه لفظة، لا على طريق أنه إيجاب . وأعنى بذلك أن قولى "إنسان" مثـلًا قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجابا أو سـلبا إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس يدل، لكنه حينئذ صـوت فقط . وأما فى الأسماء المُضَعَّفة فقـد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته، — على ما تقدم من قولنـا .

١٧ أ وكل قولٍ فدالٌّ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قُلْنـا على طريق المواطأة . وليس كل قولٍ بجازم ، وإنمـا الجازم القـولُ الذى وجِد فيـه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود فى الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصـادق ولا كاذب . — فأما سـائرُ الأقاويل غيرِ ما قصـــدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أوْلى بالنظر فى الخطب أو الشـعر (١) . وأما القول الجـازم فهو قَصْـدُنا فى هـذا النظـــر .

---

(١) أى أولى بالخطب أو الشعر — راجع "بو يطيقا" (فى الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦ ب ١١ .

٥

< القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القــول الواحد الأوّل الجازم هو الإيجاب ؛ ثم من بعــده السلْبُ . وأما سائر الأقاويل كلها فإنمـا تصير واحدًا بِرِباطٍ يَرْبِطُها .

وقد يجبُ ضرورةً فى كل قول جازم أن يكون جازما عن كلمة أو عن تصريف من تصاريف كلمة . وذلك أن قول الإنسان مالم يُسْتَثْنَ معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً . وإنمـا صار قولنا : حى مشاء ذو رجلين ، واحدا لا كثيراً لأنه يدل على واحد ، لا من قِبَلِ أنه قيل على تقاربٍ بعضُه على أَثَرِ بعضٍ . إلا أن هــذا المعنى من غير ما قصدنا له (١) .

فالقــول الجازم يكون واحدًا متى كان دالًّا على واحدٍ أو كان بالرِّباط [١٨١ م] واحدًا ؛ ويكون كثيرًا متى كان دالا على كثير ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطا — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظةٌ فقط إذ كان ليس لقائل أن يقــول إنه يدل فى لفظ على شيء يحــكم به : إما فى جواب سائل ، وإما فى غير ذلك ممـا يبتدؤه من تلقاء نفسه .

(١) أى أنه ينتسب الى علم آخر ، والإشارة هنـا الى " مابعد الطبيعة " ، مقالة الدلتا ، ف ٦ ؛ والزيتا ، ف ١٢ ، والايتا ، ف ٦ ؛ والمشكلة هنا هى مشكلة وحدة التعريف .

وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شيءٍ على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والمُؤَلَّف من هذه فبمنزلة القول الذى قد صار مركبا . والحكم البسيط لفظٌ دالٌّ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قِسْمة الأزمان .

٦

فى الإيجاب والسلب < ، تقابلهما >

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسَّلْب هو الحكم بنفى شيء عن شيء . — وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود، وعلى ما هو موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفى الأزمان أيضا الخارجة < عن > الزمان الذى هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد يمكن فى كل ما أوجبه مُوجِب أن يُسْلَب ، وفى كل ما سلبه أن يُوجِب . فمن البين إذًا أن لكل إيجاب سَلْبا قُبالتَه ، ولكل سَلْب إيجابًا قُبالته . — فليكن التناقض هو هذا[1] : أعنى إيجابا وسلبا متقابلين . وأعنى بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه فى المعنى الواحد بعينه ، ليس على طريق الاتفاق فى الاسم ، وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كَلْمًا لمطاعن المغالِطين .

---

(١) ص : إيجاب .

٧

< الكلى والجزئى — تقابل القضايا : بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعانى بعضُها كليا و بعضُها جزئيًا ، وأعنى بقولى "كليا" ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحْمَل على أكثر من واحد ، وأعنى بقولى "جزئيا" ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا "إنسان" من المعانى الكلية ، وقولى "زيد"(١) من الجزئيات — فواجبٌ ضرورةً متى ١٧ ب
حكمنا بوجود أو غيرِ وجودٍ أن يكون ذلك أحيانا لمعنى من المعانى الكلية، وأحيانا لمعنى من المعانى الجزئية .

متى كان الحكم كليا على كلى بأَنَّ له شيئًا موجودًا أو غير موجود ، كان الحكمان متضادين . وأعنى بقولى حكما كليا على معنى كلى مثل قولك : "كل إنسان أبيض" وقولك : "ولا إنسان واحدًا(٢) أبيض" . — ومتى كان الحكم على معنًى كلى ولم يَكُن هو كلياً لم يكن الحُكْمان فى أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدَل عليهما بهما قد يمكن أحيانا أن يكونا متضادين . وأعنى بقولى : "الحكم غير الكلى على المعنى الكلى" مثل قولك : "الإنسان هو أبيض" ، "الإنسان ليس هو أبيض" . فإن قولنا "إنسان"، وإن كان كليا، غير أن الحكم عليه لم يُستعمَل كليا . وذلك أن : "كل" تدل على أن الحكم كلى ، لا المعنى متى كان كليا . —

(١) فى نص أرسطو : « كالياس » . (٢) ص : واحد .

وأما فى المحمول فإن حمل الكلى كليا ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجابا < حقا ذلك الذى يحمل فيه الكلى على محمولٍ كلى >[1] : مثال ذلك قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق "التناقض" متى كان يُدَلُّ فى الشيء الواحد بعينه أن الكلى ليس بكلى .

ومثال ذلك :

كل إنسانٍ أبيضُ . — ليس كلُّ إنسان أبيضَ .

ولا إنسانَ واحدًا[2] أبيضُ . — قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيضَ .

ويكونان متقابلين على طريق "التضاد" متى كان فيهما الإيجاب الكلى والسلبُ الكلى . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحدًا[2] أبيض .

< كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل >[3] .

ومن قِبَلِ ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معا صادقتين . فأما المقابلتان لها فقد يمكن ذلك فيهما فى المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ،

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليونانى ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يحذف فيتس (Waitz) هذا المثال (ط٢ ٣٣٧ — ٣٣٨) على أساس أنه بعينه مثل المثال التالى ، ولكن فى نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفى نصنا لا يرد إلا الأول ، وقد أضفنا نحن الثانى .

” ليس كل إنسان أبيض “ و ” قـد يكون إنسانٌ واحدُ أبيضَ “ . — فما كان من المناقضات الكلية كُلياً فواجبٌ ضرورة أن يكون أحدُ الحكمين من كل مناقضة منهـا [١٨٢ ا] صادقا ، والآخر كاذبا . وكذلك ما كان منها فى الأشخاص : ومثال ذلك ” زيد أبيض “، ” ليس زيد أبيض “. — وما كان منهـا فى مَعانٍ كليةٍ وليس بكلى فليس أبدًا يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقًا والآخر كاذبا . وذلك أنه قـد يمكن أن نقول قولا صادقا معًا إن ” الإنسان أبيض “ و ” ليس الإنسان أبيض “، و إن ” الإنسان جميل “ و ” ليس الإنسان جميلا “ . وذلك أن ما صار قبيحا فليس بجميل؛ وما كان متكوّناً فليس بموجود . وقـد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن هذا خُلْف، من قِبَلِ أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معًا على هذا القول أيضا وهو : ولا إنسان واحدًا[1] أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورةً معا .

ومن البَيِّن أن السلب الواحد إنمـا يكون لإيجابٍ واحد ، وذلك أن السلب إنما يجب أن يَسْلُبَ ذلك الشيءَ بعينه الذى أوجبه الإيجابُ ، ومن
١١٨ ا شيءٍ واحد بعينه : من المعانى الجزئيــة كان أو من المعانى الكلية، وكليـا كان أو جزئيا ، وأعنى بذلك ما أنا مُمَثِّله : ” زيد أبيض “ ، ” ليس زيد أبيض “ . فأما إن كان الشئ مختلفا أو كان واحدًا بعينــه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقـابلا ، لكنه يكون لدالٍّ[2] آخر غيره . والمقابل لقولنـا :

(١) ص : واحد .   (٢) أى لسلب آخر مختلف .

” كل إنسان أبيض “ ، ” ليس كل إنسان أبيض “ ولقولنا : ” إنسانٌ ما أبيض “ و ” لا إنسانَ واحدًا أبيضُ “؛ولقولنا : ” الإنسان هو أبيض “، ” الإنسان ليس هو أبيض “ .

فقد حصل من قولنا : أَنَّ الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلا على جهةِ المناقضة لسَلْب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛ وأنه ليس كلُّ مناقضــةٍ فهى صادقة أو كاذبة ، ومن قِبَــلِ أىِّ شىء ، ومتى تكون صادقة أو كاذبة .

٨

< وحدة القضايا وتعدّدها — القضايا المشتركة وتقابلها >

والإيجاب أو السلب يكون واحدًا متى دل لشىء واحد على شىء واحد : إما كلى على معنى كلى ، وإما لا على مثال واحد ؛ مَثَلُ ذلك : ” كل إنسان أبيض “ ، ” ليس كل إنسان أبيض “ ؛ ” الإنسان هو أبيض “ ، ” الإنسان ليس هو أبيض “ ؛ و ” لا إنسانَ واحدًا(١) أبيض “، ” قد يكون إنسانٌ ما أبيضَ “ — هذا إن كان قولنا ” أبيض “ إنما يدل على معنى واحد. فإما إن كان قد وضع لمعنيين اسمٌ واحد فمن قِبَلِ المعنيين اللذين [١٨٢ ب] لهما(١) صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحدا ، مثــل ذلك أنه إن وَضَــعَ واضعٌ للفــرس والإنسان اسمًا واحدا كقولك : ” ثوب “ مثلا ، فإن قوله

(١) ص : واحد .

حينئذ إن "الثوب أبيض" لا يكون إيجاباً واحدًا ولا سلباً واحدًا . وذلك أنه لافرق حينئذ بين هذا القول و بين قوله : "الفرس والإنسان أبيض" . ولا فرق بين هذا القول و بين قوله : "الفرس أبيض" "والإنسان أبيض" . و إذ كان هذان يدلان على أكثر من واحد ،وكانا أكثر من واحد ، فمن البيِّن أن القول الأول أيضا إما أن يكون كثيرا ، و إما ألا يكون يدل على شيء . وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً . فواجبٌ ألا يكون فى مثل ذلك أيضا أحدُ ما فى المناقضة صادقاً والآخرُ كاذباً .

٩

< تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعانى الموجودة الآن أو التى قد كانت فيما مضى فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً و إما كاذباً . أما فى الكلية على معنى كلى فأحدهما أبداً صادقٌ ، والآخرُ كاذبٌ . وكذلك فى الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التى لا تقال على معنى كلى فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا فى هذه أيضا .

فأما المعانى الجزئية المستقبلة فليس يجرى الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقا و إما كاذبا ، فواجب فى كل شيء أن يكون موجودا أو غير موجود . فإن قال قائل فى شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه : لا ، فمن البيِّن أنه يجب ضرورةً

أن يصدُقَ أحدُهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً فى ذلك وما أشبهه : فإن قولنا فى شىء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقا فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو ١٨ب
أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشىء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صِدْقًا ، وإن لم يكن فكذباً . وإن كان كذبا فليس هو ؛ فواجبٌ إذًا ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقا وإما كاذبا .

فليس شىء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق أو بأحد [١٨٣ ا] الأمرين اللذين لا يخلو شىءٌ منهما أيّهما كان ؛ ولا شىء من الأشياء مُزْمِعٌ(١) بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة ، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شىء منها على أى الأمرين اتفق ، وذلك أن الموجِب يصدُقُ فيها أو السالِبُ . ولو لم تكن كذلك لكان كونُها وغيرُ كونها على مثال واحد . وذلك أن الشىء الذى يقال فيه إنه يكون على أى الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك .

وأيضا إن كان شىء من الأشياء أبيضَ فى الوقت الحاضر ، فقد كان القولُ فيه من قبل بأنه "سيصير أبيض" صادقا ، فيجب أن يكون القول فى شىء من الأشياء مما يتكون — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائما صادقا . وإن كان القول فى شىء بأنه فى هذا الوقت أو سيكون فيما بعد

---

(١) مزمع بأن يكون = سيكون فى المستقبل ؛ أى ممكن مستقبل .

كان دائما حقا ، فليس يمكن أن يكون هذا غيرَ موجودٍ ولا يصير موجودا . وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا فمن المُحالِ ألا يصير موجودا . والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فواجبَ ضرورةً أن يكون . فجميع الأشياء إذًا المُزمِعةِ(١) بالوجود فواجبٌ ضرورةً أن تكون . فليس يكون إذًا شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجبا ضرورة(٢) .

وأيضا فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقا ، كأنك قلت : القولُ بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أوّلًا فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سَلْبُهُ غيرَ صادق ، والسلبُ — وهو كذبٌ — إيجابُه غيرَ صادق . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقًا ، فيجب أن يكون الشيءُ الأمرين جميعا . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غدٍ صادقا ، فواجب أن يصير كذلك في غدٍ . وإن كان القول فيه بأنه لا يصير كذلك وليس لا يصير كذلك في غدٍ حقا فليس هو على أي الأمرين اتفق . [١٨٣ ب] ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حربا ولا ألا تكون .

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلة ، أي التي ستوجد في المستقبل ، وهي المستقبلات الممكنة .

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدفة .

فهــذا ما يلزم من الأمور الشّــنِعَةِ وغيرُه ممــا أشبهه إن كان كل إيجاب وسلب — إما ممــا يقال كليًا على معنى كُلِّى ، و إما ممــا يقال جزئيا — فواجبٌ ضرورةً أن يكون فيه أحدُ المتقابلين صادقًا والآخرُ كاذبًا ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أى الأمرين اتفق ، بل الأشــياء جميعا وجودها وكونها واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجةٌ إلى أن نُرَوِّىَ فى شىء ولا أن نســتعد له أو نأخذ أُهْبَةً ، كأنا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعــل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل فى شىء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثــلا ، و يقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون صادقا . وأيضا فلا فرق فى هذا المعنى بين أن يقال المناقضة و بين أَلَّا يقال ، وذلك أنه من البَيِّن أن الأمور تجــرى مجاريها و إن لم يُوجِب مُوجِبٌ شيئا منها ولم يسلبه آخرُ . وذلك أن الشىء ليس إنما يكون أوْ لا يكون ، من قِبَلِ أنه قد أُوجِبَ أو قد سُلِبَ ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد ١٩ أ زمانٍ آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله فى الزمان كله حالا يَصْدُقُ فيــه معها أحدُ القولين دون الآخر فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدقُ حتى يكون كلُّ واحد من الأشــياء التى تكون حالُه أبدًا حالَ ما يكون ضرورةً . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقا فى وقت من الأوقات فليس يمكن ألا يكون ؛ وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقًا أبدًا .

فإذ كانت هـذه الأشياءُ محالًا (لأنا قد نرى أمورا يحدث مبدؤها من الروِيَّة فيها وأخذ الأُهْبة لها ، وقد نجد بالجملة فى الأشياء التى ليست مما يفعل دائما الإمكانَ لفعل شيء وتركَ فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعا ممكنين ، أعنى أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا أشياءُ كثيرةٌ يبيِّن من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمـزق ، بل يسبقه إليـه البِلَى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ ا] يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزيق إليـه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجرى الأمر فى سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوّة) ، فظاهرٌ إذًا أنه ليس جميع الأشياء فوجودُها أو كونُها ضرورةٌ ، بل بعض الأشـياء يجرى على أىّ الأمرين اتفق (١) ، وليس الإيجاب بأحْرَى من السلب بالصدق فيها ، وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحْرَى فيها وأكثر (٢) ، إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنقول الآن إن الوجودَ للشيء إذا كان موجودًا ضرورىٌّ ، وإذا لم يكن موجودا فنفيُ الوجودِ عنه ضرورىٌّ . وليس كل موجود فوجودُه ضرورىٌّ ، ولا كل ما ليس بموجود فعـدَمُ الوجود له ضرورى . وذلك أنه ليس قولُنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد ، هو القولَ بأن وجوده ضرورةً

---

(١) فى الممكنات المتكافئة (مثل ملاقاة صديق) .

(٢) فى الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كنز) .

الإطلاق . وكذلك أيضا ما ليس بموجود . وهـذا بعينه قولنا فى المناقضة أيضا . وذلك أن كل شىء فوجوده الآن أو غيرُ وجـودِه واجبٌ ضرورةً؛ ووجودُه فيما يستقبِلُ أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً. غير أنا إذا فَصَّلْنا فقلنا: أحد الأمرين لم يكن واجبا ضرورة، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب ستكون غدا أو لا تكون، واجبٌ ضرورةً. فأما قولنا إن الحرب ستكون غدا، فليس بواجبٍ ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غدًا بواجبٍ ضرورةً . لكن الواجبَ ضرورةً إنما هو أن يكون أَوْ لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور، فمن البين أن ما كان منها يجرى على أىٍّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجبٌ ضرورةً أن تكون المناقضة أيضا تجرى فيه ذلك المجرى . وهـذا شىء يلزم فيما ليس وجوده دائما أو فيما ليس فَقْدُه دائما . فإن ما جرى هـذا المجرى فواجبٌ ضرورةً أن يكون أحد جزئى النقيضِ فيه صادقا أو كاذبا . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه، بل أيهما اتفق . وربما كان أحد المتناقضين أحرى بالصدق، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقا أو كاذبا .

فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة ١٩ ب
والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على ما وصفنا .

١٠

<التقابل فى القضايا ذوات الموضوعات المُحَصَّلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلا على أن شيئًا يقال على شىء ، وهذا الشىء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال فى الإيجاب واحدًا على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدّم ، فقلنا إنَّا لا نسمى قولنا "لا إنسان" اسما ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضا إنما يدل من وجه على شىء واحد ؛ وكذلك أيضا قولنا "لا صح" ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفا إما من اسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة .

وليس يكون إيجاب ولا سلبٌ خِلْوًا من كلمة ؛ فإن قولنا "كان" أو "يكون" أو "سيكون" أو "يصير" أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

فيكون على هذا القياس الإيجابُ والسلبُ الأوّلُ قولَنا "الإنسانُ يوجد" ، "الإنسان لا يوجد" ، ثم بعده "لا إنسانَ يوجد" ، "لا إنسان لا يوجد" ؛ وأيضا : "كل إنسان يوجد" ، "ليس يوجد كل إنسان" ، "كل لا إنسان يوجد" ، "ليس يوجد كل لا إنسان" . وهذا بعينه قولنا فى الأزمان التى حولَ[١] الزمان الحاضر .

---

(١) حول = خارج ، عدا .

[١٨٥م] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثا محمولا إلى مايحمل، فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : ”يوجد إنسانٌ عدلا“، فقولنا ”يوجد“ شيء ثالث مقرون بها فى هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة، فيحصل من قِبَل ذلك أربعةٌ : اثنان منها يكون حالها فى المنزلة عنـد الإيجاب والسلب كحال العدميتين عنـدهما ؛ والاثنان <الآخران> ليسا كذلك . وأعنى بقولى هذا أن قولنا ”يوجد“ إما أن يُقْرَن ويضاف إلى قولنا ”عدل“ أو إلى قولنا ”لا عدل“، وكذلك السلب أيضا، فيصير أربعـــة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنا هذا :

<١>

<أ>		<ب>
يوجد إنسانٌ عدلا	سلب هذا القول :	ليس يوجد إنسانٌ عدلا
<ج>		<د>
يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول :	ليس يوجد إنسان لا عدلا

فإن قولنا فى هـذا الموضوع ”يوجد“ و”لا يوجد“ قد أضيف إلى قولنا ”عدل“ و”لا عدل“ . فهذه الأقاويل نُسِّقَتْ فى هذا الموضع على ما تقال عليه فى كُتُبنا ”فى التحليل بالقياس“ (١) .

وعلى ذلك المثال يجرى الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلى . ومثال ذلك :

(١) ”التحليلات الأولى“ م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب س ٣٦ — ص ٥٢ أ س ١٧ . راجعه بعد .

<٢>

<بَ>	<أَ>
سلب هذا القول : ليس كل إنسان يوجد عدلا	كل إنسان يوجد عدلا
<دَ>	<حَ>
ليس كل إنسان يوجد لا عدلا	كل إنسان يوجد لا عدلا

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معًا المقدماتُ التى على القُطر ؛ و إن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان فى حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان[2] . وها هنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا "لا إنسان" إذا جعلناه كالشىء الموضوع ، فنقول :

<٣>

<بً>	<أً>
ليس يوجد لا إنسان عدلا	يوجد لا إنسان عدلا ٢٠ أ
<دً>	<حً>
ليس يوجد لا إنسان لا عدلا	يوجد لا إنسان لا عدلا

وليس ها هنا مناقِضاتٌ أكثرُ من هذه . وهاتان المتقابلتان[3] هما مفردتان بأنفسهما غير ما قيل من قبـل[4] ، لأن الذى استُعْمِلَ فيها اسمٌ غير مُحَصَّل وهو قولنا "لا إنسان" .

---

(١) أى المتقابلتين فى اللوحة التى أمامنا .

(٢) ص : متقابلتين . (٣) أى التى يكون موضوعها غير محصل .

(٤) أى التى موضوعها محصل .

[١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيــه كلمةُ الوجود مثل ما وقع فيه منها "يصح" أو "يمشي" فإن هذا الصنف من الكَلِم يَفعل فيها إذا وُضع هذا الوضعَ ذلك الفعلَ بعينه الذى كان يفعله حرف "يوجد" أو ما أشبهه لو قُرِنَ بهـا . ومثال ذلك : "كل إنسان يمشى"، "ليس كل إنسان يمشى"، "كل لا إنسان يمشى"، "ليس كل لا إنسان يمشى" . فإنه ليس يجـوز أن يقال "ليس كل إنسان" بل إنمـا ينبغى أن يوضع حرف السلب وهو قولنـا "لا" على قولنا "إنسان"؛ فإن قولنـا "كل" ليس يدل على أن المعنى كلى، بل على أن الحكم كلى . وقـد تبين ذلك من قولنـا "الإنسان يمشى"، "الإنسان ليس يمشى"، "لا إنسان يمشى"، "لا إنسان ليس يمشى"، فإن الفرق بين هذه و بين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كليا . فقد بان من ذلك أن قولنا "كل" أو قولنا "ولا واحد" ليس يزيدان على أن يدلا أن الإيجـاب والسلب للاسم كله؛ فأما الباقى فيجب أن تكون الزيادة فيه واحدةً بعينها .

ولمـا كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحـداً[1] يوجد عدلا » ضـد الذى يقـال به إن « كل حيوان يوجد عدلا » فمن البَيِّن أن هـذين لا يكونان فى حالٍ من الأحوال لا صادقين معا ولا على أمرٍ واحد بعينه . فأما المقابلان لها[2] فقد يكونان فى حال من الأحوال، ومثال ذلك : « ليس كل حيوان يوجد عدلا » و « قد يوجد حيوان ما عدلا » .

(١) ص : واحد .

(٢) وهى الجزئية ، وهى المعروفة عند الشراح باسم الداخلتين تحت التضاد .

فأما التى تلزم وتتبع فهى هذه[1] : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولُنا : « ولا إنسانَ واحدا[2] يوجد عدلا » ؛ وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ؛ وذلك أنه يجب ضرورةً أن يوجد واحدٌ .

ومن البَيِّن أيضا أَنَّا فى الأشخاص[3] إذا كنا صادقين فى الجواب عن المسئلة بالإيجاب بالسلب ، < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك جوابنا فى المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإنّا نقول : « فسقراط إذًا لا عدل » . وأما فى الحكم الكلى فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقا ، وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أ كلُّ إنسانٍ حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذًا لا حكيم » ، فإن هذا القول كذب ، والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذًا حكيما » . وهذا القول هو القابل لذلك القول ، فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قِبَل الأسماء والكلم غير المُحَصَّلة — ومثال ذلك فى قولنا « لا [١٨٦ ا] إنسان » أو « لا عدل » فإنهُ يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجبٌ ضرورةً فى السلب أن يَصْدُق أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) (ص) : واحد .

(٣) أى القضايا الشخصية .

هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال «إنسان» — مالم يضف إلى قوله شيئا، بل هو دونه فى ذلك .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلا » ليس يدل على مثـل ما تدل عليه واحدة من تلك، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلا » . فأما قولنـا « كل لا إنسان يوجد لا عدلا » « فإنه يدل على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شىء لا إنسان عدلا » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أماكنها فدلالتها تبـقى بحال واحدة بعينها . ٢٠ب
ومثال ذلك : «يوجد إنسان عدلا»، « يوجد عدلا إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعـنى واحد بعينه سـوالبُ أكثرُ من واحدة . غير أنّا قد بيّنا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا «ليس يوجد إنسان عدلا» . فأما سلب قولنا « يوجد عدلا إنسان» إن لم يكن هذا القول وقولنا «يوجد إنسان عدلا » واحدًا بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، و إما قولنا « لا يوجد عدلا إنسان » ، لكن الأوّل منهما هو سلب قولنـا «يوجد عدلا لا إنسان»، والثانى سلب قولنا «يوجد إنسان عدلا» — فيكون قـد صار لإيجاب واحدٍ سلبان[1] . فقـد بان أن الأسمـاء والكلم إذا بُدِّلَتْ أماكنها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

---

(١) ص : سلبين .

١١

< القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحدا ، فليس يكون إيجابا واحدًا أو سلبا واحدا . وأعنى بقولى « واحدًا » ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا ولم يكن الشيء الذى من تلك معنى واحدا ، مثل قولنا « الإنسان » مثلا «حىٌّ، ذو رجلين، آنس»[1] ، فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضا . فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشى » فليس هو معنى واحدا . فليس يجب إذًا إن أوجب مُوجِب لهذه شيئا واحدا أن يكون القول إيجابًا واحدا [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحدا ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحدًا كان الإيجاب واحدا ، بل كثيرا على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطق يقتضى جوابا إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن يكون الجواب عن هذه واحدا ، إذ كان السؤال أيضا ليس بواحد ولو كان حقا . وقد تكلمنا فى هذه فى كتابنا « فى المواضع »[2] .

---

(١) أى متمدين . (٢) راجع «الطوبيقا» (فى المواضع) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضا « السوفسطيقا » م ٦ ، ص ١٦٩ أ ٦ ؛ ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ س ٣٦ وما يليه .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالا منطقيا ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى فى السؤال المنطق أن يختار المسئول أحد جزئى المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغى أن يكون السائل يجرى فى تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ، أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التى تُحْمَلُ فرادى ، بعضها تحمل إذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحدا ، و بعضها ليس كذلك ، فينبغى أن نخبِر بالفرق فى ذلك . فإن إنسانًا من الناس قد يصدق القول عليه فُرادى بأنه حى ، و بأنه ذو رِجْلين ، و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشىء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان و بأنه أبيض ، و يصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشىء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقا ، والقول عليه بأنه طبيب حقا فواجبٌ أن يكون طبيبًا بصيرًا . وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقا — لزم من ذلك أشياءُ كثيرةٌ شَنِعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقا أيضا . فإن كان أيضا القول عليه بهذا وحده ، أعنى بأنه أبيض ، صادقا(١) ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتى يقال عليه بأنه إنسانٌ — أبيضُ — أبيضُ ... ، و يمرّ ذلك بلا نهاية . وقد يقال أيضا عليه

(١) ص : صادق .

بأنه طبيب، وبأنه أبيض، وبأنه يمشى، فقد يجب أن تقال [١٨٧ ا] هذه ١٢١ا عليه مرارا كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضا إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان، فهو سقراطُ إنسانٌ . وإن كان إنسانٌ وكان ذا رجلين فهو إنسانٌ ذو رجلين. فقد بان من ذلك أنّ مَن قال بأن التأليف واجبٌ وجودُه على الإطلاق، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شَنِعَةً .

فنحن الآن نصف كيف ينبغى أن يوضع فنقول :

إنَّ ما كان من المعانى التى تُحْمَل ومن المعانى التى عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضا على بعض بطريق العرَض ، فإن هذه ليس تصير شيئا واحدا . ومثال ذلك قولنا فى إنسانٍ من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحدا ، وذلك أنهما جميعا عَرَضان لِحَقا شيئًا واحدًا . وإن كان القول أيضا بأن الأبيض طبيب صادقا، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحدا . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحدا . ومن قِبَل ذلك صار الطبيب ليس بصيرا على الإطلاق، بل هو حَىٌّ ذو رجلين . وذلك أن هذين ليسا بطريق العرَض، ولا ما كان أيضا الواحد منه محصوراً فى الآخر. ولذلك كثيرًا ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حى أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حصَرنا فى قولنا إنه إنسان انه حى، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض. إلا أن ذلك ليس أبدا . لكن متى كان محصورا فى المزيد فى القول شيء من المتقابل الذى تَلزمُه مناقضــةٌ فليس يكون حقا، بل كذبا . ومثال ذلك أن يقال فى الإنســان الميِّت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك (١) ، فقد يصــدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيــه فهو أبدا غير صادق؛ ومتى لم يوجد فليس أبدا يصدق . ومثال ذلك قولنــا : « أوميروس موجودٌ شيئًا ما » ، كأنك قلت : شاعرا (٢) . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العَرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعرًا » ولم نحمل « موجودا » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قيلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولا بذاته لا بطريق العرض؛ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيءٌ ما على الإطلاق — صادق — . فأما ماليس بموجــود فليس القول بانه « شيء موجود » من قِبَلِ قولنا فيــه إنه يوجد مُتَــوَهَّما قولا صادقا . وذلك أن التوهم فيــه ليس أنه موجــود ، بل أنه غير موجود .

---

(١) مثلما فى المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعرا : بدل من : «شيئا ما» .

١٢

< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد لخصنا هذه المعانى، فقد ينبغى أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون، وما لا يمكن، وفيما يحتمل أن يكون، وما لا يحتمل، وما كان منها فى الممتنع والضرورى . فإن فى ذلك مواضعَ للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات فى الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنيا على قولنا : موجود ولا موجود —

٢١ب ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان »، لا قولنا « يوجد لا إنسان »؛ وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلا » قولنا «ليس يوجد إنسان عدلا »، لا قولنا «يوجد إنسان لا عدلا» . لأنه إن كان يقال على كل شىء إما الإيجاب وإما السلب، فقد يصدق إذًا فى الخشبة القول بأنها توجد إنسانا لا عدلا . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغى أن توجد على هذا القياس، أعنى قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد »، وكانت أيضا الأقاويل التى لا يلفظ فيها بحرف الوجود، فإن ما يقال لها يقوم مقام ذلك الحرف، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلبَ قولنا «إنسان ليس يمشى» ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشى »، بل قولنا : « إنسان ليس يمشى » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشى »، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشيا » .

فإذ كان الأمر يجـرى هـذا المجـرى فى كل موضع، فينبغى أن يكون أيضا سلب قولنا ” يمكن أن يوجد “ قولنا ” يمكن ألا يوجد “ لاقولنا لا ” يمكن أن يوجد “ . غير أنه قد يظن أن قولنا ” قد يمكن أن يوجد “ وقولنا ” قـد يمكن ألا يوجد “ معنى واحدٌ بعينـه . وذلك أن كل ما كان ممكنًا أن ينقطع أو أن يمشى فيمكن ألا ينقطع وألا يمشى . والحُجَّة فى ذلك أن كل ما كان ممكنا على هذا النحو فليس أبدا يفعل؛ فلذلك قـد يكون له السلب أيضا . وذلك أنه قـد يمكن ألا يمشى المَشَّـاء، وألا يرى الرائى[1] . إلا أنه ليس يمكن أن يصدُق فى شئ واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذًا سلبُ قولنا ” قد [١٨٨ ا] يمكن أن يكون “ قولنا ” قد يمكن ألا يكون “ لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معا لمعنًى واحدٍ بعينه فى معنى واحد بعينـه؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التى يصير بهـا القول إيجابا أو سلبا ليس <أن> تلحق[2] قولنا ” يكون “ أو ” يوجد “ أو قولنا ” لا يكون “ أو ” لا يوجد “ . فإذا كان الأول من هذين ممتنعًا ، فيجب أن يكون الثانى مُؤْثرا[3] .

فالسالب إذا لقولنا ” يمكن أن يوجد “ إنمـا هو قولنـا ” لا يمكن أن يوجد “ . وهذا بعينه القـول فى قولنا أيضا ” يحتمل أن يوجد “ . وذلك أن سلب هـذا القول أيضـا هو قولنـا ” لا يحتمل أن يوجد “ . والأمر فى الباقية يجرى على هذا النحو، أعنى فى الواجب وفى الممتنع . فكما أنَّ فى تلك

---

(١) ص : المرئى .   (٢) ص : ملحق .   (٣) فوقها : مقبولا ، مختارا .

كان ما يُلحق[1] فيزاد منها قولنا "يوجد" وقولنـا "لا يوجد". فأما المعانى الموضوعة فكانت مرة "الأبيض" ومرة "الإنسان". كذلك يصير الأمر هاهنا ؛ فيصير قولنا "يوجد" كالموضوع . فأما قولنا "يمكن" و "يحتمل" فيصـير زيادات تلحـق ليحدّد بهـا كما حدّد فى تلك بقولنـا "يوجد" و "لا يوجد" الصـدق والكذب ؛ كذلك يحدّد هـذه ما يمكن وجـوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا "يمكن أن يكون" قولنا "لا يمكن أن يكون" . فأما سلب قولنا "يمكن ألا يكون" فإنه قولنا "لا يمكن ألا يكون" . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضُها بعضًا من قِبَل أن ما كان ممكنا أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينـه قـد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا "يمكن
١٢٢ أن يوجد" وقولنا "لا يمكن أن يوجد" فلا يصدُقان معـا فى شيء واحد بعينه فى حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضا "يمكن ألا يوجد" يصدُقان معا فى حال من الأحوال .

وعلى هذا المثال سلب قولنا : "واجبٌ ضرورةً أن يوجد" ليس هـو قولنا : "واجبٌ ضرورةً ألا يوجد" بل قولنا : "ليس واجبًا ضرورةً أن يوجد" . وأما سلب قولنا : "واجبٌ ضرورةً ألا يوجد" فإنه قولنا : "ليس واجبًا ضرورةً ألا يوجد" ، وأيضا سلب قولنا : "ممتنع أن يوجد" ليس هو قولنا :

(١) ص : ملحق .

" ممتنع ألا يوجد " بل قولنا " ليس ممتنعا أن يوجد " . فأما سلب قولنا " ممتنع ألا يوجد " فإنه قولنا " ليس ممتنعا ألا يوجد " .

و بالجملة ، فإنما ينبغى كما قلنا أن يتنزل قولُنا " يوجد " و " لا يوجد " منزلةَ الموضوع ، ويَلزم الإيجابُ والسلب هذه المعانىَ [١٨٨ب] : ثم تقرن بقولنا " يوجد " وقولنا " لا يوجد " .

فإن هذه الأحكام ينبغى أن يعتقد أنها الأحكام المتعاندة :

ممكن ... ... لا ممكن .

محتمل ... لامحتمل .

ممتنع ... ... لا ممتنع .

واجب[1] ... لا واجب .

حق ... ... لا حق .

١٣
< نَسَقُ المُوَجَّهات >

فأما اللوازم فهكذا يجرى نَسَقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا "ممكن أن يوجد" — قولُنا "محتمل أن يوجد" (وهذا ينعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضا — قولُنا " ليس ممتنعا أن يوجد " وقولنا " ليس واجبًا أن يوجد " . ويلزم قولنا " ممكن ألا يوجد " وقولنا "محتمل ألا يوجد" — قولُنا " ليس واجبا ألا يوجد " وقولنا " ليس

(١) فوقها : ضرورة .

ممتنعا أن ألا يوجد". ويلزم قولَنا " لا يمكن أن يوجد" وقولنا " لا يحتمل أن يوجد"— قولُنا <واجب>[1] ألا يوجد، وقولنا " ممتنع أن يوجد " . ويلزم قولنا " لا يمكن ألا يوجد " وقولنا " لا يحتمل ألا يوجد " — قولُنا " واجب أن يوجد " وقولنا " ممتنع ألا يوجد " .

فلنتأمّل ما نصفه من هذا الرسم الذى نرسمه :

< الترتيب الأول >

(١) ممكن أن يوجد .

(٢) محتمل أن يوجد .

(٣) ليس ممتنعا أن يوجد .

(٤) ليس واجبا أن يوجد .

< الترتيب الثانى >

(١) ممكن ألا يوجد .

(٢) محتمل ألا يوجد .

(٣) ليس ممتنعا ألا يوجد .

(٤) ليس واجبا ألا يوجد .

< الترتيب الثالث >

(١) ليس ممكنا أن يوجد .

(٢) ليس محتملا أن يوجد .

(٣) ممتنع أن يوجد .

(٤) واجب ألا يوجد .

< الترتيب الرابع >

(١) ليس ممكنا ألا يوجد .

(٢) ليس محتملا ألا يوجد .

(٣) ممتنع ألا يوجد .

(٤) واجب أن يوجد .

فقولنا " ممتنع " وقولنا " لا ممتنع " يلزمان قولنا " محتمل " وقولَنا " لا محتمل " وقولنا " ممكن " وقولنا لا ممكن لزومَ[2] المناقضة ، إلا أن ذلك

---

(١) ناقص فى الأصل وأصلحه بولك (Isidor Pollak) فى نشرته .

(٢) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .

على القلب(١)؛ وذلك أن الذى يلزم قولنا [١٨٩ ا] " ممكن أن يوجد " سلب قولنا " ممتنع أن يوجد " والذى يلزم سلبَ ذلك إيجابُ هـذا . وذلك أن الذى يلزم قولنا " ليس ممكنا أن يوجد " إنما هو قولنا " ممتنع أن يوجد " فإن قولنا " ممتنع أن يوجد " هو إيجاب ؛ وقولُنا " ليس ممتنع " سلبٌ .

فأما الواجب ، نعنى الضرورى ، فينبغى أن ننظر كيف الحال فيـه . فإنه من البَيِّن أنه ليست هذه حالَه ، لأن الذى يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حِيالها(٢) . وذلك أنه ليس سلب قولنا " واجب ألا يوجد " ٢٢ ب
قولنا " ليس واجبا أن يوجد " وذلك أنه قد يجوز أن يصدُق القولان جميعا فى المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجبًا ألا يوجد فليس واجبا أن يوجد . والسبب فى أن اللزوم فى ذلك ليست الحال فيـه كالحال فى الآخر أن الممتنع حقـه فى القول بضـد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوتهما واحدة بعينها — وذلك أن ما كان ممتنعا أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعا ألا يوجد فواجب أن يوجد — فقد يجب ، إن كانت تلك تجـرى على مثال ما تجرى عليـه التى لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد ، فإن الواجب والممتنع قـد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .

أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات فى الواجب هذا الوضع الذى وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجبـا أن يوجد فمكن أن يوجد ؛ وإن

---

(١) أى عكس الوضع . (٢) فوقها : يعنى متفرقا .

لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قـد يلزم إما الإيجاب و إما السلب . فإن لم يكن ممكنًا أن يوجد ، فالذى هـو واجب[1] إذا أن يوجد ممتنع أن يوجد ، وذلك خَلْف[2] . وأيضا فإن قولنا "ممكن أن يوجد" يلزمه قولنا "ليس ممتنعاً أن يوجد" و يلزم هذا قولنا "ليس واجبا أن يوجد" فيجب من ذلك أن يكون ما هو "واجب أن يوجد" "ليس واجبا أن يوجد"، وذلك خُلْف . — وأيضا فإنه ليس يلزم قولنا "واجب أن يوجد" قولنا "ممكن أن يوجد" ولا قولنا "واجب ألا يوجد" . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران جميعا . وأما هذان فأيهما قد كان صادقا لم يمكن أن يصدُق معه الباقيان، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [١٨٠ ب] و إن كان واجبا أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكنًا فيـه الأمران جميعا . فقد بقى إذًا أن يكون الذى يتبع قولَنا "ممكن أن يوجد" إنما هو قولُنا "ليس واجبا ألا يوجد"، فإن هـذا قد يصدُق أيضا مع قولنا : "واجب أن يوجد" . وذلك أنه يصير نقيضا للقول اللازم[3] لقولنا "ليس ممكنا أن يوجد" فإنه قد يلزم هذا القولَ قولُنـا "ممتنع أن يوجد" وقولنـا "واجبٌ ألا يوجد" الذى سَلْبُه "ليس واجبا ألا يوجد" . — فهـذه المناقضات إذًا تلزم أيضا على هـذا الوجه الذى وصفناه ؛ و إذا وُضِعَتْ كذلك لم يلحق ذلك شيءٌ مُحالٌ .

---

(١) ص : أوجب — و يصح أيضا .

(٢) فوقها : محال، شنع، قبيح .

(٣) ص : الالارم .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولَنا « واجبٌ أن يوجد » قولُنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه (١) يتبعه وهو قولنا « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعا كاذبان فيما وجوده واجب . غير أنّا (٢) قد نرى أيضا أن الشئ الواحد بعينه يمكن < أن > يقطع وألا يَقْطَع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا أيضا باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أى فى قوّته أن يوجد أو أن يمشى ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل هاهنا أشياءُ لا يصدُق فيها المقابل ، وأول ذلك فى الممكنة (٣) التى ليست قواها بنُطْقٍ (٤) ، ومثال ذلك « النار » تُسَخِّن كل مالقيته ، وقوتُها ليست بنُطْق . فالقوى التى تكون بنُطْقٍ هى واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التى ١٢٣ أ

ليست بنُطْق فليس كلُّها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا فى النار ، وذلك أنه ليس ممكنا أن تُحْرِق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائما . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضا أن تقبل معا المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليُعلم أنه ليس كل إمكان (٥) فهو للأشياء المتقابلة

(١) ص : فيقتضيه يتبعه . (٢) ص : عندانا . وقد أخطأ بولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا . (٣) بخط أحمر فوقها : القادرة ، القوية .

(٤) أى عاقلة ؛ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ، راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثيتا » ف ٢ . (٥) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوة .

ولا فيما يقال فى النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتركا(١) فى الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق(٢)، بل منه ما يقال حقًا، لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا فى الماشى إن المشى ممكن له لأنه يمشى . وبالجملة قولنا فى الشيء إن [١٩٠ ا] كذا ممكن له، لأنه بالفعل بالحال التى يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولنا فى الشيء إنه قد يمكن أن يمشى لأنه من شأنه أن يمشى . وهذا الإمكان إنما هو فى الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضا فى الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشى وأنه يمشى صادقان فيما هو دائب(٣) يمشى بالفعل وفيما هو من شأنه المشى . فأما ما قيل ممكنا على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق فى الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذ كان الكلى لاحقاً(٤) بالجزئى فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضا ممكنا أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضا مبدؤها كلّها قولنا : واجب، وقولنا : ليس واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغى أن نتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجبٌ ضرورةً

---

(١) ص : مشترك . (٢) فوقها بالأحمر : أى على معنى يرد .

(٣) ص : رأسب ، وقد أصلحها بولك هكذا : أرأيت ، لكن الصياغة ترجح ما افترضناه .

(٤) ص : لاحق .

فهو بالفعل . فيجب من ذلك — إذ كانت الأشياء الأزليـة أقدم — أن يكون أيضا الفعلُ أقدَم من القوة[١] . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأُول؛ و بعضها مع قوّة ، وهـذه الأشياء هى بالطبع أقدم، فأما بالزمان فإنها : أشدّ تأخرا ؛ و بعضها ليس فى حالٍ من الأحوال بالفعل، بل إنمـا هى قوةٌ فقط .

١٤
< تضاد القضايا >

وقد ينبغى أن ننظر هل ضـدّ الإيجاب إنمـا هو السلب ، أو الإيجاب ضدّ الإيجاب ؛ وهل قولنا " كل إنسان عَدْل " هو ضدّ قولنا [و] " لا إنسان واحدا اعدل " ، و إنمـا هو ضدّ قولنا " كل إنسان جائر " ، كأنك قلت : " سقراط[٣] عَدْل " ، " سقراط[٣] ليس بعَدْل " ، " سقراط[٣] جائر " — أىّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعًا لازما لمـا يقوم فى الذهن ، وكان فى الذهن ضـدٌّ الاعتقادِ إنمـا هو اعتقادُ ضدٍ — ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسانٍ عدل ضـدٌّ اعتقادنا أن كل إنسانٍ جائر — فواجبٌ ضرورةً أن يكون أيضا الحال فى الإيجابين اللذين يخرجان [١٩٠ ب] بالصوت على ذلك المثال . و إن لم يكن هناك اعتقاد الضدّ هو الضدّ لم يكن أيضا الإيجابُ

(١) فوقها بالأحمر : الإمكان . (٢) ص : واحد .
(٣) فى النص اليونانى : كالياس .

هو المضادَّ للإيجاب ، بل السلب الذى وصفناه . فقد ينبغى إذاً أن نبحث وننظر : أىُّ اعتقادٍ حقٍّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادُنا سَلْبَه ، أو اعتقادُنا وجودَ ضِدِّه ؟

وأعنى بذلك هـذا المعنى : هاهنا عَقْـد(١) صادق فى خَيْر، وهو أنه خير؛ وعَقْد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير، وعَقْد غيره وهو أنه شر — فأى هذين، ٢٣ب ليت شعرى، هو ضدّ العَقْد الصادق؟ و إن كان واحدا (أى إن كان معناهما واحدًا(٢)) فالمضادّة فى أيّهما هو . فنقول : إن ظننا أن العَقْـدين المتضادّين إنمـا يُحَدّان بأنهما لسببين متضادين، باطل، وذلك أن الاعتقاد فى خير أنه خَيْر، والاعتقاد فى شر أنه شر خليق أن يكون واحدا(٣) بعينه ، بل هو حق : واحداً كان أو أكثر من واحد، بل من قِبَلِ(٤) أنهما بحالٍ تضادّ : — فإذ كان هاهنا عَقْدٌ فى خَيْر ، أنه خير، وعقد أنه ليس بخير ، وعَقْد أنه شىء آخر ليس هو موجودا ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغى أن يوضع الضدّ واحداً من تلك الأشـياء التى الاعتقاد فيهـا فيما ليس بموجود أنه موجود ، أو فيما هو موجود بأنه ليس بموجود. وذلك أن الصنفين جميعا بلا نهاية ، أعنى ما يقع فيـه منها الاعتقادُ فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد

---

(١) عقد : حكم .

(٢) بين قوسين فى النص .

(٣) ص : واحد .

(٤) أى على الرغم من أنهما بحال تضاد .

فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغى أن يوضع التضادّ فيما فيه تقع الشُّبْهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضا التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذًا تدخل الشُّبَه .

فإذ كان الشىء الخير (١) هو خيرا وليس بشر، وكان الأوّلُ له بذاته، والثانى بطـريق العرض ، وذلك أنه إنمـا عَرَض له أن يكون ليس بِشَرٍّ ، وكان العَقْـد الذاتى فى كل واحدٍ من المعانى أحرى بالصدق متى كان حقا، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان العقد فى خيرٍ ما أنه ليس بخير عقداً باطلا لأمر ذاتى، والعقد فيه أنه شر عقدا باطلا لأمر عرضى — فقد يجب من ذلك أن يكون اعتقاد السلب فى الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضـدّه ؛ والذى هو أحرى بالكذب فى كل واحدٍ من المعانى هو المعتقد لضـدّه [١٩١ ا] ، وذلك أن الضدّين هما المختلفان غايةَ الاختلاف فى المعنى الواحد بعينه . فإذ كان الضـدّ هو أحد هذين ، وكان النقيض أشـدَّ مضادّة، فمن البَيِّن أن هذا هو الضدّ . فأما الاعتقاد فى الخير أنه شر، فإنه اعتقادٌ مقرون بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لامحالة خليقٌ أن يَخْطُرَ بباله أيضا فيه أنه ليس بخير .

وأيضا فإن كان واجبًا فى غير ما ذكرنا أن يجرى الأمر على هذا المثال، فقد يُرَى أن ما قيـل فى ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقـاد النقيض هو الضـدَّ فى كل موضع ؛ و إما ألا يكون فى موضع من

(١) ص : خير .

المواضع ضدّا . والأشياء التى ليس يوجد فيها الضدّ أصلا ، فإن الكذب فيها إنما هو العَقْد المُعانِد للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسانٍ أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظنا كاذبا . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدّين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضا فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضا العقد فيما هو خير أنه ليس بخير، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عَقْدٌ حَقٌّ ،أيُّ عقدٍ،ليت شعرى، هو ضدّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدّه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن فى حالٍ من الأحوال أن يصدقا معا من قِبَلِ أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم فى ذلك الشيء أن يكونا صادقين معا ؛ ولا ضدّه أنه ليس بشرٍّ، فإن هذا أيضا
١٢٤ صدق . فقد بقى إذًا أن يكون ضدَّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقدُ فيما ليس بخير أنه خيرٌ . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدَّ العقد فيما هو خير أنه العقدُ فيما هو خير أنه ليس بخير .

ومِن البَيِّن أنه لا فَرْقَ فى ذلك، وإنْ[1] جعلنا الإيجاب كليا، وذلك أن الضدّ يكون حينئذ السلبَ الكلى . ومثال ذلك أن ضدّ العقد: أن كل ما هو خير فهو خير — العقدُ أنه ولا واحد من الخيرات خير. وذلك أن العقد فى الخير أنه خير — الذى يعقد الخيرَ على المعنى الكلى هو العقد بعينه فى أىِّ خيرٍ

(١) أى : حتى لو جعلنا الإيجاب كليا .

كان أنه خير، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن[1] كل ما كان خيرا فهو خير . وعلى هذا المثال يجرى الأمر أيضا فيما ليس بخير .

فإذ كان الأمر فى الاعتقاد يجرى هذا المَجرَى، وكان الإيجاب والسلب ٢٤ب
فى اللفظ دلائلَ ما فى النفس، فمن البَيِّن أن ضدّ الإيجاب أيضا إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلى . ومثال ذلك، أن ضدَّ قولِنا : "كل خير فهو خير" أو قولنا : "كل إنسان نخير" قولُنا : "ولا خير واحد"، أو قولُنا : "ولا إنسان واحد" . فأما نقيضه <فهو> قولنا : "ليس كل خير" أو "ليس كل إنسان" <خيرا[2]> .

ومن البَيِّن أنه ليس يمكن أن يكون حَقٌّ ضدَّ الحق : لا رأى لرأى، ولا نقيض لنقيضٍ؛ فإن وجود التضاد إنما هو فى الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن فى هذه أن يصدق المتقابلان فى الواحد بعينه . فأما الضدّان فليس يمكن أن يوجدا معا فى شىءٍ واحدٍ بعينه .

[تمّ كتاب أرسطوطاليس "بارى أرمينيس" أى "فى العبارة" . نقل إسحٰق بن حُنَيْن . نُقِل من نسخةٍ بخط الحسن بن سُوار، نسخها من من نسخة يحْيى بن عَدِىّ التى قابل بها دُستور إسحٰق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة، نسخها من خط يحْى بن عَدِىّ المنقول من دستور الأصل الذى بخط إسحٰق بن حُنَيْن، فكان موافقا] .

---

(١) ص : فان .　　(٢) تضاف إلى المثالين السابقين أيضا .

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذارى

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تذارى

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

١

< المقدّمة . الحدّ . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشىء >

إن أوّل (١) ما ينبغى (٢) أن نذكر هو الشىءُ الذى عنه نَفَحْصنا هاهنا والغرضُ ١٢٤ا
الذى إليه قَصَدْنا (٣) . فأما الشىء الذى عنه نفحص فهو البرهان ، وغرضنا
العلم البرهانى (٤) .

---

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما فى هذا الكتاب صرح أولا بغرضه فيه لتبين منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله ها هنا : "ينبغى" أنه أورده على العموم على المقدّمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغى أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدّمة وما الحد .

(٣) ت : الليناوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقينى وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم البرهانى هو العلم الحاصل فى النفس من ذلك القياس . فغرضه فى هذا الكتاب البرهان ، والغرض فى البرهان هو العلم البرهانى .

(٤) ت : فى النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدّمة البرهانية هى اقتضاب أحد جزئى التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالا ، بل يقتضب اقتضابا (فوقها : يأخذ أخذا) ، وأن الجدلية هى مسألة عن التناقض .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدّمة، وما الحدّ، وما السلوجسموس[1]، وأى السلوجسموسات[2] كامل، وأيها غير كامل .

ومن بعد ذلك : ما المحمول على كل الشىء[3-4-5]، أو ليس بمحمول[6] على شىء[7] منه[8] .

فالمقدّمة هى قول موجِبٌ شيئا لشىء، أو سالب شيئا عن شىء . وهى[9] إما كلية، وإما جزئيــة[10]، وإما مهملة[11] . وأعنى بالكلى ما قيل على كل الشىء

(١) فوقها : القياس الجامع (ص : معة) .

(٢) فوقها : القياسات؛ وبالأحمر فوق "كامل" : أى تام .

(٣) ت : ما بين هاتين العلامتين :

هو فى النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا فى كله يوجد هذا أو لا يوجد، وما المحمول على كل شىء، أو ليس بمحمول على شىء منه .

(٤) ت : نسخة : ما القول فى كل الشىء أو ليس بمقول فى شىء منه .

(٥) ف (= فوقها) : المقول كامل أى تام .

(٦) ف : شىء .

(٧) ف : بمقول .

(٨) ف : بتة .

(٩) ف : وهو .

(١٠) ص : كلى : جزئى ... مهملة .

(١١) قال الفاضل يحيى بن عدى : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقــدّمة الشخصية لأن كلامه فى المقدّمة التى يكون القياس منها . وقول القائل : المقدّمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قــد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعــريف ، وإما إلى الواحد المفــرد الذى يجرى مجرى العــلم المعروف ، كقــول القائل : الشــاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدّمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثانى وهو المفرد الذى يجرى مجرى العلم . وهذه إنما هى المسئولية على القياس التى بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كليا ، ولذلك لا يكون شخصيا ألبتة .

أو لم يُقَلْ على واحد منه[١]. والجزئى[٢] ما قيل على بعض الشىء، أو لم يُقَلْ على بعضه، أو لم يقل على كل الشىء[٣]. والمهمل ما قيل على الشىء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض. وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد[٤]، وكقولك إن اللذة ليست خيرا[٥].

والفرق[٦] بين[٧] المقدمة الأفودقطيقية وهى البرهانية، وبين المقدمة الديالقطيقية وهى الجدلية، أن البرهانية هى أحد جزئى التناقض، لأن المُبَرْهِن ليس يقصد للجدل، وانما يقصد لإثبات الحق. وأن الجدلية هى مسئلة عن جزئى التناقض. وليس[٨] بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق فى أنه

(١) كل الشىء ... منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .

(٢) ت : نقله تاوفيلا هكذا : الجزئى ماقيل على واحد أوليس لكل .

(٣) ف : شىء .

(٤) ف بالأحمر : يعنى أن علمهما يدرك معا .

(٥) ف : بخير .

(٦) ت : إنما أورد الفرق بين المقدّمات ليأخذ حد المقدّمة المطلقة القياسية .

(٧) ت : والفرق الذى شأنه البرهان إنما يأتى بالمقدّمات التى يبرهن بها كأنها واجبة، وهو إن أخرج شيئا منها فى اللفظ مخرج مسئلة صحيحة وليست مسألة وإنما هى تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئى التناقض كقولك : الإنسان حى . فأما الذى شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئى التناقض : أهكذا الشىء، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعنى الجزء الذى يقر به المسؤول منهما، فنجعله مقدّمة لما نريد إثباته . وقصده فى ذلك لأن يكون هذا الجزئى مأخوذا من الرأى المحمود الظاهر، لأن الرأى المحمود الظاهر هو الذى يأخذه صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهانى .

(٨) ت : نقل حنين فى السريانى : لافرق فى كون القياس من كل واحدة منهما .

قـد يكون من صنف كل واحد منهما سليجسموس[١] . وذلك لأن المبرهن والسائل قـد يقيس[٢] كل واحد منهما إذا[٣] أخذ شيئا مقولا ، على شيء أو غير مقول ، فيكون إذًا على نحو ما قلنا المقدمة القياسية فى الجملة[٤] موجبة[٥] شـيئا لشيء أو سالبة شيئا عن شيء . وتكون المقدمة البرهانيـة التى هى حقٌ مأخوذةً من الأوائل ، وتكون المقدّمةُ الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئى التناقض ؛ وأما للقائس فاستعمال [٦٦ ب] الرأى[٦] المحمود[٧] كما قد بُيِّن فى كتاب ٢٤ب١
« طوبيقا » ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما نستأنف[٨] من القول ما المقدّمة ، وما الفرق بين المقدّمة القياسـية والمقدّمة البرهانيـة والمقدّمة

---

(١) ف : قياس .

(٢) فوقها بالأحمر : أى يؤلف قياسا .

(٣) ت : نقل تاوفيل : إذا أخذ شيئا (فوقها : أخذ شيء) مقولا على شيء إما بالإيجاب و إما بالسلب .

(٤) ف : على الاطلاق .

(٥) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولا على شيء على النحو الذى قلنا . (وتحتها شرح للقول الأخير : يعنى إما كلى ، وإما جزئى ، وإما غير محـدود — وفوق اللفظ الأخير : مهمل) .

(٦) ف : البيان المحمود .

(٧) ت : يريد بالرأى مارآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التى لا يقع الشك فيها التى هى أوائل البرهان ولا مما تقدّم بالبرهان من هذه الأوائل . والمحمود الظاهر من الآراء مارآه الناس (والإشارة فى « الطوبيقا » إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ أ ٢٩ ؛ و م ١ ف ١٠ ص ١٠٤ أ ٨) .

(٨) ف بالأحمر : أى من الكتب المنطقية .

الجدلية ، ونستقصى القولَ فى ذلك . وأما على حسب الحاجة فى هذا الوقت فقد نكتفى بما قلنا[١] من ذا[٢] .

فالذى نسميه[٣] الحد هو ما إليه تنحل[٤] المقدّمة ، وذلك كالمقول[٥] . والذى يقال عليه المقول[٦] إما بزيادة ولا توجد ، أو بانقسام[٧] يوجد ولا يوجد[٨] .

---

(١) بالأحمر : الآن .

(٢) ت : قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه فى هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل هو قوله وكذلك القول فيما لا يقال على شىء منــه أن يتكلم فى عشرة معانى هى كالأصــول والمبادىء لعلم ما فى هذا الكتاب بأمره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشىء الذى نفحص عنه ٢ والثانى الغرض والقصد فى الشىء الذى نفحص عنه ما هو ٣ والثالث المقدّمة ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا فى كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شىء من هذا ، وهذا ولا فى شىء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشىء لا على كل هذا . فعرفنا أولا الشىء الذى عنــه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض فى الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهانى . ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياسا (ص : قياس) ما ، احتاج أوّلا أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفا (ص : مؤلف) من مقدّمتين على الأقــل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ، التى هى الحدود ، احتاج إلى أن يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لابد من أن تكون فيــه مقدّمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهى : الثانى والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام فى هذه العشرة المعانى التى أوردها فى صدر كتابه .

(٣) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدودا من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس . (٤) ف : تنقسم . (٥) أحمر ف : مثل المقول .

(٦) ت : نسخة بزيادة : يوجد ، إذ يتفقان يوجد أو بانفصالها أو مع انفصالها .

(٧) ت : يعنى ينفصل بهما . (٨) ت : نسخة : فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو فى تفسير ثمسطيوس : اوجود تلك الأشياء .

فأما القياس[١] فهو قول إذا[٢] وُضِعَتْ فيه أشـياء أكثرُ من واحد لزم شيءٌ ما آخرُ من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها .

وأعنى : « بذاتهـا »[٣] أن تكون لا تحتاج فى وجوب ما يجب عن المقدمات التى أُلِّفَ منها القياسُ إلى شىء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذى ليس يحتاج فى بيـان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذى ليس بكامل هو الذى يحتاج فى بيان مايجب عن مقـدماته إلى استعمال شىء واحدٍ[٤] أو أشياء ممـا هو واجب عن المقدمات التى أُلِّفَ منها، غير أنهـا لم تكن استعملت فى المقدّمة[٥] .

و إنمـا يقال[٦] إن الشيء مَقولٌ على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة شيءٌ لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه[٧] .

---

(١) ت : فى النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم (فوقها بالأحمر : عرض) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشـياء ، وأعنى لوجود تلك الأشـياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، وأعنى من أجل هذه يلزم (فوقها الأحمر : يعرض) ، أى أنه ليس يحتاج إلى زيادة هو من خارج فى أن يكون ضروريا .

(٢) ف : فى .   (٣) ف : بقولى — أى : بقولى « بذاتها » ...

(٤) ت : المقاييس منهـا ما يحتاج فى بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنهـا ما يحتاج إلى عكسين .

(٥) ت : فى النقول السريانية زيادة فى هذا الموضع وهى هذه : وقولنا إن فى كل هذا يوجد هذا ، و إن على كل هذا يحمل هذا — هو واحد بعينه .

(٦) فوقها بالأحمر : ونقول .

(٧) ت : الكلام فى عكس المقدمات .

٢

< عكس القضايا المطلقة >

١٢٥ا وكل[1] مقدّمة إما أن تكون مطلقة و إما اضطرارية و إما ممكنة . وكل واحدة من هـذه إما أن تكون موجبة و إما سالبة . فالموجبة[2] والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية و إما جزئية و إما مهملة .

ومن المقدّمات المطلقة[3] — فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللـذة خير ، فلا شيء من الخـير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضا لا محالة ، غير[4] أنها لا تنعكس كهيئتها كلية ، ولكن جزئيـة . فإنه إن كان [٦٧ اَ] : كل لذة خير ، فإن بعض الخـــير لذة .

فأما المقدّمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالَة جزئيةً ، لأنه إن كان بعضُ اللذة خيرا ، فبعضُ الخير لذةٌ . وأما السالبـة منها فليس لهـا انعكاسٌ لا محالة ، لأنه إن كان بعضُ الحيوان ليس بإنسان ، فليس يكون بعضُ النـاس ليس بحيوان . فلتكن أوّلًا السالبةُ الكليةُ مقـدّمة اَ (فرس) بَ (إنسان) ؛ فإن كان لا شيء من اَ (إنسان) بَ (فرس) فلا شيء من اَ بَ ، لأنه[5] إن كان بعض اَ (فرس) بَ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلا[6] حَ (الناس) ،

(١) ت : فى النقول السريانيـة : ولأن كل مقـدمة هى إما وجودية و إما ممكنة و إما ضرورية .

(٢) فوقها بالأحمر : و (الموجبة) .

(٣) ف : أى الوجـودية .

(٤) ف : إلا .

(٥) وردت فى الأصل مكررة .

(٦) ف : فى المثل .

فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بَ اَ لأن حَ هى بعض اَ . وإن كانت كل بَ اَ فإن بعض اَ بَ ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ ، فإنه لا شيء من بَ اَ ، وقد كان الموضوع[1] أن كل بَ اَ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية ، لأنه إن كان بعض بَ اَ فإن بعض اَ بَ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ فلا شيء[2] من بَ اَ . فإن كان بعض بَ ليس اَ فليس بالضرورة أن بعض اَ ليس بَ . كما أنه إن كان فى موضع بَ : "حى" ، وفى موضع اَ : "إنسان" ، فإنه : ليس كل حى إنساناً ، وكل إنسان حى .

٣

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض فى المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كليـة . فأما الموجبتان[3] فكل واحدة منهما تنعكس جزئيـة ، لأنه إن كان باضطرار : لا شيء من بَ اَ فباضطرار : لا شيء من اَ بَ — لأنه إن جاز أن يكون بعض اَ بَ فقـد يجوز أن يكون بعض بَ اَ . وإن كان باضطرار أن كل بَ اَ أو بعضها اَ ، فباضطرار بعض اَ بَ ، لأنه[4] إن كان بعض اَ بَ بلا اضطرار[5] ، فإن بعض بَ اَ بلا اضطرار .

(١) أى المفترض . (٢) ف : فإنه لا شيء . (٣) ف : الموجبات ... منها ...

(٤) ت : وجدت هذا النص فى نقل ثاوفيل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون فى شيء بَ ألبتة ، وقد كان موضوعا أن اَ على كل بَ لا على بعضها .

(٥) ف : لا من الاضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة التى ذكرنا فيما تقدم .

فأما المقدمات الممكنة فلأن[١] الممكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطرارى وعلى المطلق[٢] . وما هو فى باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة[٣] فى جميع هـذه الضروب التى يقال عليها الممكن تنعكس انعكاسا واحدا على مثال ماوصفنا ، لأنه إن كان كل بَ <هو> اَ أو بعض بَ <هو> اَ بالإمكان ، فإن[٤] بعض اَ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا شىء من اَ <هو> بَ ، ٢٥ب
ولا شىء من بَ <هو> اَ : وقد [٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال[٥] ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بموجود[٦] أو مما هو بالإطلاق[٧] ليس بموجود[٦] — فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد من الناس فرسا[٨] ، أو قال : يمكن ألا يكون شىء من الثياب أبيض — فإن أحد هـذين القولين باضطرار ليس بموجود[٦] . وأما الآخر فبالاضطرار[٩] وعلى نحو

---

(١) ف : فان .

(٢) ف نسخة : المطلق (يعنى بدلا من : على المطلق) . وعليها تعليق هو : تاوفيـل : والذى ليس من الاضطرار .

(٣) ف : الواجبة .

(٤) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

(٥) ف : مثل .

(٦) ف : موجود .

(٧) ت : فى السريانى : أو فيما ليس من الاضطرار موجود . < ا >

(٨) ت : قوله : ممكن ألا ... فإن أحد : سريانى < فى > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكبر وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس .

(٩) ف : عن اضطرار .

ما تقدم تنعكس[١] المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس فرسا فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنسانا . وإن كان يمكن ألا يكون شىء من البيض ثوبا ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

فأما الجزئية السالبة فإن حالها فى الانعكاس على نحو ماوصف[٢] فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر فى الأشياء[٣] الطبيعية[٤] على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس فى المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ، ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس[٥] . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا فى الممكن . وأما الآن فليكن الذى نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل ممكن ألا يكون هذا فى شىء من ذلك ويمكن ألا يكون فى بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك "ممكن" فى شكل قولك : "يوجد" . وكل قول يضاف إليه : "يوجد" ، فإنه موجب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفى الجملة يوجد لا[٦] هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . وأما فى الانعكاس فهن شبيهات بتلك الأخر .

---

(١) ت : نقل تاوفيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .

(٢) ف : وصفت . (٣) ت : ليس فى السريانى : الأشياء الطبيعية

(٤) ت : أعنى الأشياء التى فى الكون والفساد .

(٥) ت : فى ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٦) فوقها : ليس .

٤

< القياس الحملى من الشكل الأوّل >

فإذ قد[١] حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأى ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعـد[٢] ذلك ينبغى أن نتكلم فى البرهان ، لأن الكلام فى القيـاس أَوْلى بأن يُقَدَّم من أجل[٣] أن القياس أعمُّ من البرهان ، لأن البرهان هو قياس ما ، وليس كلُّ قياسٍ برهاناً[٤] .

فإذا ما كانت الحـدودُ الثلاثةُ مرتبـةً بعضُها مع بعض [١٦٨ ا] على هـذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجودا فى كل الأوسط ، وكل الأوسط موجودا فى[٥] كل الأول أو غير موجود فى شىء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياسٌ كامل ، وأعنى بالأوسط الذى هو فى شىء وفيه شىء آخر ، وهو فى المرتبة أيضا أوسط . والرأسان أحدهما فى شىء والآخر فيه شىء . ومثال ذلك أن اَ إن كانت مقولةً[٦] على كل بَ وكانت بَ تقال على كل حَ ، فمن الاضطرار أن تقال اَ على كل حَ . وقد وصفنا ما يقال على كلِّ الشىء فيما تقدّم .

---

(١) ف : فقـد . (٢) ف : ومن بعد . (٣) ف : لأجـل .

(٤) ت : نقل ثاوفيل : وإذ قـد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأى ومتى وكيف يكون كل قياس . وأوّلا يجب أن نتكلم فى القياس ، ثم من بعد ذلك فى البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهانا — وهذا موافق لنقل أثالس ، وحنين موافق لتذارى . (٥) ف : فيـه . (٦) ت : نقل أثالس : على كل شىء من بَ — يعنى أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساوله ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبته إلى الأوسط .

٢٦ ا وأيضا إن كانت اَ غير مقولة على كل شيء من بَ وكانت بَ تقال على كل حَ ، فإن اَ لا تقال على شيء من حَ .

فإن كان الأوّل فى كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا فى شيء من الأخير، فليس يكون من الرأسين قياس، لأنه لا يُؤلَّف (١) منها شيء باضطرار. وذلك أن الأوّل ممكن أن يكون موجودًا فى كل الأخير وغير موجود فى شيء من الأخير، فليس يكون منهما قياس باضطرار، لا جزئى ولا كلى (٢) . فحدود الموجود فى الكلّ: الحىّ والإنسان والفرَس؛ وحدود ما ليس بموجود فى شيء: الحى والإنسان والحجـر . فالحياة (٣) فى كل إنسان، والإنسانية لا فى شيء من الخيل، والحياة موجودة فى كل الخيل؛ وأيضا الحياة فى كل إنسان، والإنْسية لا فى شيء من الحجارة، فالحياة غير موجودة فى شيء من الحجارة (٣) . وكذلك إذا لم يوجد الأوّل فى شيء من الأوسط، ولا الأوسط فى شيء من الأخير، لا يكون قياس . فحدود الموجود فى الكل : النُّطق (٤) والفرس والإنسان ؛ وما ليس بموجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية فى هذا الشكل الأول فقد بيَّنا (٥) متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . و إذا وجد قياس، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . و إذا وجدت الحدود على ما وصفنا، وجد القياس .

---

(١) ت : هكذا هو فى سائر النقول السريانية . (٢) ت : فى هذا الموضع فى السريانى زيادة وهى هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد، من الاضطرار لا يكون قياس . (٣) ت : الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة (أى ما بين الرقمين) لم أجده فى شيء من النقول السريانية . (٤) ت : فى السريانى : العلم والخط والطب، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة . (٥) تحتها : قد .

[٦٨ ب] وأما إذا وُجِد أحدُ الحدود كُلِّيًّا والآخرُ جزئياً، وكان الكلى[1] هو الرأس الكبير: موجبًا كان ذلك أو سالبا، وكان الجزئى هو الرأس الصغير وكان موجبا، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل. وأما إذا كان[2] الكلى هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائنًا ما كان، فليس يمكن أن يكون قياس. والرأس الكبير[3] هو المقول على الأوسط، والصغير هو المقول عليه الأوسط. ومثال ذلك أن ا َ موجودة فى كل ب َ، و ب َ فى بعض حـ َ. فإن[4] كان ما قيل أوّلا فى الحدود الكلية جائزا، فمن الاضطرار أن تكون ا َ موجودة لبعض حـ َ. وأيضا إن لم تكن ا َ موجودة فى شىء من ب َ وكانت ب َ موجودة فى بعض حـ َ، فمن الاضطرار أن تكون ا َ غير مقولة على بعض حـ َ.

وقد حُدّ[5] القولُ فيما لا يقال على شىء، فيكون هذا إذًا قياسا كاملا. — وعلى هذا المثال أيضا إن كانت ب َ حـ َ مهملة غير محدودة

---

(١) ت: فى السريانى: وكان الجزئى عند الأخير.

(٢) ت: ثاوفيل: «ومتى كان الكلى عند الطرف الأصغر أو سالبا، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن» — أى: أن يكون قياسا.

(٣) فوقها: الأكبر.

(٤) ت: ثاوفيل: فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفا موجودا، فمن الاضطرار أن تكون ا َ موجودة لبعض حـ َ — موافق لنقل أثالس فى المعنى.

(٥) مضمومة الحاء فى الأصل.

(٦) ص: قياس كامل.

وكانت موجبة، لأن القياس فى الجزئية والمهملة واحد: وذلك(١) أنه إن كانت اَ موجودة فى كل بَ، وكانت بَ فى حـَ وغير محدودة، فإن اَ فى حـَ وغير محدودة. — وأيضا إن كانت اَ غير موجودة فى شىء من بَ، وكانت بَ فى حـَ وغير محدودة، فإن اَ لا فى حـَ وغير محدودة. فالقياس إذا سواء استعملت غير المحدودة أو الجزئية(١).

فأما إذا(٢) كان الحد الكلى هو الرأس الصغير: موجِبًا كان أو سالبًا، وكان الرأس الأخير(٣) غير محدود أو جزئيًا: سالبًا كان أو موجبًا، فليس(٤) يكون قياس. ومثال ذلك أن اَ موجودةٌ فى بعض بَ، وبَ فى كل حـَ، فحدود الموجود فى الكل: الخير والقِنية(٥) والحكمة، وما ليس بموجود فى شىء: الخير والقَنية والجهل. وأيضا إن كانت بَ غير موجودة لشىء من حـَ و اَ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل، فلن يكون من ذلك قياس. فحدود الموجود: الأبيض والفرس وقُقْنُس، وما ليس بموجود: الأبيض والفرس والغراب. وكذلك إذا كانت اَ بَ غير محدودة.

(١) ت: هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره بهذه العلامة (أى ما بين الرقين) وقد علم عليه فى أوائل الأسطر، لم يوجد فى شىء من النقول السريانية.

(٢) ت: هذا الفصل هو شديد الاختلاف فى النقول السريانية، وهى فى نقل ثاوفيل وأثالس على هذه الصفة: «فأما إذا كان الحد الكلى موضوعا عند الطرف الأصغر: موجبا كان أو سالبا، فإنه لا يكون قياس، أى لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئية». وهو فى نقل حنين على هذه الصفة: «فأما إذا كان الحد الكلى هو الرأس الصغير: موجبا كان أو سالبا، فإنه لا يكون قياس، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة».

(٣) ف: الآخر. (٤) ف: فلن. (٥) القنية: الحالة المكتسبة.

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلى هو [٦٩ ا] الرأسَ الكبير : موجبًا كان أو سالبا ، وكان الرأس الصغير سالبًا جزئيًا ، — كأنّ الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد فى جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد فى شيء منه . ومثال ذلك أن اَ موجودة فى كل بَ ، وبَ غير موجودة لبعض حَ أو غير موجودة لكل حَ ، فحدود ذلك : الحى والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ، فليكن ذلك قُقْنوس والثلج . فالحى مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذًا قياس . — وأيضا اَ غير موجودة فى شيء من بَ ، وبَ غير موجودة فى بعض حَ ، فحدود ذلك : غير النامى والإنسان والأبيض(١) . ثم ليؤخذ من الأبيض(١) ما لا يقال عليه الإنسان مثل ققنوس والثلج ، فيصير غير النامى مقولًا على كل هذا وغيرَ مقولٍ على شيء من ذلك ، فلذلك لا يكون قياس . — ولأن الواضعة أن بَ ليست بموجودة لبعض حَ ، فهى غير محدودة(٢) ، لأنه جائزٌ أن تكون التى ليست بموجودة لبعض ليست بموجودة لشيء بتةً ، أو ليست بموجودة لكلّه(٣) . وقد تبين فيما تقدّم من القول أنه إذا كانت حدود كهذه الحدود(٤) ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبيِّن أنه إذا

٢٦ ب

---

(١) ف : البياض . (٢) ت : يعنى بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئا واحدا بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففى المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئى . فأما فى المادة الممتنعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهى نقيض الإيجاب الجزئى .

(٣) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ أ ٢ (٤) أى أن تكون الصغرى سالبة كلية .

كانت الحدود على هـذه الصفة لم يكنْ قياسٌ أيضًا . — وقد يُسْتَدَلُّ على ذلك الذى تقدّم من هذه : أنه لا يكون قياس و إن كان السالب كليا .

وأيضا إذا كان كلتا المقدّمتين جزئيتين : موجبتين كانتـا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبـة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدّمتين جزئيـة والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعا غير محدودتين ، فلن يكون قياسٌ ألبتةَ. فالحـدود العامة (١) لجميعها : أَمّا لمـا هو موجود فى الكل : فالحى والأبيض والإنسان ؛ وأَمّا لمـا ليس هو موجوداً (٢) فى شىء : فالحى والأبيض والحجر .

فقد استبان أن جميـع ما يوجد فى هـذا الشكل من القياسات كاملة ، لأن جميعها تبين من المقدّمات المأخوذة [٦٩ ب] فى القياس ، وهى تلك المأخوذة فى البدء . وقد تظهر فى هذا الشكل القضايا كلها : وهى : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنّا نسمى ما كان كذلك الشكل الأوّل .

٥

الشـــكل الثـانى

وإذا كان شىءٌ واحدٌ بعينه مقولا (٣) على شىء بكليته وغير مقولٍ على آخر ألبتةَ ، أو مقولًا على كل شىء من كل واحد منهما ، فإنى أسمى ما كان مثل هذا الشكلَ الثانى ، وأسمى القول على كليهما : الأوسط ، واللذين يقال هذا

---

(١) ف : لحدود الموجود العامة . (٢) ص : موجودا .

(٣) ف : محمولا .

عليهما : الرأسين، وأفرض الكبير من الرأسين الموضـوع[١-٢] عند الأوسـط ، والصغير البعيد من الأوسط، والأوسط متقدما[٣] فى الموضع[٤] على الرأسين .
٢٧ آ وليس يكون فى هذا الشكل قياس كامل ألبتة؛ وقد يوجد فيـه القياس إذا كانت الحدود كلية، و إذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كليـة، فإن القياس إنمـا يوجد إذا كان الأوسط فى كل أحد الرأسين : أيهما كان، ولا فى شىء من الرأس الآخر. فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست موجودةً فى شىء من اَ وموجودة فى كل شىء من حَ، فليست اَ فى شىء من حَ . ومن أجل أن بَ مفروضــة ليست فى شىء من اَ والسالب الكلى يتكافأ فى الرجوع ، فليست اَ فى شىء من بَ ، و بَ مفروضة فى كل شىء من حَ ، فليس اَ فى شىء من حَ . وقد وَضَحَ هذا بمـا قدّمناه من القول فى الشكل الأول . وأيضا إن كانت بَ موجودة فى كل شىء من اَ وغير موجودة فى شىء من حَ ، فإن حَ غير موجودة فى شىء من اَ لأن حَ غير موجودة فى شىء من بَ ، و بَ موجــودة فى كل اَ . فليس حَ فى شىء من اَ، وقد رجع هــذا أيضا إلى الشكل الأول . ولأن السالب الكلى

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أى القريب منه ، لأنه يشاركه فى أنه يحمل فى النتيجة .

(٣) ف : متقدّم .

(٤) ف : الوضع .

قد يتكافأ، فتصير اَ غير موجودة فى شىء من حـَ . فيكون هذا القياس هو الذى قبله بعينه .

< ومن الممكن أيضًا برهنة هذه النتائج بالرفع الى المحال > .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠ ا] الحدود على ما قلت .

ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة فى البدء، ولكن بآخر يوجد باضطرار من الآتى فى البدء . فإن قيلت بَ على كل شىء من اَ ومن حـَ ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحى والإنسان — وغير الموجود : الجوهر والحى والحجر؛ والأوسط منهما الجوهر . — وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن بَ مقولة على شىء من اَ ، ولا من حـَ . فحدود الموجود : الخط والحى والإنسان — وغير الموجود : الخط والحى والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووُجِدَ القياسُ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياسٌ باضطرار .

فأما إذا كان الأوسط كُليًا عند الرأس الكبير منهما : موجبًا كان ذلك أو سالبا، وكان الصغير جزئيا، وكان أيضا مخالفًا للكبير فى شكله (أعنى إن كان الكبير موجبا، كان الصغير سالبًا، وإن كان الكبير سالبًا كان الصغير موجبًا) فمن الاضطرار أن يكون قياسٌ جزئى . مثال ذلك أنه إن كانت بَ غير موجوده فى شىء من اَ ، وموجودة فى بعض حـَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة فى بعض حـَ ، لأن

ا غير موجودة فى شىء من بَ ، و بَ فى بعض حَ ، فإن يوجد اَ فى بعض حَ : فَرَجَعَ هذا القياسُ[1] أيضا إلى الشكل الأول .

وأيضا إن كانت بَ موجودةً فى كل شىء من اَ وغيرَ موجودةٍ فى بعض حَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة فى بعض حَ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً اَ موجودة فى كل حَ ، وقد فُرِضَتْ بَ موجودةً فى كل اَ . فقد وَجَبَ إذًا أن تكون بَ موجودة فى كل حَ ، وقد كان ٢٧ب فُرِضَ أن بَ غير موجودة فى بعض حَ . وأيضا إن كانت بَ موجودةً فى كل اَ وغيرَ موجودةٍ فى كل حَ فقد يكون قياسٌ أن اَ غير موجودة فى كل حَ [٧٠ ب] . والبرهان على ذلك مِثْلُ الذى قَبْلَه . فإن كانت بَ غيرَ موجودة فى كل اَ وموجودةً فى كل حَ ، لم يكن قياس . فحدود الموجود : الحى والجوهر والغُراب — وحدودُ غير الموجود : الحى والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت بَ موجودة فى بعض اَ وغيرَ موجودةٍ فى شىء من حَ . فحدود الموجود : الحى والجوهر والحجر — وحدود غير الموجود : الحى والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلى من الرأسين مخالفاً[2] الجزئىَّ فى شكله ، فقد تبين متى يكون قياسٌ ، ومتى لا يكون . فأما إذا كانا متشابهين فى الشكل ، وذلك أن يكونا جميعًا سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياسٌ ألبتةَ . فليكونا أوّلاً سالبين ،

---

(١) مضمومة السين فى الأصل . (٢) ص : مخالف .

وليكن الكلى هو الرأس الكبير، فتكون بَ غير موجودة فى شىء من اَ وغير موجودة فى بعض حَ ، فلن يكون قياسٌ ، لأنه قد يُستطاع أن تكون اَ موجودة فى كل حَ وغير موجودة فى شىء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والثلج والحى ، وأما حدود الموجود فى كلٍّ[1] فلن يوجد، إذ صارت بَ غير موجودة فى بعض حَ . وقد يجوز أن يوجد فى بعضٍ. ولو كانت اَ توجد فى كل حَ وقد فُرِضَتْ بَ غير موجودة فى شى من اَ لكانت بَ غير موجودة فى شىء من حَ ، ولكن بَ قد يجوز — إذ كانت بَ مفروضة غير موجودةٍ فى بعض حَ — أن تكون موجودة فى بعض حَ ، وألا تكون موجودة فى شىء منها . فلن يستطاع أن يُؤتى[2] بحدود الموجود فى كُلٍّ، ولكن يُعْرَف أنه لا يكون قياس من قِبَل أنها غير محدودة، لأنه قد يجوز أن تكون بَ موجودة فى بعض حَ وغير موجودة فى شىء منها . وهى إذا لم تكن فى شىء منها لم يكن قياسٌ . فبيِّن أنه لا يكون الآن أيضا قياسٌ باضطرار .

(١) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمتان سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، و ينتج منها : كل ولا واحد ، لأن هـذا الأقتران شبيه بالاقتران القياسى ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئيـة : من قبَل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هـذا الاقتران مساويا للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

(٢) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التى من سالبتين : العظمى كلية والصغرى جزئية — لشيئين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهى الجزئية وفهمنا بدل : ليس كل — بعض ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعنى أن : لا كل ، وهو النتيجة ، نقيض : كل ، الذى نحن فى طلبه . والآخر أنا إذا وضعنا نقيض قولنا : وهو أنه تهيأ حدود تنتج : كل ، ووضعنا اَ على كل حَ ، وألفنا من هذه ومن العظمى التى فى تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض المقدّمة الصغرى على هذا المثال .

فليكونا موجبتين وليكن الكلى هو الرأس الكبير أيضا [١٧١] فتكون بَ موجودة فى بعض حَ فلن يكون قياس، لأنه يُستطاع أن تكون اَ موجودة فى كل حَ وغير موجودة فى شىء منها . فحدود غير الموجود : البياض وقُقْنُس والحجر . فأما الموجود فى كل شىء فلا سبيل الى أن يؤتى بها للسبب الذى ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكلى هو الرأسَ الصغير وكانت بَ غير موجودة فى شىء من حَ وغير موجودة فى بعض اَ ، فقد يُستطاع أن يوجد اَ فى كل حَ وألا يوجد فى شىء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحى والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والحجر والغراب . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين ، فحدود الموجود : الأبيض والحى والقُقْنُس ، وما ليس بموجود : الأبيض والحى والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين فى هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية، أنه لا يكون قياسٌ ألبتةَ ، لا ولا يكون أيضا إذا كان الأوسط موجودًا فى البعض فى كل(١) واحد من الرأسين أو غير موجود فى البعض من كل واحد منهما، أو موجودًا(٢) فى البعض من أحدهما وغير موجود فى بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة فى كلها : الأبيض والحى والإنسان — وحدود غير الموجود : الأبيض والحى وغير النامى .

(١) ف : من . (٢) ص : موجود .

١٢٨ أ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجِد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على[1] ما وصفنا . وإن وجد فى الحـدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون فى هـذا الشكل فهو غير كامل ، وإنمـا يكمل إذا أُلحق[2] فيها أشـياءُ : إما ممـا يوجد باضطرار من الحـدود الموضوعة ، وإما من شريطة[3] توضع عند استعمال[4] البرهان على جهة الخُلْف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] فى هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثانى] .

٦

< الشكل الثـالث >

فإن كانا جميعا مقـولين على شىءٍ واحد بعينـه أحدهما موجود فى كله والآخر غير موجود فى شىء منه ، أو كلاهما موجودين فى كله أو غير موجودين فى شىء منه ، فإنى أُسَمِّى هذا الشكلَ الثالث . — والأوسط هو الذى يقالان عليه ؛ والرأسان <هما> المقولان ؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط ، والصغير أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجًا من الرأسين أخيرًا فى الوضع . — وليس يكون فى هذا الشكل أيضا قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياسٌ إذا ما كانت الحدودُ عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

(١) ف : كما . (٢) مضمومة الهمزة فى الأصل .

(٣) ت : يعنى أنا نشترط عنـد ما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلف — بأن نقول : إنه إن كانت كذبا فليوضع أن نقيضها صدق ، — وهذا هو اشتراط .

(٤) ت : يعنى عند ما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .

فإذا كانت كلية وكانت ا و حـ موجودتين فى كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون ا فى بعض حـ ، لأن الموجب قد يرْجِع ، فتكون ب موجودة فى بعض حـ — وقد كانت ا موجودة فى كل ب ، فمن الاضطرار أن تكون ا موجودة فى بعض حـ ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، و بما نضع (١) . فإنهما إذا كانتا موجودتين فى كل ب وأخِذَ (٢) بعضُ ب وهو حـ ، فإن ا و حـ موجودتان فيه . فقد صارت ا موجودة فى بعض (٣) حـ .

و إن كانت حـ موجودة فى كل ب و ا غير موجودة فى شيء منها ، فإنه قد يكون قياسٌ (٤) أن ا غير موجودة فى بعض حـ اضطرارًا . وقد يبين ذلك إذا قُلِبَتْ مقدّمةُ حـ ب . ويستبين ذلك أيضا برفع الكلام الى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأوّل (٥) .

فأما إن كانت حـ غير موجودة فى شيء من ب و ا موجودة فى كل شيء منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود فى الكل : الحى والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [١٧٢ ا] فى شيء : الحى وغير النامى

---

(١) ف : وبالافتراض . — ترجمة لكلمة ἐκθέσει وهى عملية برهنة فيها يوضع جزء من تصور محمول عليه تصور آخرا سلبًا أو إيجابًا ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين . (٣) ت : فى نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — <لاندرى أين الغلط ، إذ هو مطابق للنص اليونانى ومفهوم — الناشر> .

(٤) ف : نجد . (٥) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة (كل حـ هى ا) كبرى فى قياس من الضرب الأول فى الشكل الأول ، ينتج : كل حـ هى ا ؛ كل ب هى حـ ؛ ∴ كل ب هى حـ — وهذه النتيجة نقيض الكبرى : لا واحد من حـ هو ا .

والإنسان . وكذلك أيضـا إذا كانتـا غير موجودتين فى شىء من بَ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحى والفرس وغير النامى — وما ليس بموجود : الإنسان والفرس وغير النامى . والأوسط منها غير النامى .

فقـد وضح أيضا فى هذا الشكل متى يكون القياس، ومتى لا يكون إذا كانت الحـدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قـد يكون قيـاس ، إذ الرأس الأول موجود فى بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا
٢٨ب سالبين ، فـلا يكون قياس . و إذا كان أحدُهما سالبًا والآخر موجِبا وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياسٌ أن الرأس الأول ليس بموجود فى بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياسٌ . فإذا كان أحدهما كليا عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئيا ، وكانا كلاهما(١) موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قيـاس . وذلك إن كانت حَ موجودة فى كل بَ و اَ موجودة فى بعضها، فمن الاضطرار أن يكون اَ فى بعض حَ ، لأنه قـد يرجع الموجبُ ؛ فتكون بَ موجودة فى بعض اَ وقد كانت حَ موجودة فى كل بَ ، فتكون حَ فى بعض اَ ، فاَ إذًا موجودة فى بعض ح .
وأيضا إن كانت حَ موجودة فى بعض ب وكانت اَ موجـودة فى كل شىء من بَ ، فمن الاضـطرار أن تكون اَ موجودة فى بعض حَ . و بيان ذلك هو بيانُ الذى قَبْله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضا برفع الكلام إلى ما لا يمكن و بالوضع على ما بيَّنّا فيما تقدّم .

---

(١) ص : كليهما .

فأما إذا كان أحدهما موجبًا والآخر سالبـا وكان الموجب منهما هو الكلى، فإن كان الصغير منهما هو الموجِب، فكيون قياسٌ. وذلك إن كانت حـَ موجودة فى كل بـَ وكانت اَ غير موجودة فى بعضها، فمن الاضطرار أن تكون اَ [٧٢ ب] غير موجـودة فى بعض حـَ . فإن لم يكن ذلك كذلك، فلتكن موجودة فى كل شىء منها وحـَ موجودة فى كل بـَ ، فـ اَ إذاً موجودةٌ فى كل بـَ ، وليست كذلك . وقـد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى الإحالة(١) إذا أُخِـذَ شىءٌ هو بعض بـَ ممـا لا يوجد فى اَ .

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت اَ موجودة فى كل بـَ و حـَ غير موجودة فى بعـــضها ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود فى كلٍّ(٢) : النامى والإنسان والحى(٣) . وأما حدود غير الموجود فى شىء فلا سبيل إلى أن توجد، إذ صارت حـَ قد توجد فى بعض بـَ ولا توجـد فى بعضٍ . وإذا كانت اَ موجودة فى كل بـَ و حـَ موجودة فى بعضها ، فإن اَ موجودةٌ فى بعض حـَ ، فلن يجـوز إذًا أن تُوصَف أنها غيرُ موجودةٍ فى شىء منها . ولكن إذا صارت غير موجودةٍ فى بعضها، فإنها غير محدودة . فقد وَضَح أنه لا يكون قياس .

---

(١) ف : الاستحالة .

(٢) ف : الكل . — أى فى الحمل الكلى .

(٣) ت : بخط أبى بكر رحمه الله فى هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سـقط : «تركبت الحدود» . — (لا وجاهة لهذا التصحيح — الناشر) .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلّيًا وكان الكبيرُ منهما هو السالبَ فقد يكون قياس . وذلك إن كانت اَ غيرَ موجودةٍ فى شى من بَ و حَ موجودةً فى بعضها ، فإن اَ غير موجودة فى بعض حَ . ويتبين ذلك ويصير إلى الشكل الأوّل إذا قُلِبَتْ مقدّمة حَبَ . — وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس[1] . فحدود الموجود : الحى والإنسان والمائى ، وحدود غير الموجود الحى والعلم والمائى[2] ولن[3] يكون قياس إذا كانا كلاهما[4] سالبين وأحدُهما كلىٌّ والآخرُ جزئىٌّ . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كليًا عن الأوسط[5] : الحى والعلم والمائى ، وحدود الموجود : الحى والإنسان والمائى[6] ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلى : الغراب والثلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت حـ قد توجد فى بعض ، ولا توجد فى بعض ، وإذا كانت اَ موجودة فى كل حَ و حَ موجودة فى بعض بَ [٧٣ اَ] تصير اَ موجودة فى بعض بَ وقد وُضِعَتْ بأنها غير موجودة فى شىء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة كما وَصَفْنا .

وإذا كل واحد منهما موجودًا فى بعض الأوسط أو كانا غير موجودين أو كان أحدُهما موجودًا والآخرُ غير موجود أو كان أحدُهما موجودا

(١) ص : تكون قياسة — ويصح أيضا .
(٢) ف : البحرى . (وفى الاصل اليونانى : البرّى — الناشر) .
(٣) ف : ولا . (٤) ص : كلهما . (٥) أى محمولًا على الأوسط حملًا كليًا .
(٦) ت : سريانى : البرى . (وهو الأقرب إلى اليونانى — الناشر) .

فى بعضٍ والآخر ليس بموجود فى الكل ، أو كانا غير محدودين[1]، فلن يكون قياس ألبتةَ . فحدودُ الموجود العامةُ لها : الحى والإنسان والبياض، وحدود غير الموجود : الحى وغير النامى والبياض[2] .

فقد استبان متى يكون القياس فى هذا الشكل أيضا ومتى لا يكون؛ وتبين أنه إذا كانت الحدودُ على ما وصفتُ فمن الاضطرار أن يكون قياس . و إذا كان قياسٌ فالحدود على ما وصفتُ اضطرارا . وتبين أيضا أن كل القياسات الكائنة فى هذا الشكل غير كاملة، وأنها قد تكمل إذا ما زيد فيها[3][4] . و يتبين أنه لاسبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلى : لا سالب، ولاموجب .

٧

<الضروب غير المباشرة فى الأشكال الثلاثة . — ردّ الأقيسة>

وقد وضح[5] فى الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التى قد وصفنا — موجبين كان الحدّان العاليان[6] جزئيين، أو سالبين — فلن يجب شىءٌ باضطرار . فإنه إذا كان كلا[7] الحدين مُهْمَلين أو سالبين أو جزئيين لا يكون

---

(١) ف : موجودين . (٢) ف : الأبيض .

(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس و إما برهان الخلف و إما افتراض .

(٤) ت : بخط أبى بكر : شىء آخر .

(٥) ت : يريد أنه وضح فى التصفح فى السناد فى اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس : موجبتين كانت المقدّمتين أو سالبتين، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين؛ وأنه لا يكون أيضا قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية .

(٦) ص : الحدين العاليين . (٧) ص : كلى .

منها قياس باضطرار ؛ و إنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالبُ كلياً فإنه قد يكون قياسٌ فى كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير، وذلك إن كانت ا موجودة فى كل ب أو بعضها ، و ب غير موجودة فى شىء من ح ، فإن المقدمتين إذا قُلِبَتا صارت ح غير موجودة لبعض ا اضطرارا . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخران[1] .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التى تكون من الجزئية فى الأشكال كلها .

وتبين أن القياسات التى ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيِّرَتْ إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقولٍ جزم[2] [٧٣ ب] و إما بالخُلف . وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكمالها بالخلف كما تكمل بوضع الكذب الذى لا يمكن . ومثال ذلك فى الشكل الأخير : إن كان ا و ح موجودتين فى كل ب ، فإن ا موجودة فى بعض ح . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة فى بعض ح فهى غير موجودة فى شىء منها ، و ح موجودة فى كل ب فتصير ا غير موجودة فى شىء من ب وقد كانت موجودة فى كلها . فقد عاد القياسُ إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

---

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أى بالعكس ، لأن القياس أيضا هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أى أنه يقصد الردّ المباشر . — الناشر) .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل ٢٩ ر الأول ، لأنه قد وَضَحَ أن أنحاء الشكل الثانى قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد ، بل بعضها إلى الكلى وبعضها إلى الجزئى . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثانى عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت اَ موجودة فى كل بَ و بَ موجودة فى شيء منها وموجودة فى كل ب ، فإن بَ غير موجودة فى شيء من حَ وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهانُ فى الجزئى السالب من الشكل الأول إن كانت اَ غير موجودة فى شيء من بَ و بَ موجودة فى بعض حَ ، فإن اَ غير موجودة فى بعض حَ . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودةً فى كل شيء من حَ ، وهى غير موجودة فى شيء من بَ ، فتصير بَ غير موجودة فى شيء من حَ . فهذا أيضا إنما عُرِف من الشكل الثانى ، لأن هذه القياسات من الشكل الثانى ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ م] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التى فى الشكل[1] الأول ترفع إلى هذه من الشكل الثانى . فبَيِّن إذًا أن هذه الجزئية تُرْفَع إلى القياسات الكلية التى فى الشكل الأول .

وأما القياسات التى فى الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفعت إلى الكلية من الشكل الأول .

---

(١) ف : من الشكل ...

فقـد أتينا على القياسات التى توجب إثبـات شىء والتى توجب نَفْىَ شىء ، وبَيَّنا ما منها يبين من شكله ، وما منها ممـا يحتاج فى بيانه إلى شكلٍ غيرِ الشكل الذى هو منه[1] .

][انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ الحَدَثُ من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءَ غير المقروء ، وهو الكلام فى المقاييس المؤلفة من المقدّمات ذوات الجهة][

٨

فى تأليف القياسات

< القياسات ذوات الجهة — الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين >

ولأن المقدّمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضُها بعضا — وذلك أن أشـياءَ كثيرةً موجودةٌ غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هى موجودة ، لكنها يمكن أن تكون — فتبيَّنَ أن المقاييس المؤلفـة من صنف من هـذه المقدّمات مختلفة ، وليس حدُودها واحدةُ ، ولكن القيـاس الاضـطرارى من حدود اضـطرارية [٧٤ ب] ، والمطلقَ من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

(١) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سـوار : وجدت فى نسخة الفاضـل يحيى وبخطه فى هـذا الموضع ما هـذه حكايته : استتممت قراءة هـذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأوّل سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولى العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التى فى المقدّمات الاضطرارية . والمطلقة تَكُون قياسا(١) أَوْ لا تكون . والفرق بينهما(٢) أن فى الاضطرارية يُزاد اسمُ الاضطرار على الحدود . وأما المطلقة فإنها ٣٠ ا
تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة فى المقدمات الاضطرارية(٣) كرجوعها فى المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدُّ فيهما المعقول على الكل ولا على شيء، وفى سائر أنحاء الأشكال تتبين بالعكس نتيجة القياس الاضطرارى على نحو ما تتبينه فيها نتيجة القياس المطلق . وأما فى الشكل الثانى والثالث، إذا كانت الكلية واجبةً والجزئية سالبة، فليس تتبين نتيجةُ القياس الاضطرارى على نحو ما تتبين نتيجةُ القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع فى المقدّمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حدٌّ لا يكون المحمولُ مقولًا على شيء منه ويعمل القياس عليه، لأنه يكون اضطراريا على(٤) هذه المقدّمات . فإذا كان القياس اضطراريا على هذا الحد المفروض ، فإنه أيضا اضطرارى على الحد الذى منه فُرِض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين فى شكله .

---

(١) ص : قياس .

(٢) تحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفى الهامش : بخط أبى بكر رحمه الله .

(٤) فوقها : بهذه .

٩

تأليف الوجودى(١) والاضطرارى فى الشكل الأوّل(٢)

وقد يَعْرِضُ أن تكون النتيجةُ أحيانا اضطراريةً إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن اَ باضطرار فى كل بَ ، أو ليس فى شىء منها(٣) ، و بَ فى كل حَ . فإذا أُخِذَتْ(٤) المقدّمات هكذا ، تكون اَ باضطرار فى كل حَ ، أو ليس فى [١٧٥] شى منها . فلأن اَ باضطرار فى كل بَ أو ليس فى شىء منه ، و حَ واحد من بَ — هو بيِّن أن اَ باضطرار تقال على حَ أوْ لا تقال . فإن لم تكن مقدّمة اَ بَ اضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت هكذا ، يَعْرِضُ أن تكون اَ فى بعض بَ بالضرورة ، ويبين ذلك فى الشكل الأوّل والثالث . وذلك كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون بَ من الأشياء التى يمكن ألا تكون اَ فى شىء منهـا . وأيضا هو بيِّن من الحـدود أن النتيجة ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان اَ متحركا و بَ حيًّا و حَ إنسانا — فإن [كان](٥) الإنسان هو حىّ(٦) بالضرورة ، والحى متحرّك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحرّكا بالضرورة .

---

(١) الوجودى = التقريرى .

(٢) موجودة بالهامش .

(٣) ضوقها : فيه (شىء منها) .

(٤) فوقها : فيه .

(٥) فى الهامش : « الفاضل يحيى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٦) ص : حيا .

وكذلك يَعْرِضُ إن كانت مقدّمة آبَ سالبة،والبرهان فى ذلك هو هذا البرهان الذى تقدّم .

وأما فى المقاييس الجزئيــة فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية : واجبةً كانت الكلية أو سالبة . — فلتكن أوّلا الكلية اضطرارية بأن تكون اَ فى كل بَ باضطرار ، و بَ فى بعض حَ مطلقــا . فإذن اَ بالضرورة فى بعض حَ ، لأن حَ موضــوعة لـ بَ ، و اَ هى فى كل بَ باضطرار . وكذلك يعرض إن كان القياس سالبا . والبرهان فى ذلك هو ما تقدّم . فإن كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطراريةً — محالٌ ؛ كما أنه ولا فى المقاييس الكلية، وكذلك فى المقاييس السالبة . وأما الحدود : فمتحرك(١) وحَىّ وأبيض .

١٠

< أقيسة الشكل الثالث التى فيها إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

[٧٥ ب] فأما فى الشكل الثــانى فإنه إنـــ كانت المقدّمة السالبــة اضطرار ية، فالنتيجةُ اضطرار ية . و إن كانت الواجِبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجةُ اضطرارية . فلتكن أوّلا السالبةُ اضطراريةً . وليكن كون اَ فى كل

(١) فوقها : فهى متحرك .

شىء من ب غير ممكن ، وليكن أيضا ا فى كل حـ مطلقا — فلأن السالبة ترجع ، فإن ب غير ممكنة أن تكون فى شىء من ا . و ا هى فى كل حـ ، فإذن ب ليس يمكن أن تكون فى شىء من حـ ، لأن حـ موضوعة ا ب . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة حـ سالبة ، لأنه إن لم تكن ا فى شىء من حـ فإنه لا يمكن أن تكون حـ فى شىء من ا . وأما ا ففى كل ب . فإذن ليس يمكن أن تكون حـ فى شىء من ب ، لأنه أيضا يكون الشكل الأوّل . فإذن ولا ب يمكن أن تكون فى شىء من حـ ، لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدّمة الواجبةُ اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فليكن ا فى كل ب بالضرورة ، وغير موجودة فى شىء من حـ ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأوّل ، وقد تبين فى الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطراريةً ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدّمات تكون النتيجةُ اضطرارية . على أنه إن وُضِع أنها اضطرارية يعرض ا حـ بالضرورة أن لا تكون فى بعض ا ، لأنه إن كانت ب بالضرورة ليست فى شىء من حـ ، فـ حـ بالضرورة ليست فى شىء من ب ، و ب هى فى بعض ا بالضرورة إذ كانت ا هى فى كل ب بالضرورة . فإذن حـ بالضرورة ليس هى فى بعض ا . ولكن ليس بممتنع أن تكون ا من الأشياء التى يمكن أن تكون حـ فى كلها ؛ وقد تبين أيضا بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها تحدث(١) عن المقدّمات

(١) فوقها : تجب .

باضطرار . فلتكن ا َ حيـا ، و ب َ إنسانا و حـ َ أبيض ؛ وليكن من هـذه الحدود مقـدّمات مثل مقـدّمات ا َ ب َ حـ َ ، وهى : الحى فى كل إنسان بالضرورة، الحى ليس فى شىء من الأبيض؛ فإذن : الإنسان ليس فى شىء من [١٧٦ ا] الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس[(١)] مادام الحى فى شىء من الأبيض . فإذن إذا نُظِمَتْ هذه المقدّمات صارت النتيجةُ اضطرارية[(٢)] . فأما وحدها ، فلا .

وعلى هـذا المثال تكون نتيجةُ المقاييس الجزئيـة . لأنه إذا كانت المقدّماتُ السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . و إذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن أوّلًا السالبـةُ كليةً واضـطراريةً ، وذلك أن تكون ا َ باضـطرار ليس فى شىء من ب َ ، وفى بعض حـ َ . فلأن السالبـة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون ب َ فى شىء من ا َ و ا َ فى بعض حـ َ . فإذن ب َ بالضرورة ليس فى بعض حـ َ . — وأيضا : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدّمة ا َ ب َ الواجبة ، فإن كانت ا َ فى كل ب َ بالضرورة ، و ا َ ليس فى بعض حـ َ ، فبيِّن ٣١ ا

(١) ت : يعنى قوله : ولكن ليس ما دام الحى فى شىء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدّمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — إلى أن طبع الأمور التى جعلت حدودا ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبدا ، فألفت المقدّمات هـذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبعُ الممكن .

(٢) ف : على الاطلاق .

أن بَ ليس فى بعض حَ ، لكن ليس باضطرار[1] . والحـدود التى بها يتبين ذلك هى التى بها بيـانُ ما تقدّم من مقاييس هـذا الشكل الكلية . وأيضا إذا كانت السالبـةُ اضطراريةً وجزئيةُ النتيجة اضطراريةً . وبيان ذلك من الحدود التى تقدّمت .

١١

< أقيسة الشكل الثالث

التى فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

وأما فى الشكل الأخير فإذا كانت المقدّمات كليةً واجبةً، فإنها إذا كانت اضطرارية فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدةُ[2] سالبةً والأخرى واجبة، وكانت السالبـةُ اضطراريةً، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبةُ اضطراريةً، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن أوّلاً[3] كلتا المقدّمتين واجبتين ، وذلك أن تكـون اَ و بَ فى كل حَ ، ولتكن مقـدّمة ا حَ اضطرارية[4] ، فلأن بَ فى كل حَ ، فإن حَ فى بعض ب من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئيةً واجبة . فإذن، إن كان اَ فى كل حَ بالضرورة، و حَ

---

(١) فوقها : بضرورة .

(٢) ت : أى إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهى تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٣) ص : كلى .

(٤) ت : إذا كان إحدى المقدّمتين ضروريا (ص : ضرورى) — عكس أرسطو غير الضرورى ، وكذا فعل فى سائر قسمة التأليف فى هذا الشكل .

فى بعض بَ ، كان اَ بالضرورة فى بعض بَ — لأن بَ موضوع لـ حَ و يكون [٧٦ ب] الشكلُ الأوّل . كذلك يتبين إن كانت مقدّمة بَ حَ اضطرارية ، لأن مقدّمة حَ اَ ترجع جزئيةً وتصير حَ فى بعض اَ و بَ فى كل حَ بالضرورة . فإذن بَ فى بعض اَ بالضرورة . ولتكن أيضا مقدّمة اَ حَ سالبة ، ومقدّمة بَ حَ واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن حَ ترجع على بعض بَ و اَ بالضرورة ليس فى شىء من حَ ، فإذن اَ بالضرورة ليس فى بعض بَ ، لأن بَ موضوع لـ حَ . فإن كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست نتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة بَ حَ واجبةً واضطرارية ، ومقدّمة اَ حَ سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون حَ فى بعض بَ بالضرورة . فإن كانت اَ ليست فى شىء من حَ ، و حَ فى بعض بَ بالضرورة ، فإن اَ ليس فى بعض بَ ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه ٣١ ب
قد تبين فى الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن المقدّمةُ السالبةُ اضطراريةً ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأيضا قد يتبين(١) ذلك من الحدود . فلتكن اَ خيرًا و بَ حياً و حَ فرَسًا . فالخير ليس فى شىء من الفرس ، والحى فى كل فرسٍ بالضرورة ، ولكن ليس بالضرورة : بعضُ الحى ليس خيراً — إن كان ممكنا أن يكون كل حى خيرا . فإن لم يكن ذلك ممكنا أن يكون كلُّ حى خيرا ، فليُصَيَّر الحدّ إما نائما وإما مستيقظا ، لأن كلَّ حى قابلٌ لهذين .

(١) تحتها : تبين .

فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدّمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين (١) ، فإنه إن كانت الكلية اضطراريةً فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدّم ، لأن الجزئيـة الموجبة (٢) ترجع . فإذ كان بَ فى كل حَ بالضرورة ، و اَ موضـوع لـ حَ ، فإذن بَ فى بعض اَ بالضرورة . وبالرجوع تكون اَ فى بعض بَ بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدّمة اَ حَ كلية واضطرارية ، [١٧٧ ا] لأن بَ موضـوع لـ حَ . فإن كانت الجزئيـة اضـطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقـدّمة بَ حَ جزئيـة واضطرارية ، ولتكن اَ فى كل حَ لا بالضرورة . فإذا رَجَعَتْ مقـدّمة بَ حَ يكون الشكل الأول وتكون المقـدّمةُ الكليةُ فيـه لا اضـطرارية ، والجزئيـة اضطرارية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدّمات فى الشـكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضـطرارية . فإذن : ولا فى هـذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن اَ مستيقظا و بَ ذا رجلين و حَ حيا — فـ بَ بالضرورة فى بعض حَ و اَ فى كل حَ ، وليس اَ فى بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعضُ ذى الرِّجْلين مسـتيقظا . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقـدّمة اَ حَ جزئيـة واضطرارية ، فليست النتيجةُ اضطرارية . فإن كانت إحدى المقدّمتين واجبة ، والأخرى سالبـة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، لأنه إن كانت اَ ليس يمكن أن تكون فى شئ من حَ و بَ هما فى بعض حَ فإن اَ

(١) فوقها : واجبتين . (٢) فوقها : الواجبة .

بالضرورة ليس فى بعض ب . فإن كانت المقدّمة الواجبة اضطرارية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدّمة الكلية واجبة واضطرارية هى : يقظان وحى و إنسان ؛ والحدّ الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هى : يقظان وحى وأبيض ، لأن الحى بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس فى شىء من الأبيض ، ٣٢ ا
وليس بالضرورة اليقظان ليس فى بعض الحى . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذى الرِّجْلين والمتحرك والحى . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين (١) .

١٢
< مقارنة بين الأقيسة الحملية و بين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية >

فهو بيِّن (٢) (٣) (٤) أنه لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من غير أن تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين . فإن القول الاضطرارى قد ينتجه قياس

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان . (٢) ت : قال الفاضل يحيى : وجدت فى نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية : " فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين . فأما المضطرة فقد تكون " .

وفى نقل آخر : " فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود " .

(٣) ت : وأيضا فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المتقدّمتين (ص : كلتى) .

(٤) ت : يعنى أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدّمتان كلتاهما موجبتين .

توجد فيه مقدّمة واحدة اضطرارية، وأنه فى الاضطرارى والمطلق[١]: واجبةً كانت المقاييسُ[٢] أو سالبة، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة — أعنى بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدّمة مطلقة؛ و إن كانت اضطرارية كانت المقدّمة اضطرارية . فإذن هو بَيِّن أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة اضطرارية أو مطلقة . وذلك يكفى فى أن تعلم كيف يكون القياس الاضطرارى والمطلق، وما الفصل بينهما .

١٣

فى الممكن

فلنتكلم[٣] الآن على الممكن متى يكون[٤] عليه قياس ، وكيف[٥]، و بماذا[٦] .

فأقول : إن الممكن هو الذى ليس باضطرارى؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود لم يَعْرِض من ذلك محال، لأن الاضطرارى إنما سمى ممكنا باشتراك الاسم . فأما أن يكون هـذا الذى حدّدناه هو الممكن فإنه بَيِّن من القضايا الموجبة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون، ومحالٌ أن يكون ،

(١) ت : يعنى فى هذا الموضع بقوله : " المطلق " ، الموجب؛ وإنما هذا القول خَبَرُه بالأشكال الثلاثة .

(٢) ص : كلى .

(٣) ت : يتكلم فى القياس الكائن من المقدّمات الممكنة بعد حده أولًا الممكنَ .

(٤) ت : يعنى فى أى وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٥) ت : يعنى : بأى تركيب .

(٦) ت : يعنى : بأى شرائط .

واضطرارى ألا يكون — إما أن يدل على معنى واحدٍ، و إما أن يكون بعضه صادقا على بعض . فإذن والقول المناقض لهـذا : وهو يمكن أن يكون ، وليس بمحالٍ أن يكون، ولا اضطراريٍ أن لا يكون — إما أن يدل على معنى واحد، و إما أن يكون بعضُه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجِبةُ و إما السالبة . فإذن الممكن[١] غير اضطرارى ؛ وما هو غير اضطرارى فإنه ممكن .

وقد يعرض لجميع المقدّمات الممكنة أن يرجع بعضُها على بعض، لست أعنى : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجبا رَجَعَتْ [٧٨ اً] فى المقابلة، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن[٢] ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون فى كل الشىء، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون فى شىء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون فى كله. والقول أنه يمكن أن يكون فى بعض الشىء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون فى بعضه. وكذلك يعرض فى سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن غير اضطرارى ، وما ليس اضطراريا يمكن ألا يكون — فَبيِّنٌ إذن أنه إن كان يمكن أن يكون اَ فى بَ ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . و إن أمكن أن يكون فى كله، فإنه يمكن ألا يكون فى شىء منه. وكذلك يَعْرِضُ فى القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان فى ذلك هو البرهان فيما تقـدم . وهذه المقدّمات هى

---

(١) فوقها : فإذا .

(٢) فوقها : يمكن .

٣٢ب واجبة غير سالبة ، لأن قول القائل(١) : « يمكن » ، يُصَيِّر القضيةَ موجبةً على نحو ما يُصَيِّرها(٢) قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولا .

فإذ قد حددت هذه الأشياء، فإنا نقول أيضا إن الممكن يقال على ضربين :

الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغيرَ ثابت الاضطرار، مثل أن يشيب الإنسان أو يَنْمِي أو يَنْقُص — وفى الجملة ما كان مطبوعا(٣) أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غيرُ باقٍ أبدا . فأمّا والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع(٥) فيه إما أن يكون اضطراريا ، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب الآخر هو(٤) غير المحدود ، وهو الذى يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذلك : أن يمشى الحيوان ؛ أو : إذا مشى حدثت رَجْفَة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أَوْلَى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفى الممكن قد ينعكس على المقدّمات المتناقضة .

غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذى من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذى ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن(٥)

(١) راجع قبل ف٣ص٢٥ب٢١ (ص١١٢ س١١ فى هذا الكتاب) . (٢) ص : أول .
(٣) فوقها : طبيعيا . (٤) فوقها : الطبيعى . (٥) ت : قال الحسن : وجدت فى نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع فى الحاشية بما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التى نسخت من نقل والدى وإنما نقله < (*) > أعزه الله من < السريا(*) >نى وعارضت < النقل(*) > السريانى فوجدته فيه ، فينبغى أن يقرأ ولا يسقط .
(*) تمزيق فى الورق .

الذى ليس هو أولى أن يكون منــه بأن لا يكون . [٧٨ ب] . وليس تحيط به معرفــة ، ولا عليــه قياس برهانى ، من أجل أن الحــد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون، فتحيط به معرفةٌ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص عن مثل هذا الممكن (١) . وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعْمَد < إلى > طلبه . وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديدا أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس من المقدّمات الممكنة ، وما هو . فلأن القول أنه يمكن الشىء فى الشىء — قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجودا فيه ، و إما بأن يكون ممكنا أن يوجد فيه ، لأن القول أن آ يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن آ مقولة على بَ ، و إما أنهــا ممكنة أن تقال عليها . فهو بَيِّن أن قول القــائل إن آ يمكن أن تكون فى كل بَ يكون على ضربين . فلنَقُلْ أولًا — إن كان (٢) بَ ممكنا فى حَ و آ ممكن فى بَ — أىّ قياس يكون؟ وما هو ؟ فإنه إذا أُخِذَتْ المقدّماتُ هكذا تكون ممكنة ، وأما إذا كانت بَ موجودة فى حَ و آ ممكنة فى بَ تكون المقــدمة الواحدةُ مطلقةً والأخرى ممكنة . فينبغى أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فُعِــل فى المقاييس الأُخَــر .

---

(١) ت : يريد الكلام والـ < ـفحص > فى الصناعات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

(٢) تحتها : كان .

١٤

تأليف الممكن فى الشكل الأوّل

فإذا كانت اَ ممكنة فى كل بَ ، و بَ ممكنة فى كل حَ يكُون قيـاسًا تاما أن اَ ممكنة فى كل حَ . وذلك بَيِّن من حد الممكن ، لأنه على نحو
٣٣ ا ما حددنا يقال إن الشىء يمكن أن يكون فى الكل [١٧٩ ا] . — وكذلك إن كانت اَ لا يمكن أن تكونْ(١) فى شىء من بَ ، وبَ ممكنة فى كل حَ ، فإن اَ يمكن ألا تكون فى شىء من حَ ، لأنه أَن تكون اَ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنةٌ هو أن تُنْفَى اَ عن جميع ما هو بإمكانٍ موضوعٌ لـ بَ .

فإن كانت اَ ممكنة فى كل بَ ، و بَ ممكنة ألا تكون فى شىء من حَ ، فإنه ولا قياس واحدًا(٢) يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رَجَعَتْ فى الإمكان مقدمةُ بَ حَ ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا تكون فى شىء من حَ ، فإنه يمكن أن تكون فى كل حَ . وذلك قـد قيل فيما تقدم . فإذًا إذا كانت بَ فى كل حَ ، و اَ فى كل بَ يكون ذلك القياسُ الأوّلُ(٣) . وكذلك إن كانت المقـدّمتان سالبتين ممكنتين ، أعنى أنه إن كانت اَ ممكنةً ألا تكون فى شىء من بَ ، و بَ ممكنةً ألا تكون فى شىء من حَ ، لأن بهذا المقدّمات المأخوذة ولا قياسَ واحدًا(٤) يكون . فإذا رجعت

(١) فوقها بالأحمر : يمكن الا يكون . (٢) ص : واحد .

(٣) فوقها بالأحمر : مثل . (٤) ص : واحد .

المقدّمات يكون القياسُ . فهو بيّن أنه إذا وُضعَتْ المقدّمةُ التى عند الطرف الأصغر سالبةً أو(١) كلتا المقدّمتين : < فـ >(٢) إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غيرُ تامٍّ ، لأنه إنما تجب النتيجةُ عنه من الرجوع(٢) .

فإن أُخِذَتْ إحدى المقـدّمتين كليةً والأخرى جزئيـة ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياسٌ تامٌّ ، لأنه إن كانت اَ ممكنة فى كل بَ ، وبَ ممكنة فى بعض حَ ، فإن اَ ممكنة فى بعض حَ . وذلك بَيِّنٌ أيضا من حدّ الممكنة . وأيضا إن أمكن ألا تكون اَ فى شىء من بَ ، وأمكن أن تكون بَ فى بعض حَ ، فإنه ضرورةً [٧٩ ب] يمكن ألا تكون اَ فى بعض حَ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقـدّم . فإن أُخِذَتْ المقـدّمةُ الجزئيةُ سالبةً والكليةُ موجبةً ، وكان وضعُ الحدود على نحو ما تقدّم ، كمثل أن اَ ممكنة فى كل بَ ، وبَ يمكن ألا تكون فى بعض حَ ، فإنه لا يكون قياسٌ من هـذه المقدّمات المـأخوذة . فأما إذا رَجَعَتْ المقـدّمةُ الجزئية ووُضِعَتْ بَ ممكنةً فى بعض حَ ، < فإنه > تكون النتيجة بعينها التى كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدّم .

فإن كانت المقدّمة التى عند الطرف الأكبر جزئية والتى عنـد الطرف الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين فى الإيجاب والسلب ،

(١) ص : كلى .

(٢) ت : فى السريانى : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتامٍّ . وذلك أن الضرورى إنما يكون من الرجوع الاضطرارى .

أو كانتا جزئيتين أو مُرْسَلَتين (١) ، فإنه لا يكون قياسٌ أَلبتةَ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تَفْضُلَ ب على ا وتقال على أكثر مما تقال عليه ا . فليكن ما به
٣٣ب تَفْضُلُ ب على ا <هو> ح ؛ ف ا ليست بممكنة فى كل ح ، ولا بممكنة أن لا تكون فى شىء منه ، ولا ممكنة أن تكون فى بعضه ، أو لا تكون — إذْ كانت المقدّمات الممكنة ترجع وكانت ب ممكنة أن تكون فى أكثر مما يمكن فيه ا . وأيضا هو بَيِّن من الحدود أنه إذا كانت المقدّمات هكذا يكون الحدّ الأوّل أحيانا غير ممكن فى شىء من الأخير ، ويكون أحيانا فى كله باضطرار . فالحدود التى تَعُمُّ هذه كلّها أَما لما هو باضطرار : لحى ، وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون : لحى ، وأبيض ، وثوب . فبَيِّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأن كل قياس إما أن يكون لما هو ، وإما أن يكون موجودًا لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بَيِّن أنه ليس يكون عن هذه المقدّمات قياسٌ لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقى [١٨٠ ا] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن (٢) ، وذلك أيضا محال ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأوّل أحيانا يكون بالاضطرار فى كل الأخير (٣) ، ويكون أحيانا غير ممكن فى شىء منه . فإذًا ليس يكون قياسٌ لما هو ممكن ، لأن الاضطرارى ليس هو ممكنا .

(١) المرسلة هى مهملة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل اسحق .

(٣) فوقها : الآخر .

وهو بَيِّن أنه إذا كانت الحدودُ كليةً فى المقدّمات الممكنة، أبداً يكون قياسٌ فى الشكل الأوّل : موجبةً كانت أو سالبة . غير أن القياس يكون عن المقدّمات الموجبة تامًّا، وعن السالبة غير تام . وينبغى أن يؤخذ[1] الممكن فى غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا[2] : لأنه قد يُغْفَلُ ذلك أحيانا .

١٥
تأليف الممكن والوجودى فى الشكل الأوّل

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنةً ، وكانت الممكنة عند الطرف الأكبر تكون القياساتُ كلُّها تامّةً وتكون النتيجةُ ممكنةً على نحو ما حدّدنا الممكن . فإذا كانت المقدّمةُ التى عند الطرف الأصغر ممكنةً، تكون المقاييسُ كلُّها غيرَ تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس فى شىء من الأصغر بالضرورة أوليس فى كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة فى شىء من الموضوع أو لم يكن فى كله ، يقال إنه يمكن ألا يكون فى شىء منه ، ويمكن ألا يكون فى كله . فلتكن ا ممكنة فى كل ب ، ولتكن ب موجودة فى كل حـ ، فلأن حـ موضوعة لـ ب و ا ممكنة فى كل ب هو بَيِّن أن ا ممكنة فى كل حـ ، والقياس فى ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدّمة ا

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضرورى فى الاسم ، لكن الممكن . (٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ٣٢ أ ١٨ (ص ١٤٢ س ٩ هنا) .

ب َ سالبة وكانت مقدّمة ب َ حـ َ موجبة ، وكانت السالبـة ممكنة والموجبة مطلقة فإن [٨٠ ب] القياس يكون تاما أن ا َ يمكن ألا تكون فى شيء من
١٣٤ا حـ َ . وهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَت المقـدّمة المطلقةُ عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغى أن نُبَيِّن أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَـع الكلام إلى المُحال . وفى ذلك ما يُبَيِّن أن المقاييس غير تامة، لأن بيان النتيجة ليس من المقدّمات الموجودة[١] فقط .

فينبغى أن يقال أوّلاً أنه إذا كانت ا موجودة، فبالضرورة ب َ موجودة . فأما[٢] < إن > كانت ا َ ممكنة فإن ب َ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت[٣] من النظام فلتكن ا َ ممكنـة وب َ غير ممكنة . فإذ كان الممكن فى وقت ما هو ممكناً[٤] يجوز أن يكون ، وغير الممكن فى وقت ما هو غير ممكن لا يجـوز أن يكون، وكانت ا َ ممكنة وب َ فى تلك الحال غير ممكنـة، فإنه يمكن أن تكون ا َ من غير أن تكون ب َ . وإن أمكن أن تكون ا َ من غير أن تكون ب َ ، فيجوز أن تصير ا َ إلى الوجـود . لأن الشيء الذى كان فى وقت ما ، كان هو موجودا[٥] . فينبغى أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس فى الكون فقط ، لكن وفى الحقيقة والوجود فى سائر أنحـاء ما يقال عليـه

(١) فوقها : المأخوذة .
(٢) فوقها : إذا .
(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أى من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .
(٤) ص : ممكن . (٥) ص : موجود .

الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحائها فى ذلك واحدٌ . وليس ينبغى أن يُفهَم من قولنا إنه إذا كانت اَ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن اَ شىء واحد ، وأن هـذا الشىء الواحد يوجِب شيئا آخر ، لأنه ليس يجب شىء بالضرورة عن وجود شىء أَحَدٍ(١) ، ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدّمات على ما قيلت فى القياس ، لأنه إن كانت حـَ مقولة على ءَ ، وءَ مقولة على زَ فحـَ مقولة على زَ بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صُيِّر أحدَ المقدّمتين(٢) [١٨١] اَ والنتيجة بَ ، فانه ليس فقـط إذا كانت اَ اضطرارية تكون بَ اضطرارية ، لكن وإذا كانت اَ ممكنة تكون بَ ممكنة .

وإذ قـد أتينا على ذلك فهـو بَيِّن أنه إذا وُضِـع كذبٌ غيرُ مُحالٍ فإن الشىء الذى يعرض عن الموضوع يكون كذبا غير محال ، مثل ما إن كانت اَ كذبا غير محال ، وبوجود اَ توجد بَ فإن بَ أيضا كذب غير مُحال . فلأنه قد تَبَيَّن أنه إذا كانت اَ موجودة فتكون بَ موجودة ، وإذا كانت اَ ممكنة تكون بَ ممكنة . وموضوعنا أن اَ ممكنة فـبَ إذن ممكنة ؛ لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشىء الواحد ممكنا وغير ممكن .

فإذ قد حُدِّدتْ هذه الأشياء : — لتكن اَ موجودة فى كل بَ ، وبَ ممكنة فى كل حـَ ، فإذن بالضرورة اَ ممكنة فى كل حـَ ، وإلا فلتكن اَ غير ممكنة

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

فى كل حـَ ، ولتوضـع بـَ موجودة فى كل حـَ ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محـال . فإن كانت اَ غير ممكنة فى كل حـَ وبـَ موجودة فى كل حـَ ، فإن اَ ليس ممكنــة فى كل بـَ . والقياس على ذلك فى الشكل الثـالث . ولكن قد كان موضوعا أن اَ ممكنة فى كل بـَ ، فإذن بالضرورة يمكن أن
٣٤ب تكون اَ فى كل حـَ ، لأنه لمـّا وُضِعَ كَذِبٌ غير محال عَرَضَ منـه محال . وقد يمكن أيضا أن ينتج المحـال بالشكل الأول إذا وضـع أن بـَ موجودة فى كل حـَ ، لأنه إن كانت بـَ موجودة فى كل حـَ واَ ممكنة فى كل بـَ ، فإن اَ ممكنــة فى كل حـَ . ولكن قـد كان موضـوعا أن اَ ليست ممكنة فى كل حـَ ؛ وينبغى أن تُؤْخَذ المقـدّمات الموجودة فى الكل فى غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمانٍ [٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرْسَلاً(١) ، لأن بمثل هذه المقدّمات تُعْمَل المقاييس ، لأنه إن أُخِذَتْ المقـدّماتُ موجودة فى وقت محدود لا يكون قياس ، لأنه ليس شىء يمنـع أن يكون الإنسان وقتا ما موجودًا فى كل متحرك ، إذا لم يتحـرك شىء غيره ، والمتحرك ممكن فى كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن فى شىء من الفرس . وأيضا ليكن الطرف(٢) الأول حيا ، والأوسط متحركا ، والأخير إنسانا ، ولتكن المقدّمات هذه الحدود مثل التى قبلها ؛ فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن

---

(١) مرسلا = بدون تحديد زمانى .

(٢) فوقها : يعنى فى زمان مشار إليه .

الإنسان بالضرورة حىٌّ؛ فهو بَيِّن أنه ينبغى أن يوجد الكلى[(١)] فى زمان مرسل. فلتكن أيضًا الكليةُ السالبة ا َ ب َ، ولتؤخذ ا َ غير موجودة فى شىء من ب َ، ولتكن ب َ ممكنــة فى كل حـ َ ، فإذن ا َ ممكنة ألا تكون فى شىء من حـ َ ، و إلا فلتكن غير ممكنة[(٢)] . ولتوضع ب َ موجودة فى كل حـ َ مثل ما فعلنا آنفا[(٣)] . فإذن ا َ بالضرورة موجودة فى بعــض ب َ . والقيــاس على ذلك فى الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذن يمكن ألا يكون ا َ فى شىء من حـ َ ، لأنه لَمـَّا وضع كذبٌ غيرُ محالٍ عَرَضَ منه مُحالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حَدَّدنا الممكن ، ولكن تكون ا َ ليس بالضرورة فى شىء من حـ َ ؛ لأن هذه نقيضُ المقــدّمة التى وضعت ، لأنه وضــع ا َ بالضرورة فى بعــض حـ َ ، والقياس الذى يكون برفــع الكلام إلى المحال يوجب أبدًا نقيض[(٤)] المقــدّمة الموضوعة . وهو أيضا بَيِّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن ا َ غرابا وب َ مفكرًا و حـ َ إنسانا ، فـ ا َ ليس فى شىء من ب َ ؛ لأنه ليس مفكر واحد غرابًا . وأما ب َ فممكنة فى كل حـ َ لأن المفكر[(٥)] فى كل إنســان . ولكن ا َ بالضرورة ليس فى شىء من حـ َ . فليس إذن النتيجةُ ممكنةً ، ولا

(١) نسخة : للكل موجودا فى زمان مرسل .

(٢) ت : أى بالضرورة أن يكون فى البعض يضع نقيض النتيجة .

(٣) ت : يريد بقوله مثــل مافعل آنفا ، أى نقلها من الممكن إلى الوجودى ، لتكون كذبا غير محال ، كما فعل فى القياس الذى هو من موجبتين .

(٤) تحتها : نقيضة .

(٥) فوقها : التفكر .

أبدًا اضطرارية . وبيانُ ذلك أن يكون ا َ متحركاً و ب َ عالماً و ح َ إنساناً ، فـ ا َ ليس فى شىء من ب َ ، و ب َ ممكنة فى كل ح َ ، والنتيجة [٨٢ ا] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنسانَ واحدًا متحركٌ ، ولا بالضرورة : إنسانٌ ما متحرك . فهو بَيِّن أن النتيجة هى أن ا َ ليست بالضرورة فى شىء من ح َ . وينبغى أن تؤخذ لبيان ذلك حدودٌ غيرُ هذه . فإن صُيِّرَتْ السالبةُ عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا يكون من هذه المقدّمات قياسٌ ألبتةَ . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض فى المقاييس المتقدّمة ، ولتكن ا َ موجودة فى كل ب َ و ب َ ممكنة ألا تكون فى شىء من ح َ . فإذا كانت الحدود على هذه الحال ليس يَعْرِضُ شىءٌ بالضرورة . فإن انعكست مقدّمةُ ب َ ح َ وأُخِذَتْ ب َ ممكنة فى كل ح َ يكون قياسٌ مثل ما تقدّم ، لان حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدّمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدّمتين(١) سالبتين وكانت مقدّمة ا ب َ مطلقة ومقدّمة ب َ ح َ ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدّمات المأخوذة شىء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنةُ يكون قياسٌ . فلتُؤْخَذْ ا َ غير موجودة فى شىء من ب َ ، و ب َ ممكنة ألا تكون فى شىء من ح َ ، فمن هذه ليس يكون شىءٌ باضطرار . فإن أخذت ب َ ممكنة فى كل ح َ إذ كان حقا وتُرِكَتْ مقدّمة ا َ ب َ على حالها ، يكون أيضا القياس القياس الذى تقدّم . فإن وضعت ب َ غير موجودة فى شىء ح َ أو غير ممكنة فى شى منها ، ليس يكون قياسٌ

(١) ص : كانتا كلتى المقدّمتين ...

ألبتة : سالبةً كانت مقــدّمةُ اَ بَ أو[١] موجبة . والحدود التى توجب[٢] ما هو بالضرورة : أبيض وحى وثلج . وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض وحى وقِير . فهو بيِّن أنه إذا كانت الحدود كلية[٣] ، وكانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ ب] المقدّمة التى عند الطرف الأصغر ممكنــة ، يكون قياسٌ أبدا . غير أنه أحيانا تكون النتيجة من المقــدّمات المأخوذة ، وأحيانا إذا انعكست المقــدّمة . وأما متى يكون كلٌّ واحد من هــذين ، ولأى علة ، فقــد قلنا . فإن أُخِذَتْ إحدى المقــدّمتين جزئية ، والأخرى كلية ، وكانت المقدّمة التى عند الطرف الأكبر ممكنة : سالبةً كانت أو موجبــة ، والجزئيــة موجبة مطلقــة ، يكون قياسٌ تامٌّ على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان على ذلك هو كالذى تقدّم .

فإن صُيِّرَتْ المقــدّمةُ عند الطرف الأكبر كليــة ومطلقة غير ممكنــة ، وصُيِّرت المقــدّمة التى عند الطرف الأصغر جزئيــة ممكنة سالبــة ، كانت المقدّمات أو[٤] موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون بالضرورة قياساتٌ غيرُ تامة . إلا أن منها ما يَتَبيَّنُ برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس

٣٥ب المكن ، كمثل ما فعــل فيما تقدَّم من المقاييس . وأما القيــاس الذى يتبين بالانعكاس فهو إذا كانت المقــدّمة التى عند الطرف الأكبر كليــة مطلقة ، وكانت الجزئية سالبةً ممكنة : مثل ما إن كانت اَ موجودة فى كل بَ ، أو غير

(١) فوقها : واجبة . (٢) فوقها : تنتج . (٣) تحتها : الكلية .

(٤) كذا : « أو » ، بدلا من " إما " ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

موجـودة في شيء منـه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حَ ، وارتجعت مقدّمة بَ حَ — في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدّمة بَ حَ جزئية سالبة مطلقة < ف > ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة مطلقة موجبـة[١] : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقِير . وينبغي أن يؤخذ البرهان[٢][٣] من مقدّمات مهملة .

فإن صُيِّرَتْ المقدّمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة — فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياسٌ ألبتةَ . ولا إذا كانت المقدّمات جزئية أو مهملة : ممكنة [١٨٣] كانت أو مطلقة ، يكون قياسٌ ألبتةَ . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما يتقدّم . والحدود التي تنتج نتيجة اضطرارية موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج "ما لا يمكن أن يكون" : فحي وأبيض وثوب . فهو بيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَتْ المقـدّمةُ الكليةُ عند الطرف الأكبر ، أبدًا يكون قياسٌ . وأما إذا صُيِّرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيءٍ ألبتةَ .

---

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدّمات مهملة .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها — وهو : حي — مسلوب من الأصغر — وهو الثلج — من الاضطرار ، — قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدّمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقـدّمات مهملة ، أي تصدّق مع المقدّمة ونقيضها . فلذلك هي غير محدودة ومهملة .

١٦

تأليف الضرورى والممكن فى الشكل الأوّل

فأما إذا كانت إحدى المقــدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنــة ، فإن القياس يكون على نحو ما كان تكون القياسات التى ذكرنا آنفا . ويكون تامًّا إذا صُيِّرَتْ المقدّمةُ الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقــدّمات موجبة : كليةً كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقــدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كليةً كانت المقدّمات أم غير كلية . وينبغى أن يُؤخَذَ الممكن فى النتيجة على نحو ما أُخِذ فيما تقــدّم أوّلا ؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تَجِبُ النتيجة عنه . والذى «ليس هو باضطرار» غير الذى «باضطرار ليس هو» . وهو بَيِّن أنه إذا كانت المقــدّمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة فى كل بَ ، و بَ ممكنة فى كل حَ ، فيكون قياس غير تام :
أن اَ ممكنة فى كل حَ . وأما أنه غير تام فهو بَيِّن من البرهان ، لأنه على نحو ١٣٦ا
ما تبين فيما تقــدّم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضا اَ ممكنــة فى كل بَ ، ولتــكن بَ بالضرورة فى كل حَ ، فيكون من ذلك قيــاسٌ تام [٨٣ب] أن : اَ ممكنة فى كل حَ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدّمات الأولى المــأخوذة فى القياس .

فإن لم تكن المقدّمات متشاكلة فى الكيفيــة ، فلتكن أوّلًا السالبــةُ اضطراريةً بأن تكون ا َ غير ممكنة فى شىء من ب َ و ب َ ممكنة فى كل حـ َ ، فيجب ألا توجد ا َ فى شىء من حـ َ . وإلا فلتوضع ا َ موجودة : إما فى كل حـ َ وإما فى بعضها ، وقـد كان موضوعا أن ا َ غير ممكنـة فى شىء من ب َ ؛ فلأن السالبة تنعكس هو بيّن أن ب َ غير ممكنة فى ا َ و ا َ موجودة فى كل حـ َ أو فى بعضها . فإذن ب َ غير ممكنـة أن تكون فى شىء من حـ َ أو غير ممكنـة فى بعضها . وقـد كان موضوعًا أوّلًا أن ب َ فى كل حـ َ ، وهو بيّن أنه قـد تكون نتيجة قياس لمـا يمكن ألا يكون ، إذ كان قـد وجد نتيجة قياس لمـا ليس هو موجود . فلتكن أيضا المقدّمة الموجبة اضطرارية بأن تكون ا َ ممكنة ألا تكون فى شىء من ب َ و ب َ بالضرورة موجودة فى كل حـ َ ، والقياس فى ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست ممـا(١) ليس هو موجودا ، ولكن ممـا(١) يمكن أن لا يكون ، لأن المقدّمة التى عند الطرف الأكبر هكذا أُخذَتْ . وليس يكون بيان ذلك برفـع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضِعَتْ ا َ غيرَ موجودةٍ فى شىء من حـ َ ، وقد وُضِع أن ا َ ممكنة ألا تكون فى شىء من ب َ فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صُيِّرَتْ المقدّمةُ السالبةُ عنـد الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقـدّم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضا ولا إذا كانتا جميعا سالبتين بعد أن تكون التى عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التى تنتج ما هو

(١) فوقهـا : بمـا .

موجود هى : أبيض وحى وثلج. [١٨٤ ا] وأما التى تنتج ما ليس بموجود، أعنى نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحى وقِير . وكذلك يعرض فى المقاييس الجزئية، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موجودا، أعنى سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت ا َ غير ممكنة أن تكون فى شىء من ب َ و ب َ ممكنة أن تكون فى بعض ح َ ، فإن ا َ يجب أن تكون ليست فى بعض ح َ ؛ لأنه إن كانت ا َ موجودة فى كل ح َ و ا َ غير ممكنة فى شىء من ب َ ، فإن ب َ غير ممكنــة فى شىء من ا َ . وإذا كانت ا َ موجودة فى كل ح َ ، فإن ب َ غير ممكنة فى شىء من ا َ . وإذا كانت ا َ موجودة فى كل ح َ ، فإن ب َ غير ممكنة فى شىء من ح َ ؛ ولكن قد كان موضوعا[1] أن ب َ ممكنة فى بعض ح َ . وأما إذا كانت المقدّمة الجزئية الموجبة فى القياس السالب اضطرارية مثل مقدّمة ب َ و ح َ ، أو كانت الكلية التى فى القياس الموجب اضطرارية كمقدّمة ا َ ب َ ، < ف > ليس تكون النتيجة ٣٦ ب
مطلقة . والبرهان فى ذلك هو البرهان فيما تقدّم . فإن صُيِّرت الكلية عند الطرف الأصغر : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحــدود التى تنتج نتيجة موجبــة اضطرارية هى : حى وأبيض وإنسان . وأما الحــدود التى تنتج سالبة اضطرارية : لحى وأبيض وثوب . وأما الحــدود التى تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقــدّمة

---

(١) ص : موضوع .

الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة : فحى وأبيض وغراب . وأما الحـدود التى تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحى وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التى تنتج نتيجة مطلقة موجبة إذا كانت الكلية موجبة : فحى وأبيض وقُقْنُس . وأما التى تنتج نتيجة غير ممكنـة ، وأعنى سالبة اضطرارية ، : فحى وأبيض وثلج ، وكذلك لا يكون قياسٌ إذا أُخِذَتْ المقدّمات مهملة غير محـدودة أو جزئية . والحـدود العامة التى تنتج نتيجة موجبة : فحى وأبيض و إنسان . وأما التى تنتج نتيجة سالبة : فحى وأبيض وغير متنفس ، لأن الحى فى بعض الأبيـض ، والأبيـض فى بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هى تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال فى الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة فى جميع هذه النتائج . فهو بيّنٌ مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدّمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدّمات ممكنة واضطرارية . غير أنه فى المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما فى المقاييس التى السالبةُ فيهـا اضطراريةٌ فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبـة . وهو بيّن أن هذه المقاييس (١) كلَّها غيرُ تامة ، وأنها تتم بالمقاييس (٢) التى ذُكِرَتْ قبلها .

(١) ت : يعنى المقاييس التى الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

١٧
تأليف الممكن فى الشكل الثانى

وأما فى الشكل الثانى: إذا أخذت كلتا(١) المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ : موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [١٨٥] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتةَ قياسٌ . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس يكون أبدًا . وكذلك أيضا يعرض إذا كانت واحدةٌ اضطراريةً والأخرى ممكنة . وينبغى أن يُفْهم أن(٢) الممكن فى نتائج هذه المقاييس على نحو ما فُهِم .

وينبغى أن نُبَيِّن أن المقدّمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل أنه إن كانت اَ ممكنة ألا تكون فى شىء من بَ ، فليس بالضرورة بَ ممكنة ألا تكون فى شىء من اَ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون بَ فى شىء من اَ فلأن المقدّمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدّمات السالبة: المتضادة منها والمتناقصة ، وكانت بَ ممكنة ألا تكون فى شىء من اَ . فإنه ١٣٧ بَيِّن أن بَ ممكنة أن تكون فى كل اَ ، وذلك كذب ، لأنه ليس — وإن كان المحمول ممكنا فى كل الموضوع — يكون بالضرورة الموضوع ممكنا فى كل المحمول ، فإذن ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضا لأنه ليس بممتنع(٣) إذا أمكن اَ ألا تكون فى شىء من بَ أن تكون بَ بالضرورة ليس فى بعض اَ ، مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون فى شىء من الإنسان ، لأنه

(١) ص : كلتى . (٢) ت : أى نفهم أنه يريد الممكن الذى <هو> لا اضطرارى ، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال . (٣) فوقها : يمتنع .

يمكن أن يكون فى كلهم . وليس هو صدقا[1] أن يقال إن الإنسان يمكن ألا يكون فى شىء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو فى كثير من الأبيض . وقد تبين أولا أن الاضطرارى [٨٥ ب] ليس بممكن . وأيضا ليس يتبين، برفع الكلام إلى المحال، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن بَ يمكن ألا تكون فى شىء من اَ كذبا ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ فى شىء من اَ صدقا ، لأن إحداهما[2] موجبة والأخرى سالبة[3] . وإن كانت هذه حقا ، فإن بَ بالضرورة فى بعض اَ . فإذن : و اَ بالضرورة فى بعض بَ ، ولكن هذا[4] محال » ؛ لأنه ليس إذا كانت بَ ليست ممكنة[5] ألا تكون فى شىء من اَ ، فإن بَ بالضرورة فى بعض اَ . لأن القول أن بَ ليست ممكنة[6] ألا تكون فى شىء من اَ على ضربين : أحدهما أن بَ فى بعض اَ بالضرورة ، والآخر أن تكون بالضرورة ليست فى بعضها، لأن الذى بالضرورة ليس فى بعض اَ ليس فى كل اَ يمكن ألا يكون ، كما أنه ولا الذى فى بعض الشىء بالضرورة هو ممكن فى كله . فإذا كانت القضية بأنه إذا كانت حَ غير ممكنة فى كل دَ فإنها بالضرورة ليست فى بعض حَ كذبا، لأنه قد يجوز < ز > بأن تكون حَ فى كل دَ ، ولكنها فى بعضها بالضرورة . من أجل ذلك قلنا إنها

---

(١) ص : صدق . (٢) ص : أحديهما .
(٣) فوقها : أى متناقضتين . (٤) ت : يعنى هذه الطريق التى ساقت إلى الخلف محال .
(٥) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ... (٦) فوقها : ليس بالإمكان .

غير ممكنة فى كلها . فإذن القول إن الشىء يمكن فى كل الشىء يناقض أنه فى بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس فى بعضه . وكذلك القول أنه يمكن ألا يكون فى شىء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بَيِّن أنه على هذا الممكنِ الذى هو على نحو ماحدّدنا لاينبغى أن توجد(١) النقيضة أن : الشىء [١٨٦] فى بعض الشىء بالضرورة؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس فى بعضه . فإذا أُخِذَ ذلك ليس يَعْرِضُ محالٌ ألبتةَ . فإذن ولا قياس يكون . فهو بَيِّن مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذ قد تبين ذلك ، فلتوضع اَ ممكنة ألا تكون فى شىء من بَ ، وممكنة أن تكون فى كل حَ ، فإذا فُعِل ذلك لايكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدّمة ليس تنعكس؛ ولا بوضع النقيضة أيضا يكون قياس؛ لأنه إن وضع أن بَ ممكنة(٢) فى كل حَ ليس يعرض من ذلك كذب ، لأن اَ يمكن أن تكون فى كل حَ ، ويمكن ألا تكون فى شىء منه . وفى الجملة ، إن كان قياس فهو بَيِّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدّمتين أُخِذَتْ مطلقة . وهو إما أن يكون موجبًا أو سالبًا ، وليس يمكن أن يكون واحدٌ منهما ، لأنه إن وضِع أنه موجب يتبين من الحدود أن ٣٧ب النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضا أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن اَ أبيض وبَ إنسانًا وحَ فرسًا؛ فـ اَ هى ممكنة

---

(١) مهلة النقط تماما فى الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

أن تكون فى أحد الحدين كلية ، وممكنة ألا تكون فى شىء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون فى شىء من حَ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ؛ وهو بَيِّن أن بَ محـال أن توجد فى حَ ، لأنه ولا فرس واحدًا[1] إنسانٌ . وهو أيضا بَيِّن أن بَ ليس يمكن ألا تكون فى حَ ، لأنه بالضرورة : ولا فرسَ واحدًا[1] إنسانٌ .

وقد تبين فيما تقـدّم أن الاضطرارى ليس هو ممكنًا ، فليس يكون إذن قياسٌ . وكذلك يتبين وإنْ غيِّر مكانُ السالبة أو إن أُخِذَتْ[2] كلتا المقدّمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان فى ذلك بهذه الحدود . <و إذا كانت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أى نحو كان تعديل المقدّمات ، كان البرهان بتلك الحدود[3]> .

فهو بَيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدّمتين ممكنتين ، فليس[4] يكون قياسٌ ألبتةَ .

١٨

تأليف الممكن والوجودى فى الشكل الثانى

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة ؛ وكانت الموجبـة مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياسٌ أبدًا : كليةً كانت المقـدّمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم و بتلك الحدود .

(١) ص : واحد . (٢) ص : أخذ كلى .

(٣) الزيادة نقلا عن الأصل اليونانى . (٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقـدّمةُ الموجبة ممكنةً والسالبةُ مطلقــةً ، يكون قياسٌ . و بيان ذلك أن تكون اَ غيرَ موجودةٍ فى شيء من بَ وممكنةً فى كل حَ . فإذا انعكست السالبــة تكون بَ غير موجودة فى شيء من اَ ، و اَ ممكنــة فى كل حَ . فيكون قياس بالشــكل الأول أن بَ يمكن ألا تكون فى شيء من حَ . وكذلك يعرض إن صيرتْ السالبةُ عند حَ . وأما إن كانت (١) كانتا المقدّمتين سالبتين ، وكانت الواحدة (٢) مُمكنةً والأخرى مطلقة ، فانه (٣) ليس يجب عن هــذه المقدّمات شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ أن بَ يمكن ألا تكون فى شيء من حَ كما كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضا الشكل الأول . فإن صُيِّرتا كلتاهما (٤) موجبتين ، ليس يكون قياس . أما الحدود التى تُنتج نتيجةً موجبة مطلقة فهى : صحة وحى و إنسان . وأما التى تنتج نتيجة سالبة : فصحة وفرس و إنسان .

وكذلك يعرض فى المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة : كلية كانت أم جزئية ، <فـ> ليس يكون قياسٌ ألبتةَ . وذلك يتبين كما يتبين فى المقاييس التى قبل هذه و بتلك (٥) الحدود . ١٣٨ ا

---

(١) ص : كلتى .

(٢) فوقها : إحداهمــا .

(٣) تحتهــا : فان .

(٤) ص : كلتيهمــا .

(٥) فوقهــا : بتيك .

وأما إذا كانت المقدّمة السالبة مطلقةً <ف> يكون قياس بالانعكاس، كما كان الأمر فى المقاييس التى قبلُ. وأيضا إن كانت كلتا[1] المقدّمتين سالبتين وكانت الكلية سالبة مطلقة، فإنه ليس يجب عن هـذه المقدّمات المأخوذة شيءٌ باضطرارٍ[2]. فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ، كما يكون فيما تقدّم من المقاييس. فإن أُخِذَتْ المقدّمةُ السالبةُ مطلقةً جزئية، فإنه ليس يكون قياسٌ: موجبةً [١٨٧] كانت المقدّمةُ الأخرى أم سالبة. وكذلك لا يكون قياسٌ إذا كانت كلتا[1] المقدّمتين مهملتين أو جزئيتين: موجبتين كانتا أو سالبتين. والبرهان فى ذلك هو البرهان فيما تقـدّم وبتلك[3] الحدود.

١٩

تأليف الممكن والضرورى[4] فى الشكل الثانى

فإن أُخِذَتْ إحدى المقـدمتين اضطرارية والأخرى ممكنـة، وكانت السالبة اضطرارية، يكون قياسٌ ليس «أنه يمكن ألا يكون» فقط، ولكن[5] "أنه ليس موجودا[6] فيه[7]". فأما إذا كانت الموجبة اضطراريةً فليس يكون قيـاس. وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة فى شيء من بَ

---

(١) ص: كلتى.
(٢) فوقها: كان.
(٣) فوقها: بتيك.
(٤) فوقها: الاضطرارى.
(٥) فوقها: ولكنه.
(٦) ص: موجود.
(٧) ص: ليس.

وممكنة فى كل حـ . فإذا انعكست السالبة تكون(١) ب بالضرورة غير موجودة فى شىء من ا ، وا ممكنة فى كل حـ ، فيكون قياسٌ أيضا بالشكل الأول أن ب ممكنة ألا(٢) تكون فى شىء من حـ . وهو بيِّن مع بيان ذلك أن ب غير موجودة فى شىء من حـ . وإلا فلتوضع ب موجودة فى بعض حـ و ا غير ممكنة فى شىء من ب . فإذن ا غير ممكنة فى بعض حـ ؛ ولكن قد كان موضوعا أن ا ممكنة فى كل حـ . وعلى هذا النحو يتبيَّن ذلك [فـ] إن صُيِّرَتْ السالبة عند حـ . — ولتكن أيضا الموجبةُ اضطراريةً والأخرى ممكنةً ، مثل أن ا يمكن أن لا(٣) تكون فى شىء من ب ، ولتكن ا فى كل حـ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فانه ليس يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأنه قد يَعْرِضُ أحيانا أن تكون ب بالضرورة غير موجودة فى حـ . وبيان ذلك أن تكون ا أبيض ما ب إنسانا ما حـ قُقْنُس ، فالأبيض فى كل قُقْنس بالضرورة ، وممكن ألا تكون فى شىء من الإنسان(٤) ، فالإنسان بالضرورة ليس فى شىء من القُقْنُس . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجةٌ ممكنة ، لأن الاضطرارى ليس هو ممكنا . وأيضا ولا اضطرارية ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين أو(٥) إذا كانت السالبة [٨٧ ب] اضطرارية . وأيضا قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه

(١) تقرأ فى الأصل : فكون ، والفاء مهملة النقط .

(٢) فوقها : يمكن .

(٣) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن ا ممكنة ألا ....

(٤) تحتها : والأبيض إنسان بالضرورة .... (٥) ص : وإما .

للحدود ، وتكون بَ موجودة فى حَ ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون حَ موضوعة لـ بَ وتكون اَ ممكنةً فى كل بَ وموجودة فى كل حَ بالضرورة، مثل أنه إن كانت حَ يقظان، و بَ حَيًّا و اَ متحركا ، فالتحرك فى كل ٣٨ ب يقظان بالضرورة وممكن فى كل حى، وكل يقظان حى . فهو بَيِّن أنه ليست تكون نتيجةٌ سالبةٌ مطلقةٌ من الحدود التى على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحيانا موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السواب تجب، فإذن ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وكذلك يتبين [و] إن حُوِّلت المقدمةُ الموجبة . فإن كانت المقدّمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبدًا إذا انعكست المقدّمةُ الممكنةُ، كما كان يعرض فيما تقدّم. وبيان ذلك أن توجد اَ غير ممكنة فى بَ ، وممكنة ألا تكون فى حَ . وإذا انعكست المقدّمتان حتى تكون بَ غير ممكنة فى شىء من اَ، و اَ ممكنة فى كل حَ يكون الشكل الأوّل . وكذلك إن وضعت السالبة هى مقدّمة اَ حَ . — فإن وَضَعْنا المقدّمتين موجبتين فليس(١) يكون قياسا، لأنه بَيِّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدّمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضا ممكنة سالبة، لأنه قد تكون أحيانا سالبةً اضطرارية، مثل أنه إن وضعت اَ أبيض و بَ قُقْنُس(٢) و حَ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات

(١) ص : ليس .

(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب .

تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن بَ بالضرورة ليس فى شىء من حَ ، فإذًا ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وكذلك يعرض فى المقاييس الجزئية؛ لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياسٌ أبدًا أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدّمة الموجبة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس ألبتة ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين فى المقاييس الكلية [٨٨ ا] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس ،[و] إذا أخذت المقدّمتان موجبتين . والبيان فى ذلك هو ما تقدّم فى المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا(١) المقدّمتين سالبتين وكانت إحداهما(٢) كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شىء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياس كما كان يكون فيما تقدّم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين . والبرهان فى ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحدود . فهو بَيِّن مما قيل أنه إذا وضعت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس(٣) أبدا ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أى سالبة ممكنة ، لكن لما هو غير موجود ، أى سالبة مطلقة . فأما إذا(٤) وضعت الموجبة اضطرارية فلا يكون قياسٌ ألبتةَ . ١٢٩

---

(١) ص : كلتى . (٢) ص : إحديهما .

(٣) فوقها : قياس . (٤) فوقها : وإذا .

(٥) ص : لا .

وهو بيِّن أنه(١) بترتيبٍ(٢) واحدٍ للحدود فى المقاييس الاضطرارية وفى المقاييس المطلقة يكون قياس أو لا يكون. وهو بيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة.

٢٠

تأليف الممكن فى الشكل الثالث

وأما فى الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدّمتان ممكنتين ، أو كانت إحداهما(٣) ممكنة . فإذا كانت المقدّمات ممكنة فبالحَرِىّ النتيجةُ(٤) ممكنةٌ . وكذلك تكون النتيجةُ ممكنةً إذا كانت إحداهما(٥) ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صُيِّرَتْ إحداهما(٦) اضطرارية وكانت موجبة ، فإن النتيجة ليست تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة(٧) كما كانت تكون فيما تقدّم . وينبغى أن يؤخذ الممكن فى النتيجة فى هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أوّلا فيها .

فلتكن المقدّمات أوّلا ممكنة بأن يكون كلا اَ بَ ممكنًا أن يوجد فى كل حَ . فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ ب] جزئية وكانت بَ ممكنة أن توجد فى كل حَ ، فإن حَ ممكنة(٨) فى بعض بَ . فإذن إن كانت اَ ممكنة فى كل حَ و حَ ممكنة فى بعض بَ ، فإن اَ ممكنة فى بعض بَ لأنه يكون

(١) ص : أن . (٢) مهملة النقط كلها فى الأصل .

(٣) ص : إحديهما . (٤) هاتان الكلمتان مطموستان شيئا .

(٥) ص : « إحديهما » ، وفوقها : « الواحدة » .

(٦) ص : إحديهما . (٧) فوقها : ممكنة . (٨) ص : ممكن .

الشكل الأوّل . فإن كانت ا َ ممكنة ألا تكون فى شىء من حـ َ وكانت ب َ ممكنة فى كل حـ َ ، فإنه يجب أن تكون ا َ يمكن ألا تكون فى بعض ب َ ، لأنه يكون أيضا الشكلُ الأوّل بالانعكاس . فإن وضعت المقدّمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما شىءٌ(١) ضرورة . فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقـدّم . لأنه إن كان كلا(٢) ا َ ب َ ممكنًا ألا يكون فى شىء من حـ َ وانعكست المقدّمة الممكنة ، يكون أيضا الشكلُ الأوّل بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أوّلًا على نحو ما كان يكون فى المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون ا َ ممكنة فى كل حـ َ و ب َ ممكنة فى بعض حـ َ ، فيكون أيضا الشكل الأوّل إذا انعكست المقدّمة الجزئية ، لأنه إن كانت ا َ ممكنة فى كل حـ َ و حـ َ ممكنة فى بعض ب َ ، فإن ا َ ممكنة فى بعض ب َ . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة ب َ حـ َ كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدّمة ا َ حـ َ سالبة ، ومقدّمة ب َ حـ َ موجبة ، لأنه يكون أيضا الشكل الأوّل بالانعكاس . فإن صيرت المقدّمتان سالبتين وكانت إحداهما(٣) كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شىء باضطرار . ٣٩ ب
فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدّم .

---

(١) فوقها : عنها .

(٢) ص : كلى .

(٣) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : احديهما .

وأما إذا أخذت المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون اَ بالضرورة فى كل بَ وغير ممكنة فى شىء منها . أما حدود النتيجة الموجبة : لحىّ وإنسان وأبيض . وأما حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض .

[١٨٩ اَ] .

٢١

تأليف الممكن والوجودى فى الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم من ترتيب الحدود . فلتكن أوّلًا المقدّماتُ موجبةً ، ولتكن اَ موجودة فى كل حَ ، و بَ ممكنة أن توجد فى كل حَ . فإذا انعكست مقدّمة بَ حَ يكون الشكلُ الأول وتكون النتيجة أن اَ ممكنة فى بعض بَ ، لأنه حين كانت تكون المقدّمة الواحدة فى الشكل الأول ممكنة ، كانت تكون النتيجة(١) ممكنة . وأيضا إذا كانت مقدّمة اَ حَ سالبة ، وكانت مقدّمة بَ حَ واجبة ، وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه يكون أيضا الشكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى المقدّمتين ممكنة فى هذا الشكل ، تكون النتيجة ممكنة . فإن صُيِّرَتْ(٢) المقدّمةُ السالبةُ ممكنةً عند الطرف الأصغر ،

---

(١) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بَ حَ مطلقة و كانت اَ حَ ممكنة .

(٢) ت : مصلح من السريانى .

أو صيرتا كلتاهما[1] سالبتين ، فإنه يكون من هذه المقدّمات الموضوعة قياس . وأما إذا قُلِبَتْ الصغرى فيكون كما كان[2] يكون فيما تقدّم[3] . فإن كانت إحدى المقــدّمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها[4] كلها تتم بالشكل الأوّل . فإذن هو بيِّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة فى كل حَ ، ولتكن [٨٩ بَ] اَ ممكنة ألا تكون فى بعض حَ . فإذن هو واجبٌ ضرورةً أن اَ ممكنة ألا تكون فى بعض بَ ، لأنه إن كان اَ فى كل بَ بالضرورة ، وكانت بَ موجودة فى كل حَ ، فإن اَ بالضرورة فى كل حَ ، لأن ذلك قد تبــين بدءًا ، ولكن قد كان موضوعا أن اَ ممكنة ألا تكون فى بعض حَ .

فإن أُخِذَتْ المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان فى الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

---

(١) ص : كلتيهما .

(٢) ص : يكون .

(٣) ـتـ : وجدت فى نسخة الفاضل يحيى زيادة فى الحــاشية لم أجدها فى السريانى وهى هذه : " وإن صيرت المقــدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدّم . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها " .

(٤) ص : لأن .

٢٢

تأليف الممكن والضرورى[١] فى الشكل الثالث

فإن كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا[٢] المقدّمتين موجبتين ، فيكون قياسٌ[٣] أبدًا أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبةً اضطراريةً فليس يكون عليها قياس . كما أنه لم يكن عليها قياس فى سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدّمتين أوّلًا موجبتين بأن تكون ا َ فى كل حـ َ بالضرورة ، و ب َ ممكنة فى كل حـ َ ؛ فلأن ا َ بالضرورة فى كل حـ َ ، و حـ َ ممكنة فى بعض ب َ ، فإن ا َ تكون بالإمكان فى بعض ب َ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض فى الشكل الأول . وكذلك يتبين إن وضعت مقدّمة ب َ حـ َ اضطرارية ومقدّمة ا َ حـ َ ممكنة . — فلتكن أيضا إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون ا ممكنة ولا فى شىء من حـ َ ، و ب َ فى كل حـ َ باضطرار ؛ فيكون أيضا الشكل الأول وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [١٩٠ ا] هكذا فى الشكل

---

(١) فوقها : الاضطرارى . (٢) ص : كلتى . (٣) ص : يكون .

الأوّل ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدّمات[1] السالبة اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبــة ممكنة وسالبة مطلقة . و بيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة فى شىء من حَ و بَ ممكنة فى كل حَ . فإذا ارتجعت مقدّمة بَ حَ الواجبة، يكون الشــكل الأوّل وتصير هــذه المقدّمة السالبة فيــه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدّمات فيه هكذا ، كانت اَ غير موجودة فى بعض بَ وممكنــة ألا تكون فى بعضها . فإذن اَ غير موجودة فى بعض بَ . — فإن صــيرت المقدّمة التى عنــد الطرف الأصغر سالبة ، فإنها إن كانت ممكنة تكون قياسا بانعكاس المقدّمة الممكنة، كما كان يكون فيما تقدّم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه قد يعرض أحيانا أن تكون اَ فى كل بَ بالضرورة وتكون أحيانا بالضرورة غير موجودة فى شىء منها . فالحدود التى تجمع نتيجة موجبة كلية هى : فرس ونائم و إنســان نائم . وأما التى تجمع نتيجة سالبة كليــة : ففرس و يقظان و إنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، لأنه إن كانت كلتا[2] المقدّمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة لا مطلقة . ٤٠ ب
وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة . والبرهان فى ذلك هو البرهان فى المقاييس الكلية ، لأنه بالشــكل

---

(١) فوقها : المقدّمة . (٢) ص : كلتى .

الأوّل ضرورةً تتم هذه المقاييسُ . فإذن كما عرض فى تلك المقاييس، كذلك وفى هذه بالضرورة يَعْرِض . فإن صُيِّرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فانها إن كانت ممكنة تكون قياسا بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس تكون قياسا . ويبين ذلك على نحو ما يبين فى المقاييس الكلية وبتلك الحدود .

فهو بَيِّن فى هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون[1]، ومتى لا يكون، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ ب] ممكنة، ومتى مطلقة : وهـذا أيضا بَيِّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتمّ بالشكل الأوّل .

] [تم القول فى تأليف القياسات] [

٢٣

< التطبيق الكلى للأشكال . — الردّ إلى الشكل الأوّل >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التى فى هذه الأشكال تتم بالمقاييس[2] الكلية التى فى الشكل الأوّل وإليها تنحلّ . وأما أن كل قياس فى الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحدٍ من هـذه الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود . وهـذا إما أن يكون كليا أو جزئيا ، وإما أن يكون جزما أو بشريطة . وأما القياس الذى يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذى يكون

(١) ت : أى إذا انعكس صار إلى الشكل الأوّل .

(٢) فوقها : مقياس .

بشريطة . فلنتكلم أوّلًا على المقاييس الجزئية، لأنه إذا تبينت هـذه تبينت المقاييس التى تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفى الجملة المقاييس التى تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن اَ مقول على حـَ أو غير مقول فيجب ضرورةً أن يوجد شىء مقول على شىء . فإن أخذ أن اَ مقولٌ على بَ ، يكون المأخوذ هو المطلوب أوّلًا . — فإن أخــذت اَ مقولة على حـَ و حـَ غير مقولة على شىء، ولا شىءَ مقول عليها ، ولا شىء مقول على اَ ، فإنه لا يكون قياس ألبتــةَ ، لأنه بصفة[1] شىء واحد على شىء واحد لا يعرض شىء باضطرار . فإذن يجب أن تضاف إلى ذلك مقــدّمة أخرى . فإن أخذت اَ مقولة على شىء آخر أو أُخِذَ شىءٌ آخر مقولا على اَ أو على حـَ ، فإنه ليس شىء يمنع أن يكون قياسٌ[2] ؛ ولكنه لا يكون القياس على بَ بهذه المقدّمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على بَ [و] إذا كانت حـَ فى شىء آخر، وذلك الشىء فى آخر ، وذلك أيضا فى آخر ، وكان ذلك غير متصــل بـ بَ . لأنا نقول فى الجملة إنه ولا قياس واحدا[3] يكون ألبتةَ لشىء على شىء إذا لم يوجد بينهما ١٤١ أ
وسيطٌ[4] مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسَل[5] من مقدّمات .

---

(١) صفة = حمل . (٢) ص : قياس .

(٣) ص : واحد . (٤) فوقها : وسط .

(٥) ت : أى القياس المطلق إنما يكون من المقــدّمات . وأما القياس الذى على الشىء بعينه من أى شىء كان فإنما يكون من المقدّمات التى على ذلك الشىء من أى شىء كان . وأما القياس الذى ليس بشىء بعينه على شىء بعينه فمن المقدّمات التى لهذا على هذا .

فأما القياس الذى على هذا الشيء فمن المقدّمات التى على ذلك الشيء [١٩١] .

وأما القياس الذى لهذا الشيء على هـذا الشيء فمن المقدّمات التى لهذا على هذا . فمحالٌ أن توجد مقدّمة على ب َ إذا لم يوجد شيء مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضا مُحال أن توجد مقدّمات ا َ ب َ على حـ َ إن لم يوجد شيء واحد مشتركا لهما، ولكن لكل[1] واحد منهما[2] أشياء[3] يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذن ينبغى أن يؤخذ شيء واحدٌ وسيطًا بينهما يكون مُوَصِّلا للصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورةً أن يوجد شيء مشتركا لهما — وذلك يمكن على ثلاث جهات، لأنه يكون إما بأن يحمل ا َ على حـ َ و حـ َ على ب َ ؛ أو بأن تحمل حـ َ على كلتيهما[4] ، أو بأن تُحمَل كلتاهما

---

(١) ت : يعنى أن يكون لكل واحد من الحـدين فى المقدمة ما يقال عليـه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصـة دون الآخر، ولا يكون أيضا مايحمل على أحدهما موضـوعا للاخر، ولا الموضوع لأحدهما محمولا على الآخر .

(٢) فوقها : منها .

(٣) فوقها : شيئا .

(٤) ص : كلتيهما . — ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تتبين أن الحيوان على كل إنسان، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما يفعل فى برهان الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود فى بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هـذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فنأخذ مقدمة مقرّ (ص : مقرور) بها وهى الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج لهـا من : الحيوان غير موجود فى بعض الإنسان، وموجود فى كل ناطق — من الضرب الرابع من الشكل الثانى — : الناطق غير موجود فى بعض الإنسان — وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمى . والمطلوب الأول لمـا بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

على حـَ ، وكأن ذلك هو الأشكال التى ذكرنا . فهو بَيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هـذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن اَ على بَ ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التى تكون كما يكون بوسط واحد .

وهو بَيِّن أن المقاييس الجزئية بالأشكال التى ذكرنا تتم . وأما المقاييس التى برفع الكلام إلى المحال فإنما(١) تتم بواحدة من هـذه الأشكال . فهو بَيِّن مما نقول : كل المقاييس التى تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جَزما(٢) ، وأما المطلوب الأول فتوجبه شرطًا إذا عرض شيءٌ مُحال بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساويا للعدد الفرد . فالذى ينتج جزما هو أن الزوج مساوٍ(٣) للفرد . وأما الذى يتبين شرطا فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك ، لأنه يجب عن نقيضه هـذا القولُ الكذب ، لأن هـذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذى يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة . فإذن القياس جزما يكون على الكذب فى المقاييس التى ترفع إلى المحال . وأما المطلوب الأول [٩١ ب] فيتبين(٤) شرطا . وقد قلنا فيما تقدم إن المقاييس الجزمية بهـذه الأشكال تكون ، وكذلك تكون سائر

(١) ص : إنما .

(٢) ت : أما قوله جزما ، فمعنى ذلك نتيجة بقياس جزمى ، أى حملى ؛ ومعنى الكذب .

(٣) ص : مساوى . (٤) فوقها : فيبين .

المقاييس الشرطية كلها ، لأنه فى هذه الشرطية كلها على المقدّمة المحولة فيها
٤٠ أبدا يكون القياسُ الجزم . وأما المطلوب الأوّل فإنه يجب إما عن اصطلاح
٤١ ب و إما عن شريطة أخرى . فإذا كان ذلك حقا فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التى ذكرنا . وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل قياس إنما يتم بالشكل الأوّل وينحل إلى المقاييس الكلية .

٢٤

< الكيف والكم فى المقدمات >

وإنه ينبغى أن يكون فى كل قياس مقدّمة موجبة ومقدّمة كلية(١)؛ لأنه بلا مقدّمة كلية [و] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون — غير أنه ليس على المطلوب ، وإما أن تكون المقدّمة نفسها فى المطلوب ، — فليكن الشىء المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد فى قوله : "كل" — ليس يكون قياسا . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التى سبقته فإنه لا يكون قياسا على الشىء المطلوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقد استعمل الشىء المطلوب مقدّمة . وبيان ذلك فى الأشكال أكثر، مثل أن زاويتى المثلث المتساوى الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنُخْرِج إلى المركز خطى ا َ بَ . فإن أخذ أحدٌ

---

(١) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التى ذكرها ها هنا ، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء فى جميع الأشكال ؛ وأفسد ذلك بإلزامه كل ولا واحد .

زاوية اَ + حَ مساوية لزاوية حَ + دَ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضا إن أخذ زاوية حَ مساوية لزاوية حَ من غير أن تأخذ الزاوية(١) كلها التي تقطعه الدائرة ، وإنه إذا أخذ(٢) من زوايا متساوية تبقى منها زوايا متساوية وهى هـ(٣) <و> دَ فإنه قد تقدّم فى قوله المطلوب الأوّل. فهو إذن بيّن(٤) أنه فى كل قياس ينبغى أن تكون مقدّمة كلية وأن الشىء الكلى من مقدّمات كلية يتبين ، فإن الجزئى قد يتبين من مقدّمات كلية ، وقد يتبين من مقدّمات بعضها كلية وبعضها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة كلية [١٩٢ اَ] فينبغى أن تكون المقدّمات كليــة . وإن كانت المقدّمات كليــة فقد يمكن ألا تكون النتيجة كليــة . وهــو بيّن أن فى كل قياس إما أن تكون كلتا(٥) المقدّمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهــة بالنتيجة ، أعنى ليس فى أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفى أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغى

---

(١) ت : قال أبو بشر : إنمـا يريد أن كل الزوايا التى فى النقطة من الدائرة متساوية .

(٢) ت : تبين أن زاويتى هـَ دَ وهما على قاعدة مثلث اب و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا انصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبقى الباقيــة متساوية . وذلك أن الزاوية التى يحيط بهـا خط اَ وَ هو أحد قطرى الدائرة ، والقوس التى تقــدرها من الدائرة وهى التى عنــد مساوية للزاوية التى عند ب التى يحيط بها قطر ب والقوس التى تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهى دَ وهى التى تحيط بهـا قاعدة مثلث اب وقوس دَ حَ وزاوية اَ حَ وهى التى تحيط بهـا أيضا قوس ا وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا هـَ دَ ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أى نقص . (٤) ص : أن . (٥) ص : كلتى .

أن نتفقد سائر الصفات[١] . وهو بَيِّن متى يكون قياس مرسلا[٢] ومتى لا يكون[٣]، ومتى يكون ناقصا ومتى يكون تاما ، وأنه إذا كان قياس فبالضرورة تكون الحدود على نحوٍ من الأنحاء التى ذكرنا .

٢٥

< تعيين عدد الحدود والمقدّمات والنتائج >

وهو بَيِّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر < و > إن لم تكن النتيجة الواحدة تتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تتبين[٤] بمقدمتى ا ب و بمقـدمتى حـ ء أو بمقدمتى ا ب وبمقدمتى ا حـ ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون لأشـياء واحدة أوصافٌ كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن

٤٢ ا المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضـا إذا أُخِذَتْ كل واحدة من مقدمتى ا ب بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة ا بمقدمتى ء هـ وأيضا مقـدمة ب بمقدمتى ز ث أو تؤخذ المقـدمة الواحدة التقاطا[٥] والأخرى قياسا . لكن وعلى هـذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة

---

(١) ت : يعنى الممكن الذى ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوى .

(٢) ت : يعنى القياس العام من أى الأشكال كان الذى يعم التام والناقص .

(٣) ت : أى ليس على شىء لغيره قياس مطلق .

(٤) ت : المقاييس التى أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان بأبيض ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

(٥) التقاطا = بالاستقراء .

وهى ا َب َ حـ َ . فإن كانت هـذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس واحد ، فإنه على هـذه الجهة يمكن أن تكون نتيجةٌ واحدة بحـدود كثيرة . وأما على نحو ماتنتج ا َ حـ َ من ا َ ب َ فمحال ، و إلا فلتكن هـ َ منتجة من ا َ ب َ حـ َ د َ . فإذن بالضرورة ينبغى أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبيّن أولًا أنه إذا كان قياسٌ فبالضرورة تكون المقدمات هكذا . فلتكن ا َ و َ ب َ على هذه النسبة ، فإذن تكون منها نتيجة إما هـ َ و إما إحدى حـ َ و د َ أو شىء آخر غير هذه [٩٢ ب] . — فإن كانت النتيجة هـ َ فإن القياس يكون من مقدمتى ا َ ب َ . و حـ َ د َ أيضا ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضا منهما نتيجة : وهى إما هـ َ و إما إحدى ا َ ب َ و إما شىء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة هـ َ أو إحدى ا َ ب َ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط(١) كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هـ َ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة حـ َ إلى د َ نسـبة يكون منها قياسٌ ، فإن أحدهما يكون باطلا ، اللهـم إلا أن تكون مأخوذةً من أجل شىء ما مثل التقاطٍ(٢) أو ستر النتيجة ، أو من أجل شىء آخرُ مشاكلٍ لهذه . — فإن كانت من مقدمتى ا َ ب َ نتيجةٌ غير هـ َ ، ومن مقدمتى حـ َ د َ إما إحدى ا َ ب َ أو شىء غيرهما ، فإن المقاييس تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعا أن يكون القياس على هـ َ .

(١) فوقها : بحدود . (٢) التقاط = استقراء .

فإن لم يكن من مقدمتى حـ ءَ نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلًا والآخر يكون قياسا على المطلوب الأوّل .

فإذن هو بَيِّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذ كان ذلك بَيّنا فإنه بَيِّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن الثلاثة الحدود هى مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شىءٌ لتتميم القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بَيِّن أن أى قول قياسى لا تكون المقدمات التى بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجا (١) . وذلك أن بعض النتائج التى ذُكِرَتْ قبلُ قد يجب ضرورةً أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألا يوجب شيئا

٤٢ ب باضطرار أو يكون فيه شىء لا يُحتاج إليه فى بيان المطلوب . فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها فى المطلوب الأوّل ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات فى العدد . فإذا أنتج [٩٣ ا] الشىء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل ا ب بأوساط حـ ء فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحدا ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون فى الوسط أو خارجًا منها . وعلى كلتا (٢) الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحدٍ أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبدا أزواجا والحدود أفرادًا ، لكنها قد

(١) فوقها : أى اثنين .

(٢) ص : كلتى .

تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجا ، فإن الحدود أفراد . وإذا كانت الحـدود أزواجا فالمقدمات أفراد، لأن مع زيادة حد تزيد مقـدمة أينما وُضِعَ الحـد . فإذًا إن كانت المقدمات أزواجا والحدود أفرادا وزيد عليها حد، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود والمقدمات كما كانت المقاييس الأُخَر[1]، لأنه إذا زيد حد واحد، تزداد النتائج أقـل من الحدود المتقدمة قبـل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحـد المزادِ ومن الحد الأخير الذى قبله نتيجةٌ . وأما منه ومن سائر الحدود الأُخَر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزاد دَ على حدود اَ بَ حَ . فإنه إذا زيد يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة اَ دَ ونتيجة بَ حَ ؛ وكذلك وفى سائر هـذا ، إذا زيدت تحت حَ . فإن جعلت فوق اَ حدثت نتيجة دَ بَ و دَ حَ . وإن جعلت بعـد اَ حدثت نتيجة اَ بَ ونتيجة دَ بَ وكذلك الحدود . فإن[2] زيد[3] الحدُّ فى الوسط، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياسًا ماخلا حدًّا واحدا[3]، فإنه لا يعمل معه قياسًا . فإذن النتائج تكون تتكثر أكثر من الحدود ومن المقدمات .

---

(١) فوقها : يعنى البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقين > (فى الأصل : المضروب عليه بجرة) لم يوجد فى السريانى بنقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

٢٦

< أنواع القضايا التى تثبت أو تبطل فى كل شكل >

فلأن الأشياء التى عليها تكون المقاييس هى عندنا [٩٣ ب] موجودة، وأيما منها فى كل شكل وعلى كم ضرب يتبين، فإنه أيضا بَيِّن لنا أىُّ المطلوب يكون القياس فيه صعبا، وأيما يكون القياس فيه هينا.

لأن الذى يتبين فى أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذى يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب . والكلى الموجب يتبين بالشكل الأول فقط، و، بذلك < الشكل >، على ضرب واحد . وأما الكلى السالب فيتبين بالأول والثانى : بالأول على ضربٍ واحد ؛ وأما بالثانى فعلى ضربين . وأما الجزئى الموجب فيتبين بالشكل الأول والثالث : أما بالشكل الأول فعلى ضربٍ واحد؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئى السالب فإنه يتبين فى كل الأشكال، إلا أنه يتبين فى الشكل الأول على ضرب واحد، وأما فى الثانى فعلى ضربين، وأما فى الثالث فعلى ثلاثة أضْرُب .

٤٣ ا فهو بَيِّن إذاً أن إيجاب الكلى الموجب صعب جدا، وإبطاله هَيِّن . وبالجملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلى أو سالب جزئى يبطل أنه موجب كلى . والسالب الجزئى يتبين فى كل الأشكال . وأما السالب الكلى ففى شكلين . وكذلك يعرض فى إبطال السالب الكلى ، لأنه إن تبين أن المطلوب كُلّى موجب أو جزئى موجب، يبطل أنه كلى سالب . وبيان ذلك كان فى شكلين . وأما إبطال

الجزئيات فعلى ضرب واحد، إما بأن نبين أن المطلوب كلى واجب وإما كلى سالب . وأما إيجاب المطلوبات الجزئية فسهل[1] ، لأنها تتبين فى أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالجملة ، لا ينبغى أن نغفل أن الإبطال قد يكون ببعضها لبعض ، أى إبطال كلى بإيجاب الجزئى ، وإبطال الجزئى بالكلى . وأما إيجاب الكلى فمحالٌ أن يكون بإيجاب الجزئى . وأما إيجاب الجزئى فإنه يكون من إيجاب الكلى . وفى ذلك ما يتبين أن الإبطالَ أسهلُ من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حَدٍّ وكم مقدمة ، وكيف ينبغى أن تكون نسبتها ؛ وأيضا أى مطلوب يتبين فى أى شكل ، وأيّما فى أشكال كثيرة ، وأيّما فى أشكال قليلة .

٢٧

<قواعد عامة للأقيسة الحملية>

الفصل الثانى

على اكتساب المقدمات

فينبغى الآن أن نقول كيف نكتسب أبدًا للشىء المطلوب الموضوع مقاييسَ ، وبأى سبيل نأخذ أوائل كل شىء ؛ لأنه ليس ينبغى أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغى لمن علمها أن تكون له قوةٌ على أن يعملها .

---

(١) فوقها : فهين .

فالأشـياء كلها منها ما لا يقال على شيء ألبتـةَ قولاً حقيقيا كليا مثـل <قِليون>(١) وقْلياس وكل شيء جزئى محسوس وأشياء أخر تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضا . ومنها ما يقال على آخر و يقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحى على الإنسان؛ وهو بَيِّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعَرَض ، لأنّا قد نقول أحيانا ذلك الأبيض سـقراط وذلك الجائى قَلْياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك فى هذا الوقت موضوعا أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليـه مقولٌ آخر إلا على جهـة الرأى المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على أُخَر، ولكن تُقال عليها أُخَر . وأما الأوساط فيمكن فيها الجهتان(٢) ، لأنها تقال على أُخر و يقال عليها أُخر . وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

٤٣ ب فينبغى أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة : بأن يؤخذ المطلوب أولا فيوضع و يُنْظَر: [٩٤ ب] ما حدود الشيء وخوّاصه ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضا تلك التى يلحقها الشيء وكل مالا يمكن أن يؤخذ فى الشيء . وأما الأشياء التى لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغى أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع . و ينبغى أن نُميز(٣) أيما من اللوحق يقال بماذا ، وأيما منها

---

(١) الزيادة عن الأصل اليونانى وناقص فى المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين . (٣) تحتها : نقسم .

خواص للشيء، وأيما منها يقال مع الشيء بالعَرَض . وينبغى أيضا أن نميز أيما من هذه يقال بالرأى المحمود[1]، وإيما منها يقال بالحقيقة، لأنه كلما أكثر أحدٌ من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له فى وجود النتيجة . وكلما أكثر من اكتساب الحق كان أجدر له فى أن يبرهن . وينبغى أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئى، ولكن اللاحقة لكل الشيء، مثل أنه لا ينبغى أن نختار ماهو لاحق لإنسان ما ، ولكن ماهو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهملة، فإنه غير بَيِّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بانَ أنها كلية . وكذلك ينبغى أن نختار الأشياء الكلية التى يلحقها الشيء من أجل العلة التى قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغى أن يؤخذ كله لاحقا مثل أن الإنسان يلحقه كل الحى، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغى أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلا وكما هو جارٍ[2] فى القول، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حى وأن العدل هو كل خير: ولكن ينبغى أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذى ينبغى أن تؤخذ لواحقه محاطًا بشيء[3]، فإنه لا ينبغى أن ينظر فى أن الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هى لاحقة بالمحاط، لأن كلَّ ما لحق الحى فهو لاحقٌ للانسان . وكذلك مالا يلحق الحى . وينبغى أن تؤخذ

---

(١) فى الهامش بنفس القلم : « نسخة : بالظن » .

(٢) ص : جارى .

(٣) فوقها : بشيء .

خواص كل شىء لأن للنوع خواصَّ[1] دون الجنس ، لأنه بالضرورة فى سائر الأنواع الأُخَر تؤخذ خواص . ولا ينبغى أن ينظر : هل الشىء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحى محيطا [٢٩٥] بالإنسان فهو لاحقٌ لكل ما يلحقه الإنسـان ، بل هو أَوْلىٰ أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغى أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشىء الذى هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها و إما بعضها ، لأن نتيجة كل شىء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغى أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياسٌ ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

٢٨

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط فى الحمليات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئا محمولا على شىء كله ، فإنه ينبغى أن ينظر فى موضوعات المحمول التى يقال عليها المحمول فى لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئا واحدا ، فبالضرورة يقال المحمول على كل الموضـوع . فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبه كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغى أن نأخذ الموضوع لكلا[2] الطرفين . فإن كانا شيئا واحدا ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر فى بعض الطرف الأصغر . ٤٤ ا
فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال على شىء من الموضوع ، فإنه ينبغى

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

أن ننظر فى لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون فى المحمول أو بالعكس : أعنى أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون فى الموضوع وفى لواحق المحمول . فإن كان بعض هذه شيئا أحدا على أى الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شىء من الموضوع ، لأنه يكون أحيانا القياس الذى فى الشكل الأوّل وأحيانا القياس الذى فى الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولًا على بعض الموضوع ، فإنه ينبغى أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون فى المحمول . فإن كان بعض هذه شيئا أحدا ، فإن المحمول بالضرورة ليس فى بعض الموضوع . ويتبين كل واحدٍ مما قلنا بيانا أكثر هكذا(١) : لتكن لواحق اَ <هى> بَ [٩٥ب] وموضوعاتها حَ ، وما لا يمكن أن يكون فى اَ فليكن دَ . وأيضا لتكن لواحق هـَ <هى> زَ وموضوعاتها ىَ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثَ ؛ فإن أصبت من حَ و زَ شيئا واحدا(٢) ، فإن اَ بالضرورة يكون فى كل هـَ ، لأن زَ فى كل هـَ و اَ فى كل حَ ، فإذن اَ فى كل هـَ . فإن أصبتَ من حَ و ىَ شيئا واحدًا فإنه بالضرورة يكون اَ فى بعض هـَ ، لأن اَ موجودة فى حَ و هـَ فى كل ىَ . فإن أصبتَ من زَ و دَ شيئا واحدا ، فإنه يجب أن تكون اَ غير موجودة فى شىء من هـَ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و زَ دَ هما شىء أحد ، فـ اَ غير موجودة فى شىء من دَ و دَ هى فى كل هـَ . وأيضا إن أصبت من بَ و ثَ شيئا أحدًا فإن اَ تكون غير موجودة فى شىء من

(١) فوقها : على هذا المثال . (٢) فوقها : أحدا .

هـَ ، لأن بَ موجودة فى كل اَ وغير موجودة فى شىء من هـَ ، لأن بَ هى ثَ . وقد كانت ثَ غير موجودة فى شىء من هـَ . فإن أصبت من بَ و ىَ شيئا أحدا ، فإن اَ تكون غير موجودة فى بعض هـَ ، لأنها غير موجودة فى ىَ . وذلك لأنها ولا فى دَ موجودة و ىَ موضوعة له . فإذن اَ غير موجودة فى بعض هـَ . فإن أصبت من ىَ و بَ شيئا أحدا فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن ىَ تكون موجودة فى كل اَ ، لأن بَ موجودة فى كل اَ وأما هـَ فموجودة فى كل ىَ[1] ، لأن ىَ هى بَ . وأما اَ فإنها ليس بالضرورة فى كل هـَ ، ولكنها فى بعضها بالضرورة من جهة أن الكلية الموجبة ترتجع جزئية .

فهو بَيِّن أنه ينبغى أن نتفقد ما ذكرنا فى حَدّى كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغى أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جدًّا ، مثلما إذا قصدنا إلى [٩٦ ا] لواحق هـَ فهو أَوْلى أن ننظر فى وَ[2] دَ من أن ننظر فى دَ[3] فقط . وإذا نُظِر فى لواحق[4] اَ فهو أَوْلى أن ننظر فى وَ حَ من أن ننظر فى حَ ، لأنه إن كانت اَ موجودة فى وَ دَ ٤٤ب
فإنها وفى زَ موجودة ، وفى هـَ . فإن كانت اَ ليست لاحقة لـ وَ دَ فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ دَ .

---

(١) فوقها : بَ . (٢) فى الهامش بالأسود : « مثل : الحى » .

(٣) فى الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) فى الهامش بالأسود : « يعنى بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

وكذلك ينبغى أن نتفقد فى الأشـياء التى يلحقها الشىء < اَ > ، لأنه إن كان لاحقا له أوائل، فإنه لاحقٌ لمـا تحت ذلك؛ وإن كان ليس لاحقا للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقًا لمـا تحتها .

وهو بَيِّن أن النظر يكون فى الثلاثة الحدود والمقدّمتين . فإن المقاييس كلها تكون فى الأشكال التى ذُكِرَتْ . لأنه يتبين أن اَ موجودة فى كل هـَ إذا أخذ شىء من حـَ و زَ شيئا واحدا[(١)] . ويكون هذا المأخوذ الحد الأوسط وتكون الأطراف اَ و هـَ : فيكون الشكل الأول . — ونتبين أن اَ موجودة فى بعض هـَ إذا أخذ من حـَ و ىَ شيئا واحدا : ويكون ذلك فى الشكل الثالث، ويكون الحد الأوسط ىَ . — ويبين أن اَ غير موجودة فى شىء من هـَ إذا أخذ دَ و زَ شيئا واحدا؛ ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل والثانى : أما الشكل الأوّل فلأن اَ غير موجودة فى شىء من زَ إذ كانت ترتجع السالبة و زَ موجودة فى كل هـَ ؛ وأما الشكل الثـانى فلأن دَ غير موجودة فى شىء من اَ وموجودة فى كل هـَ . — ويتبين أن اَ غير موجودة فى بعض هـَ إذا كان زَ ىَ شيئا واحدا، — وذلك الشكل الثـالث، لأن اَ تكون غير موجودة فى شىء من ىَ وتكون هـَ موجودة فى كل ىَ .

فهو إذن بَيِّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنمـا تكون بالأشكال التى ذكرت، وأنه لا ينبغى أن نختار فى اكتساب المقدّمات ما يلحق كلا[(٢)] الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياسٌ ألبتةَ، لأنه فى الجملة ليس يُوجَب

(١) فوقها : أحدا . (٢) ص : كلى .

شىءٌ من لواحق الطرفين، ولا يمكن أن يُسْلَب شىءٌ من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغى أن يكون الحد الأوسط موجودا فى الواحد وغير موجود فى الآخر.

وهو بَيِّن أن سائر النظر الذى فى الاختيار غير نافع فى أن يعمل قياسا : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئا واحدا(١) ، وإذا كانت موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون فى هـَ شيئا واحدا . وأيضا إن كان مما لا يمكن أن يكون فى كل واحد منهما شىء أحد فإنه لا يكون قياسٌ عن ذلك . — لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئا أحدا مثل بَ زَ، يكون الشكل الثانى وتكون مقدّماته موجبة . — فإن كانت موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون فى هـَ شيئا واحدًا مثل حَ ثَ ، فإنه يكون الشكل الأوّل وتكون المقدّمة الصغرى فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون فى واحد منهما شيئًا أحدًا مثل دَ ثَ فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما فى الشكل الأول و إما فى الشكل الثانى . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وهو بَيّن أنه إنما ينبغى أن يؤخذ فى النظر شىء واحد ؛ وأنه ليس ينبغى أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولًا فإن النظر إنما يكون من أجل الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغى أن يؤخذ مختلفا ، ولكن شيئا
١٤٥ ا واحدا . وأما بعد ذلك فإنه أى قياس عَرَض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون فى شىء أحد ، فإن ذلك القياس ينحلّ إلى أحد هذه الأنحاء التى ذكرنا ، [٩٧ ا] مثل أنه إن كانت بَ و زَ أضدادا وغير

(١) فوقها : أحدا .

ممكنة أن تكون فى شى واحد. فإنه يكون قياس عن ذلك أن اَ غير موجودة فى شىء من هـَ . فإذن بالضرورة تكون بَ وثَ شيئا أحدا . وأيضا إن كانت بَ ىَ لا يمكن(١) أن يكون فى شىء أحـد فإنه يكون قياسا أن اَ غير موجودة فى بعض هـَ ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثانى لأن بَ موجوة فى كل اَ وغير موجوده فى شى من ىَ . فإذن بالضرورة تكون ىَ وثَ شيئا أحدا ، لأنه لا فرق بين أن تكون بَ و ىَ غير ممكنـة فى شىء واحد وأن تكون ىَ و دَ شيئا واحدا ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون فى هـَ .

فهو بَيّن أن من هـذا النظر ليس يكون قياسٌ(٢) ألبتة ، لأنه إن أخذت بَ ودَ أضدادًا فإن القياس إنمـا يكون بأن بَ وثَ شىء أحد . ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم فى غير الطريق الاضطرارية من جهة أنهم يعقلون أن بَ و ثَ شىء أحد .

(١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون فى شىء أحد — جمع به جميع المتقابلات ، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها فى شىء أحد . وحقا إن القياس على أن اَ موجودة فى بعض هـَ يكون فى الشكل الثانى فى الضرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت بَ و ىَ التى هى موضوع هـَ متقابلتين ، ومن البين أن ىَ إذا كانت أخص من هـَ فهى غير موجودة فى بعض هـَ . وكل مباين ل هـَ أى مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمى ثَ ، فيكون حينئذ بَ وثَ شيئا أحدا وبَ هى محمول اَ وتَ هى مباينة لـ هـَ : إلا أن مباينتها جزئية . فقد تقوّمت لنا مقدّمتان : إحداهما القابلة بَ على كل اَ ، والأخرى بَ التى هى ثَ غير موجودة فى بعض هـَ . وهـذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثانى . والنتيجة كما قال أن اَ غير موجودة فى بعض هـَ .

(٢) ت : يعنى الاضطرارى فى هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضدادا ليس تحته نتيجة ، هى أن يضع الحدود على الفصل الأوّل محمولة وموضوعة ، ممكن بقياس آخر يوجبه ذلك .

٢٩

< تفقد الأوسط فى المقاييس التى ترفع إلى المحال ، وفى المقاييس الشرطية، والمقاييس ذوات الجهة >

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التى ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما تكون باللواحق التى للطرفين و بالتى يلحقها الطرفان . والنظر فى القياس الجزمى والرافع إلى المحال واحد : لأن الشىء الذى يبين جزما يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال و بحدود واحدة ، والذى يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزما : مثل أن ا غير موجودة فى شىء من هـ . و إلا فلتكن موجودة فى بعضها . ولأن ب موجودة فى كل ا ، و ا موجودة فى بعض هـ ، فإن ب موجودة فى بعض هـ ، ولكن كانت ب غير موجودة فى شىء من هـ . — وأيضا أن ا موجودة فى بعض هـ . لأنه إن كانت ا غير [٩٧ ب] موجودة فى شىء من هـ ، وكانت هـ موجودة فى كل ى فإن ا غير موجودة فى شىء من ى ، ولكن قد كانت موجودة فى كل هـ ا . — وكذلك يعرض فى سائر المطلوبات ، لأنه أبدًا يكون فى جميع المطلوبات البيانُ الذى يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون فى كل مطلوب للذى نقيس جزما أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا(١) البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن ا غير موجودة فى شى من هـ ، لأنه إذا صُيِّرت

(١) ص : كلى .

موجودة فى بعضها كانت بَ موجودة فى بعض هـَ ، وذلك محال . فإن
أخذت بَ غير موجودة فى شىء من هـَ وموجودة فى كل اَ ، فإنه يتبين ٤٠
جزمًا أن اَ غير موجودة فى شىء من هـَ . وأيضا أن يتبين جزما أن اَ غير ٤٥ب
موجودة فى شىء من هـَ ، فإن ذلك أيضا يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وضعت اَ موجودة فى بعض هـَ . وكذلك يعرض فى سائر المطلوبات لأنه يجب فى كل المقاييس التى تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حدٌّ آخر مشترك للقياس الجزمى والرافع إلى المحال . فإذا ارتجعت(١) هذه المقدّمة وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزميًا وبتلك الحدود بعينها التى بها يكون القياس الرافع إلى المحال، لأن القياس الجزمى ينفصل من الرافع إلى المحال بأن كلتا(٢) المقدّمتين توجد فى الجزمى حقا . وأما فى الرافع إلى المحال فإن الواحدة توجد كذبا .

وسنبين ذلك فيما نستأنف بيانا أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بَيّنا أنه فى أشياء واحدة ينبغى أن ينظر القائس(٣) جزما والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما فى سائر المقاييس الشرطية مثل التى تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون فى [١٩٨ ا] المقدّمات الشرطية منها ، ولكن فى القول المحوّل . والنظر

(١) ت : معنى ارتجعت ، أى أخذت نقيضها الذى كان أولا قبل أن أقلبه إلى الكذب .

(٢) ص : كلى .

(٣) فوقها : المقيس .

فى ذلك يكون على نحو ما يكون فى المقايس الجزمية . وينبغى أن نتفقد ونقسم[1] على كم ضرب تكون المقاييس الشرطيـة . فعلى هـذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر فى الأشياء الجزئيـة ، لأنه إن كانت حـَ و ىَ شيئا واحدًا ، وكانت هـَ موجودة فى ىَ فقط ، فإن اَ موجودة فى كل هـَ . وأيضا إن كانت دَ و ىَ شيئا واحدا وكانت هـَ مقولة على ىَ فقط ، فإن اَ غير مقولة على شىء من هـَ . فهو بَيّن أنه على هذه الجهة ينبغى أن ننظر . وعلى هـذا النحو يكون النظر فى الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر فى قيـاس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحـدود واحدة فى الترتيب يكون . وينبغى أن يؤخذ فى الأشياء الممكنـة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبيّن أن بهذه يكون قياسُ الممكن . وكذلك فى سائر الصفات .

فهو بَيّن ممـا قيـل أنه ليس فقط بهـذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، لكن ومحال أن تكون بغيرها ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنمـا يكون بواحد من الأشكال التى ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الملحوقة ، لأن من هذه تكون المقدّمات

٤٦ ا واكتساب الحـد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس بأشـياء أخر [٩٨ ب] .

---

(١) = نميز .

٣٠

< البحث عن الأوسط فى الفلسفة وسائر العلوم والصناعات >

أما المأخذ فى أشياء كلها فواحد ، أعنى فى الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغى أن يعرف فى كل مطلوب الأشياءُ الموجودة فى الشىء والتى فيها يوجد الشىء، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك فى ثلاثة حدود . ويكون النظر فى السلب على نحوٍ ما ، وفى الإيجاب على نحوٍ آخر . أما الحقيق ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدّمات المأخوذة من الرأى المحمود .

وقد قيلت فى الجملة أوائل المقاييس كيف هى ، وعلى أى نحوٍ ينبغى أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة فى الإيجاب والسلب ، ولا فى الإيجاب(١) على الكلى أو على الجزئى ، وفى السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكى نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغى أن نختار فى كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدّمات(٢) خاصة مثلما إن كان المطلوب خيرا أو علما ، فإن أكثر المقدّمات فى كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج فى معرفة أوائل كل شىء إلى التجربة كما يُحتاج فى علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافيا حينئذ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض فى كل صناعة وكل علم . فإذن

---

(١) فوقها : إيجاب الكل ... الجزء .   (٢) فوقها : مقدمات .

إن أخذت الأشـياء الموجودة فى كل مطلوب ، فإنه لنا أن تظْهر البراهين حينئذ بسهولة ،لأنه إن لم يتخلف شيء فى الخبر من الموجود فى الأشياء بالحقيقة، فإنّا[1] نقول إننا نجد برهان كل ماله برهان، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

فقـد قيل فى الجملة كيف ينبغى أن تُختار المقدمات . أما بالاستقصاء فقد خبرنا بذلك فى كتاب « الجدل[2] » .

٣١

< القسمة >

وأما أن القسمة التى تكون بالأجناس جزءٌ صغير من هذا المأخذ ، فإنه سهل أن يُعرف، لأن القسمة [٩٩ ا] كأنها قياس ضعيف، لأنهـا تقدم ما ينبغى أن يبرهن وتنتج أبدا شيئا فوقانيا[3] . أما أولا فهذا بعينه أغفله كل المستعملين للقسـمة والذين كانوا يتعاطون أن يُقنعوا أنه يكون برهان فى الذات وفى ماهيـة الشيء . فإذن وَهُمْ مستعملون[4] للقسمة ما كانوا فهموا أى شيء[5] يمكن أن يتبين قياسا ، ولا أن ما يتبين بالقيـاس هكذا يتبين على نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء فى البراهين ينبغى أن يكون الحد

---

(١) ص : إن .

(٢) راجع خصوصا : "الطوبيقا" م ا ف ١٤ .

(٣) ص : شيء فوقانى .

(٤) ص : مستعملوا .

(٥) ص : إيش الذى . — وقد أصلحنا هذه اللغة العامية .

الأوسط الذى به يكون القياس أصغر أبدا من الطرف الأول . وأما فى القسمة ٤٦ ب فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحى اَ والمائت بَ والأزلى حَ ؛ وأما الإنسان الذى ينبغى أن يوخذ حده فليكن دَ ، فالمستعمِل للقسمة يأخذ أن كل حى إما أن يكون مائتا أو أزليا . وذلك هو أن كل اَ إما أن يكون بَ أو حَ . وأيضا يضع أن الإنسان "حى" فى قسمته ، ثم يأخذ أن اَ محمول على دَ . فالقياس هو أن كل دَ إما أن يكون بَ ، أو حَ ، فإذن الإنسان بالضرورة إما أن يكون مائتا أو أزليا ؛ وأما حيا مائتا ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذى كان ينبغى أن يبرهنه . وأيضا إذ نضع أن اَ هو حى مائت ، وذو الأرجل بَ وغير ذى الأرجل حَ ، والإنسان دَ ، فإنه يأخذ أن اَ إما أن تكون فى بَ أو فى حَ ؛ لأن كل حى مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير ذى أرجل ، ويأخذ اَ مقولة على دَ ، لأنه أخذ أن الإنسان حى مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حى ذو أرجل أو غير ذى أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة ، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضا الذى كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبدًا ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . وأما الفصول والحد الذى كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافا[1] .

[٩٩ ب] وأخذ ذلك أن هـذا هو الإنسان أو ما كان الشىء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً بيّنا ألبتةَ حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون

(١) ص : أطراف .

أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ماقيل . فهو بيِّن أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئا ، ولا يمكن أن يقاس قياس فى العَرَض أو فى الخاصة أو فى الجنس ولا فى الأشياء التى نجهل هــل هى هكذا أو هكذا، مثــل أن القطر ليس له مقــدار مشترك والضلعَ . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن يكون له مقدار مشترك أولا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، و إما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقــدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغى له أن يبرهن . فإذن ليس للقسمة أن تبرهن شيئا ، لأن السبيل هذه ، و بهذه السبيل ليس يتبين شىء . فليكن الذى له مقدار مشترك أو غير مشترك اَ والطول بَ والقطر حَ . — فهو بيِّن أن الطلب بالقسمة ليس يصلح فى كل نظر ولا فى الشىء الذى يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعا .

فهو بيِّن ممــا قد قيل من أىّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، و إلى أى شىء ينبغى أن نقصد فى كل مطلوب .

٣٢

< قواعد لاختبار المقدّمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصــــل الثــالث

وأما بعد ذلك فإنه ينبغى أن نقول كيف ترفــع المقاييس إلى الأشكال
٤٧ أ التى ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضا ، وأيضا على أن نرد ما كان

منها إلى الأشكال التى ذكرنا، فإن ذلك تمام غرضنا الأوّل . و يعرض مما سنتكلم فيه الآن من حل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أوّلا و يكون أبين هكذا كما قيل : لأنه يجب أن يكون الحق شاهدا لنفسه ومتفقا من كل جهة.

فينبغى أوّلا أن نتعاطى أحد مقدمتى القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذى منه التأليف . وأيضا من بعد ذلك ينبغى أن نفحص أيما [١٠٠ ا] المقدّمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان فى القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما فى المساءلة و إما فى الكتب . و إما أن يقدموا الصغرى و يسكتوا عن المقدّمة التى بها تنتج الصغرى . وأحيانا يقدمون أشياء لا تعين فى إيجاب النتيجة ولا فى نقضها .

فينبغى إذن أن نفحص إن كان أُخِذَ فى القياس شىء[1] لا يُحتاج إليه ، أو إن كان ينقصه شىء يُحتاج إليه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يُحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدّمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون أن يُرَدَّ الكلامُ إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة و يظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شىء

(١) ص : شيئا .

(٢) فى الهامش بالأسود : " قال ب : المثال فى ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى و يلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما يستعمله الخطباء ، فإنهم يذكرون الصغرى و يلغون الكبرى — بما قد ذكره المفسرون فى تفاسير هذا الكتاب " .

اضطرارى، مثـل أنه إن قدم أن ببطلان غير[1] جوهر ليس يبطل جوهر، و ببطلان أجزاء الجـواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهرا ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعا من هذه المقدمات، ولكن تنقصه مقدّمات . وأيضا إن كان إنسان موجودا ، فحى موجود . و إن كان حى موجودا ، فجوهر موجود . فإن كان إنسان موجودا فجوهر موجود بالضرورة، غير أنه غير مجتمع بعدُ من هذه المقدمات لأنه ليس تَناسُبُ المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخُـدْعَةُ فى هذا الكلام من جهـة أنه يعرض شىء اضطرارى من الموضوعات فيـه ، لأن القياس هو اضطرارى، ولكن الاضطرارى يذهب على أكثر مما يذهب عليه القياس ، لأن كل قياس اضطرارى ، وليس كل اضطرارى قياسا . فإذًا ليس يجب إذا عرض شىء بالضرورة بوضـع أشياء ينبغى أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغى أن تؤخذ أوّلًا المقدمتان ، ومن بعـد ذلك ينبغى أن نقسمها إلى الحدود. وينبغى أن يضير الحدالأوسط من الحدود المقول

---

(١) فى الهامش بالأسود : " الذى يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجـوهر ليست لا جوهر، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، و إنما لزم ذلك من قِبَل أن ما لم يكن لا جوهرًا فهو جوهر".

(٢) فى الهامش بالأسود : " حقا هذا القول فى أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشـد وأغمض من المثال الأول. وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . و يتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للانسان موجودا ، فالجوهر موجود " .

فى كلتا[١] المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود فى كلتا[١] المقدمتين [١٠٠ ب] فى كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولا فى المقدمة الواحدة ، وآخرُ محمولٌ عليه ٤٠ب فى الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأول . فإن كان الحد الأوسط محمولا فى الواحدة مسلوبا فى الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولا والآخر مسلوبا ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط فى كل شكل . وكذلك و إن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديدا واحدا يكون للحد الأوسط . فهو بيِّن أن أى كلام لا يوجد فيه شىء واحد مرتين فإنه ليس قياسا ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلأنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين فى كل واحد من الأشكال ، وفى أيما يتبين الكلى ، وفى أيما يتبين الجزئى ، فإنه بيِّن أنه لا ينبغى أن ننظر فى جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب فى الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنا إنّما نعرف الشكل الذى به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

٣٣

< الكم فى المقدّمات >

فقد يعرض أن نُخْتَدَعَ مرارا كثيرة فى المقاييس من جهة أنه يعرض شىء اضطرارى كما قيل أوّلاً . وقد تعرض أحيانا الخُدْعَةُ من تشابه وضع

(١) ص : كلى .

الحدود الذى لا ينبغى أن نغفله ، مثل أنه إن كانت ا َ مقولة على ب َ ، و ب َ مقولة على ح َ ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياسٌ ، ولكنه ليس يكون عن ذلك شيء اضطرارى أَلبتةَ ولا قياسٌ . فليكن ا َ أزليا ، و ب َ أرسطومانس متوهما و ح َ أرسطومانس ، فهو حق أن تكون ا َ فى ب َ ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبدا ؛ وهو حق أن تكون ب َ فى ح َ ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهما . وأما ا َ فغير[1] موجودة فى ح َ لأن أرسطومانس فى طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغى أن تؤخذ مقدّمة ا َ ب َ كلية ، ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كل أرسطومانس متوهم هو أبدا ، إذ كان أرسطومانس فى طبيعته أن يتلف . — وأيضا فليكن ح َ ميقالوس ، ولكن ب َ ميقالوس موسيقوس ، و ا َ إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن ب َ [١٠١ ا] على ح َ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضا أن يقال ا َ على ب َ ، لأنه يتلف غدا موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال ا َ على ح َ فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذى قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن كل ميقالوس موسيقوس يتلف غدا ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخُدْعة تكون من الفصل الخفى اليسير : لأنه : « إذ كان هذا فى هذا موجودا[2] » ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا فى كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس[3] .

(١) ص : غير . (٢) ص : موجود .

(٣) أى أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

٣٤

< الحدود المجرّدة والحدود العينية >

وقد يعـرض مرارا كثيرة الكذبُ من جهة فساد وضع الحـدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت اَ صحة وكانت بَ مرضا وحَ إنسانا ، فهو حـق أن يقال إن اَ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضا حق أن يقال إن بَ في كل حَ (لأنه[١] ليس كل إنسان قابلا[٢] للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من النـاس . وعلة ذلك من أن وضع الحـدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحا » < ، و بدل «المَرَض» : « مريضًا » . لأنه ليس حقًّـا أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصحّ > . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن ، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . < وأما في الشكل الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، لكن من الممكن أن توجد في كل إنسان ؛ و إذن فالمرض ليس في واحد من الناس > . — وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل وفي الجمـلة الأضداد يمكن

(Line "في المقدمة" margin: ٤٨ا)

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

أن تكون فى شىء واحد ، ومحـال أن يكون بعضها فى بعض . وذلك غير موافق لمـا قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشـياء ممكنة فى شىء واحد كانت ممكنة بعضها فى بعض .

فهو بيِّن أن فى كل هذه الأقوال إنما تكون الخُدْعة من وضع الحدود، لأنه إذا أخذ بدل الحالات، القابلةُ للحالات، ليس يعرض كذبٌ ألبتـةَ [١٠١ ب] . فهو بيِّن أن فى مثل هذه المقدمات ينبغى أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حدا .

٣٥

< الحــــدود المركبة >

وليس ينبغى أبدًا أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيرا أن يكون الحد كلاما لا اسم له ، ولذلك هو صعبٌ أن ترفع هــذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحيانا من أجل ذلك[١] ويُظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن ا َ قائمتين و ب َ مثلث و حـ َ متساوى الساقين، فـ ا َ موجودة فى حـ َ من أجل ب َ ، وموجودة فى ب َ ليس من أجل شىء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذن ليس لـ ا َ ب َ وسط ، إذ[٢] هو مبرهن . فهو بيِّن أنه ليس ينبغى أبدا أن يؤخذ الحـد الأوسط كشىء واحد[٣]، ولكن قد يكون هذا الحد أحيانا كلاما كما كان فى هذا المثال الذى ذكرناه .

---

(١) فوقها : يعنى من أمثال هذه . (٢) ت : فى السريانى : وهو مبرهن

(٣) ت : يعنى كاسم واحد .

٣٦

< الحدود فى مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأوّل موجود فى الأوسط، والأوسط هو موجود
فى الأخير، فإنه ليس ينبغى أن يفهم من ذلك أبدًا أن بعضها صفة لبعض،
أو أن الطرف الأوّل موجود فى الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود ٤٨
فى الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشىء ليس موجودا فى الشىء، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقا على عدد تلك الأنحاء ومعانيها بدل القول إن الشىء موجود فى الشىء أو غير موجود، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فلتكن اَ علما واحدا و بَ الأضداد، فـ اَ هى موجودة فى بَ، ليس أن الأضداد هى علم واحد، ولكن أنه صِدْقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علما واحدا .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأوّل صفة الأوسط، ولا يكون الأوسط صفة للثالث، مثل أنه إن كانت الحكمة علما، والحكمة للخير، فان النتيجة أن للخير علما . فأما الخير فليس هو علما؛ وأما الحكمة فإنها علم . — وأحيانا يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث، والأوّل غير صفة للأوسط، مثل أنه إن كان فى كُلّ ضد أو كل كيفية عِلْمٌ، والخير ضد أو كيفية، فإن النتيجة أن فى الخير علما، وليس الخير علما، ولا الكيفية، ولا الضد؛ ولكن الخير هو هذه .

وقد يعرض أحيانا ألا يكون الحد الأول صفةً للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ ا] صفة للثالث ، ويكون الأول صفة للثالث وأحيانا غير صفة له مثل أنه إن كان مافيه علم له جنس وفى الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنسا ، فليس فى القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان مافيه علم جنسا ، وفى الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأول صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغى أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود فى الشيء ، لأنه ليس أبدًا يدل أنه إذا كان هذا غير موجود فى هذا أن هذا ليس هو هذا ، ولكن أحيانا أن هـذا ليس لهذا ، وأحيانا أن هذا ليس فى هذا ، مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ، وللذة كون ، فليس إذًا اللذةُ[1] كونا . — وأيضا إن للضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذن ليس الضحك علامة . وكذلك يعـرض فى سائر المقاييس التى نتيجتها سالبـة بأن يقال : الحـد الأوسط على الحـدين كيفما قيـل . — وأيضا إن الوقت ليس هو زمانا محتاجا[2] إليه ، لأن للإله وقتا وليس للإله زمانا محتاجا إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغى أن نضع الحدود هكذا : وقتا ، وزمانا تحتاج إليه ، وإلٰهًا[3] . وأما المقدمات فينبغى أن تقال على نحو مايقع به الحق ، وذلك قول كلى أن الحـدود ينبغى أن توضـع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ،

(١) ص : كون .
(٢) ص : محتاج .
(٣) ص : إله .

مثـل إنسان أو خير أو أضـداد ، لا : لإنسان ، ولخير ، ولأضـداد . ١٤٩ ا

وأما المقدمات فينبغى أن تؤخذ على نحـو ما يكون الحق ، كقولك : هـذا ضِعْفٌ لهذا ، وهذا من هذا — وما شا كل ذلك .

٣٧

< أنواع الحمـــل >

وإما أن يكون هذا موجودا فى هذا ، وأن يكون هذا صدقا على هـذا فينبغى أن يؤخذ على أنحـاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلا أو من جهـة ؛ وإما أن يقـال مبسوطا أو بتركيب . وكذلك الذى لا يقـال على الشىء . فينبغى أن تُتَفَقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغى .

٣٨

< تكرار حـدّ بعينـه >

وأما الحـد المكرر فى المقدمات فإنه ينبغى أن يقال مع الحد الأكبر، لا مع الأوسط ، أعنى أنه إن كان قياس أن العدل يُعـلَمَ أنه خير ، فإنه خير [1] ينبغى أن يقال مع الطرف الأوّل . وبيان ذلك أن يكون اَ يُعـلَمَ أنه خير و بَ خير و حَ عدل ، فهو صـدق أن يقال إن اَ على بَ ، لأن الخير يُعلَمَ أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضا بَ صدق أن يقال على حَ ، لأن العدل خير . فعلى هـذه الجهة يكون أن يُحَلَّ القياس . فإن وضـع أنه خير مع بَ ، فإنه

(١) ت : بما هو خير .

لا يحل القياس ألبتة لأنه صِدْقٌ أن يقال آ على بَ . وأما بَ فغير صدق أن يقال على حَ ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه[1] خير — كذبٌ وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه[2] خير أو أن غير — أيَّل متوهَّمٌ من جهة أنه[3] ليس ، أو أن الإنسان ليتلف من جهة أنه محسوس ، لأنه فى كل المقاييس التى ينبغى فيها الحد المكرر ينبغى أن يصير التكرار عند الطرف الأوّل .

وليس وضع الحدود واحدا إذا تبين الشىء مرسلا أو غير مرسل ، أعنى مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن يبيَّن مرسلا أن الخير معلوم ، فإنه ينبغى أن يصير الموجود حدًّا أوسط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغى أن يصير الحد الأوسط موجودا ما . فليكن آ يعلم أن موجودا ما ، و بَ موجودا ما ، و حَ خير ، فإذن تكون نتيجة أن الخير يُعْلَم أنه[4] خير ، لأن موجودًا ما هو علامةٌ للذات الخاصية . فإن صُيِّر الموجودُ حدا أوسط وقيل مرسلا على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياسا أن الخير يُعلَمَ أنه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن آ يُعلَمَ أنه موجود خير ، و بَ موجود ، و حَ خير . ٤٩ ب

---

(١) ت : بما خير .

(٢) ت : أى هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٣) ت : أى بما هو محسوس .

(٤) ت : بما هو خير .

فهو بين أنه على هــذا النحو ينبغى أن تؤخذ الحدود فى المقاييس التى محمول النتيجة فيها غير مرسل .

٣٩
< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغى أن تبــدل الأسماء بالأسمــاء إذا كان معناهما واحداً[1] ، والأخبار بالأخبار، والاسم والخبر . وينبغى أن يؤخذ مكان الخــبر اسم، لأنه أهون لوضع الحدود ، مثــل أنه إن كان لا فرق بين القــول : المظنون ليس هو جنسا للمتوهم ، وبين القــول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم هاهنا هو ومعنى الخــبر واحد) فإنه ينبغى أن تَعُدَّ الحدود : مظنونا ومتوهمــا .

٤٠
< استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحدا أن يقال إن اللذة هى خير وإن اللذة هى الخير ، فإنه ليس ينبغى أن يكون وضع الحــدود على نحو واحد . ولكن إن كان القياس أن اللذة هى الخــير ، فينبغى أن يصــير الخير حدا . فإن كان القياس أن اللذة خير[2] فينبغى أن يصير الحد خيرًا ، وكذلك فى سائر الأشياء [١٠٣ ا] .

---

(١) ص : واحد .

(٢) ص : خيرا .

٤١

< تفسير بعض العبارات >

وليس هو واحدا أن يقال إن الذى يوجد فيه بَ فى كله يوجد اَ ، وأن يقال فى كل الذى يوجد فى بَ يوجد فى ا ولا معناهما واحد ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون بَ فى حَ ولا فى كله . فلتكن بَ خيرا ، ولتكن حَ أبيض فإن كان يوجد فى أبيض ما ، خير[1] فهو حق أن يقال إن الأبيض خير[1] . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيرا[1] . فإن كانت اَ فى بَ ، وكانت اَ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون اَ ليس فقط لا فى كل حَ ، ولكن ولا فى حَ ألبتة يجب أن تكون : <سواء> كانت بَ مقولة على كل حَ أو كانت مقولة على حَ فقط . — فإن كانت اَ تقال على كل[2] ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بَ على شىء كله أن يقال اَ على كل ذلك الشىء . فإن قيلت اَ على[3] الذى على كا تقال بَ فإنه ليس شىء يمنع إن كانت بَ مقولة على حَ ألا تكون اَ مقولة على كل حَ أو لا تكون مقولة على حَ ألبتة . فهو بيّن فى الثلاثة الحدود أنه إن كانت بَ مقولة على كل الشىء ، فإن اَ تكون مقولة على كل الشىء ، أعنى

(١) فوقها : جيد .

(٢) ت : فى السريانى : على أى شىء كان مما يقال عليه بَ .

(٣) ت : فى السريانى : فإن قيلت على الذى تقال عليه بَ كل كله ، فإنه أى أن ما يوجد له بَ يوجد اَ لكله .

أن جميع الأشـياء التى يقال عليها ب َ يقال على كلها ا َ . فإن كانت ب َ على الكل فـ ا َ أيضا هكذا . فإن كانت ب َ ليست مقولة على كل الشيء، فليس بالضرورة ا َ مقولة على كله .

ولا ينبغى أن يُتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحـروف ، لأنا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه، ولكن مثـل الهندسى الذى يسمى خطا قدميا وخطا مستقيما لا عَرْض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه فى الجمـلة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبته إلى هذا كنسبة كلٍّ إلى جزء ، فإنه ولا من مثـل [١٠٣ ب] واحد من هـذه تبين المبين[١] ولا يكون قياسٌ ألبتةَ[٢] . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للمتعلم، لا أنه محال أن ٥٠ ا
يتبين شيء قياسا بلا هـذه ، أعنى على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التى يكون فيها[٣] القياس . ولا ينبغى أن فى القياس الواحد[٤] ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هـذه النتيجة بشكل، وهذه بآخر ، فهو بيّن أن حل المقاييس كذلك .

---

(١) فوقها : المتبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت : مثل أن من مقدمتين كليتين تتبين نتيجة كلية فى الشكل الأول وجزئية فى الثالث إن كانتا موجبتين، وفى الأول والثانى سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة، وجزئية فى الثالث .

٤٢

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه[1]+ ليس كل مسئلة هى مرتبة فى كل شكل، لكن فى واحد واحد، فبيِّن[1]+ من النتيجة فى أى شكل ينبغى أن يطلب .

٤٣

< رد الحدود >

وكل ما كان مناقضا لاسم واحد من التى فى الحد، فإنه ينبغى أن يوضع ذلك الاسم الذى نقص من الحد ولا الحد كله، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروبا، فإنه ينبغى أن تصير الحدود : المشروب، وماء البحر، والماء .

٤٤

< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية >

وأيضا ليس ينبغى أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس، ولكن على تواطؤ يقرّبها كلها، مثل أنه إن وضع أحد أنه إن كانت قوّة واحدة ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد، ثم بعد ذلك تبين أن ليس[2] قوة

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره هكذا + لم يوجد فى العربى ووجد فى السريانى فنقل .

(٢) ت : فى السريانى : ليس كل قوة .

للأضداد(١) مثل الصحيح والمريض، وإلا فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحا مريضا . فأن لا تكون للأضداد كلها قوةٌ واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياسا . وأما ألا يكون للأضداد كلها علمٌ واحدٌ فإنه لم يتبين قياسا ، وإن كان ينبغي أن نُقِرَّ به ضرورةً ، ولكن ليس قياسا ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة(٢) .

وكذلك القول الذى يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، ولكن القياس الذى ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياسا يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذى يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التى ذكرناها من قِبَلِ أن فى تيك المقاييس [١٠٤ ا] ينبغى أن يواطأ المكلم ويقرّر إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوةٌ واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما فى المقاييس التى تُرفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون(٣) النتيجة من جهة أن الكذب يكون بَيِّنا ، مثل ما إذا صُيِّر مقدارٌ مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخر كثيرة تتبين عن شريطة ، وقد ينبغى أن تُتفقد وتُتعلم تعلما يقينا . وأما ما فصول هـذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ،

(١) فوقها : الأضداد .

(٢) فوقها : توضع . (٣) فوقها : تقر .

٥٠ب فسنتكلم فيما نستأنف . وأما الآن ، فليكن هذا بَيِّنا أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأى علة .

٤٥

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

فكل ما كان من المطلوبات يتبين فى أشكال كثيرة فإنه إن كان قِيسَ فى واحدٍ من الأشكال ، <ف>قد تكون أن يحـل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلى فى الشكل الأوّل قد يحل إلى الشكل الثانى ، والذى فى الشكل الثانى قـد يحل إلى الأوّل ؛ وليس ذلك أبدا ، ولكن أحيانا ؛ وسنبين ذلك فيما نستأنف . — لأنه إن كانت اَ غير موجودة فى شىء من بَ وبَ موجودة فى كل حَ ، فإن اَ غير موجودة فى شىء من حَ و يكون على هذه الجهة الشكلُ الأول . فإن رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكلُ الأوسط ، لأن بَ غير موجودة فى شىء من اَ وموجودة فى كل حَ . — وكذلك يعرض و إن كان القياس جزئيا مثل ما إذا كانت اَ غيرموجودة فى شىء من بَ وب فى بعض حَ ، لأنه إذا رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التى فى الشكل الثانى فإنها تحل إلى الشكل الأول . وأما الجزئية فواحد منها فقط يحل إلى الأوّل . و بيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة فى شىء من بَ وموجودة فى كل حَ ، فإذا رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكل الأول ، لأن بَ تكون غير موجودة فى شىء من اَ و اَ

موجودة فى كل حـ [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجبة عند ب والسالبة عند حـ فينبغى أن يصير الحـدّ الأول حـ لأنها غير موجودة فى شىء من ا و ا موجودة فى كل ب ، فإذن حـ غير موجودة فى شىء من ب . فإذن ب ليست موجودة فى شىء من حـ لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئيا وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل إلى الشكل الأوّل مثل ما إذا كانت ا غير موجودة فى شىء من ب وموجودة فى بعض حـ ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأوّل لأن ب تكون غير موجودة فى شىء من ا و ا موجودة فى بعض حـ . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لاينحل إلى الشكل الأوّل : مثل ما إذا كانت ا موجودة فى كل ب وغير موجودة فى كل حـ لأن مقـدّمة ا ب ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأوّل . وأما مقاييس الشكل الأوّل فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون ا موجودة فى كل ب ، و ب فى بعض حـ لأن الجزئية الموجبة ترجع : تكون حـ فى بعض ب ، وكانت ا فى كلها . فإذن يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالبا ، لأن الجزئيـة الموجبة ترجع ، فإذن ا غير موجودة فى شىء من ب ، و حـ موجودة فى بعض ب .

٤٠ وأما المقاييس التى فى الشكل الثالث فواحد منهـا فقط لا ينحـل إلى الشكل الأوّل إذا لم تكن المقدّمة السالبـة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . ١٥١ ا وبيـان ذلك أن تقال اَ و بَ على كل حَ ، فإذن حَ ترجـع على كل واحد منها رجوعا جزئيا . فإذن حَ فى بعض بَ ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل . ومعنى واحد يكون إذا كانت اَ فى كل حَ و حَ فى بعض بَ . وإذا كانت اَ فى كل حَ و بَ فى بعضها لأن بَ على حَ . فإن [١٠٥ ا] كانت بَ فى كل حَ و اَ فى بعض حَ فإن الحد الأوّل ينبغى أن يوضع ب ، لأن بَ فى كل حَ ، و حَ فى بعض اَ . فاذن بَ فى بعض اَ . ولأن الجزئية الواجبة ترجع ، فإن اَ تكون فى بعض بَ . — وكذلك ينبغى أن نفعل إذا كان القياس سالبا كليا . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة فى كل حَ ، و اَ غير موجودة فى شىء منها ، فـ حَ تكون بالرجوع فى بعض بَ ، و اَ غير موجودة فى شىء من حَ ، فإذن يكون الحـد الأوسط حَ . وكذلك أيضا إذا كانت المقدّمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن اَ تكون غير موجودة فى شىء من حَ و حَ بالرجوع تكون فى بعض بَ . فإن أخذت المقدّمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأوّل ، مثل ما إذا كانت بَ موجودة فى كل حَ و اَ غير موجودة فى بعضهـا ، لأنه إذا ارتجعت مقـدّمة بَ حَ تصير كلتا[1] المقدّمتين جزئيتين .

---

(١) ص : كلتى .

وهو بيّن أنه فى حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدّمةُ الصغرى ينبغى أن تعكس فى كلا (١) الشكلين، لأن بعكس هذه كانت تكون النُّقْلة .

وأما المقاييس التى فى الشكل الثانى فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث، وأما الآخر فلا ينحل، لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية تنحل . — لأنه إن كانت اَ غير موجودة فى شىء من بَ وموجودة فى بعض حَ فإن كلا بَ حَ يرجعان على اَ . فإذن تكون بَ غير موجودة فى شىء من اَ ، وحَ فى بعض اَ ، فإذن الحد الأوسط اَ . — فإذا كانت اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى كل حَ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدّمتين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التى فى الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب] الثانى إذا كانت المقدّمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت ا غير موجودة فى شىء من حَ وبَ موجودة فى كل حَ أو فى بعض حَ، لأن حَ بالرجوع تكون غير موجودة فى شىء من اَ وموجودة فى بعض بَ . فإن كانت المقدّمة السالبة جزئية، فإن القياس لا ينحلّ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيّن أن مقاييسَ واحدةً بأعيانها فى هذه الأشكل ليس لها انحلال ولا التى فى الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأول . فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى المحال . ١٠٥ ب

---

(١) ص : كلى .

وهو بَيِّن مما قد قيل كيف ينبغى أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

٤٦

<الحدود المحدودة والحدود غير المحدودة فى الأقيسة>

وقد يَغفُل اختلافاً[١] — فى أن يقاس على الشىء بإيجاب أو بسلب — المتوهِّمُ بأن القول : " ليس هو هذا " والقول : " هو لا هذا " — يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : " ليس هو أبيض " ، " وهو لا أبيض " ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالبَ : هو أبيض ، القولُ : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة : " يمكن أن يمشى " إلى " يمكن ألا يمشى " ، كنسبة " هو أبيض " إلى " هو لا أبيض " ، وكنسبة " يعلم خيرا " إلى " يعلم لا خيرا " ومعنى القول إنه " يعلم الخير" "وهو عالم بالخير" واحد — وكذلك " يقدر أن يمشى " و "هو قادر أن يمشى ". فإذن، ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : " ليس يقــدر أن يمشى " ، " وليس هو قادرا أن يمشى " . فإن كان القول أن " ليس هو قادرا أن يمشى " يدل على ما يدل عليــه " هو قادر أن لا يمشى " ، فإنه يجب أن يتفقا معــا فى شىء أحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشى وألا يمشى . وأيضا :"هو عالم بالخير" "وعالم لا بالخير" . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا

---

(١) ص : اختلاف . — والمعنى أن المتوهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : " ليس هو هذا " و " هو لا — هذا " .

فى شىء واحد معا . فكما أن القول : « ليس يعلم خيرا » « ويعلم لا خير » ليس هو شيئا واحدا ، كذلك ليس هو شيئا واحدا القول : «ليس هو خيرا» و«هو [١٠٦ ا] لا خير» ، لأن الأشياء التى فى نسبة واحدة إن كان بعضها مختلفا فبعضها مختلف . وكذلك ليس القول : « هو لا مساوٍ» و « ليس هو مساويا » شيئًا واحدًا[1] ، لأن القـول : « هو لا مساو » ، يقع على شىء ما موضوع وهو : غير مساو . فأما القول : « ليس هو مساويا » فليس له شىء موضوع . ولذلك ليس كل شىء : إما أن[2] يكون مساويا أو لا يكون مساويا . والقول أيضا إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و «ليس هو عودا[3] أبيض» ليس يتفق معا فى شىء واحد ، لأنه إن كان عودا ليس بأبيض فهو عود ، وإن كان ليس هو عودا أبيض فليس هو بالضرورة عـودا[3] . فإذن هو بيِّن أن ليس سالب القول « هو خير» القول «هو لاخير» . فإذ كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدُق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، فبين أنهـا موجبة ، ولكل موجبة سالبـة ، فإذن سالبة هذه : " ليس هو لا خيرًا " ؛ ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير» : اَ ، و «ليس هو خيرا[4]» : بَ ، و « هو لا خير» : حَ ؛ ولتكن حَ تحت بَ . وأما علامة « ليس هو خير» فـ ءَ ، ولتكن ء تحت اَ . فكل شىء إما أن توجد فيه اَ وإما

(١) ص : شىء واحد . (٢) تحتها : فاما .
(٣) ص : عود . (٤) ص : خير .

٤٠ بَ . ولكن ليس يتفقان فى شىء واحد معـا . و إما حَ و إما دَ وليس
٥٢ ا يجتمعان معا فى شىء واحد، والذى يوجد فيه حَ بالضرورة يوجد فى كله بَ ؛ لأنه إن كان حقا أن يقال إن هذا لا أبيض، لحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض، لأنه محال أن يكون الشىء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض، أو أن يكون عودا أبيض أو عودا ليس بأبيض . فإذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . وليس أبدًا حَ فى بَ، لأن ما لم يكن عودا ألبتةَ، فليس هو عودا ليس بأبيض(١) . وبالعكس الذى يوجد فيه اَ فى كله يوجد دَ [١٠٦ ب]، لأنه إما أن يكون فيه حَ أو دَ، فلأنه لا يمكن معـا أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن دَ تكون فيما فيه اَ موجودة، لأنه صِدْقٌ أن يقال على ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما اَ فيقال ليس على كل دَ لأن اَ ليس هى صدقا أن يقال على ما ليس هو عوداً ألبتةَ إنه عود أبيض . فإذن دَ صـدق . وأما اَ فليس صـدقا عليه أنه عود أبيض . فهـو بَيِّن أنه ليس يجتمع اَ و حَ فى شىء واحد . وأما بَ و د فقـد يجتمعان فى شىء واحـــد .

وكذلك نسبة المقدّمات العدمية إلى المقدّمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن اَ : هو مساوٍ، و حَ : ليس هو مساويا(٢) و حَ : هو لا مساٍ، و دَ : ليس هو لا مساويا .

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساو .

وكذلك يعرض فى الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجودا فى بعضها وغير موجود فى البعض، فإن السالبة[١] تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض . وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها لا أبيض فكذب[٢] . وكذلك ليس سالبة : كل حى أبيض هى : كل حى لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حى أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكأن القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بَيِّن أنه ليس نَحْوُ برهانها[٣] واحدا ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، لحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحوٌ واحد بعينه وهو نحو الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأول . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدق أن يقال إنه أبيض . فإن كان صدقا أن يقال : [١٠٧ ا] إن كل[٤] إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغى أن يؤخذ كل حى هو[٥] موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن[٦] . وأما أن ليس

(١) بالأحمر فى الهامش : « الجزئية ، وليس هو فى السريانى » .

(٢) فوقها : كذب .

(٣) يمكن أن تقرأ : ليس تجويزها بها واحدا .

(٤) فوقها : ما هو .

(٥) فوقها بالأحمر : إن ما هو حيوان .

(٦) فوقها : يتبين بيانا . وبالأحمر فى الهامش : افهم من خارج بإيجاب .

واحد من النـاس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن[١] سلبا على الثلاثة الضروب التى ذكرنا .

٤٠ وفى الجمـلة ، إذا كانت اَ بَ هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معـا (٥٢ب) فى شىء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضا حَ دَ على هذه الجهة ، وكانت اَ لاحقة لـ حَ وغير راجعة عليها ، فإن دَ تكون لاحقة لـ بَ غير راجعة عليها ، ويمكن أن تجتمع اَ دَ فى شىء واحد ، وأما بَ حَ <فلا يجتمعان>[٢] فى شىء واحد . — فليبيَّن أوّلا أن دَ لاحقة لـ بَ ، فلأن كل واحد <من حَ و دَ>[٢] بالضرورة ليس يخلو منه إحدى حَ دَ والذى فيه يوجد بَ لا يكون فيه حَ موجودة من جهة أن اَ تنحصر فى حَ و اَ بَ <لا يمكن>[٢] أن يجتمعا فى شىء واحد معا ، فإنه بين أن دَ لاحقة لـ بَ — . وأيضا لأن حَ غير راجعة على اَ وكل واحد من الأشياء إما أن يوجد فيه حَ أو دَ ، فإن اَ دَ يمكن أن يكونا فى شىء واحـد . — وأما بَ حَ فمحال أن يجتمعا فى شىء واحد معـا بل إن اَ منحصرة فى حَ ، و إذن يعرض من ذلك محال . فهو إذن بيِّن أن بَ غير راجعة على دَ لأنه يمكن أن تجتمع دَ اَ معا فى شىء واحد .

فقـد يعرض أحيانا أن يُختـدَع فى هـذا الترتيب من أجل أنه لا يوجد المتناقضان على الصـواب الذى ليس يخلو[٣] من أحدهمـا واحد من

(١) فوقها : يتبرهن .

(٢) خرم فى الأصل . (٣) ص : يخلوا .

الأشياء ، مثـل أنه إن كان المحال أن تجتمع اَ بَ فى شىء واحد[1] ، والذى يوجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيـه الأخرى . وكذلك أيضا حـَ دَ والذى يوجد فيه حـَ ففى كله يوجد اَ لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون بَ موجودة فى الذى توجد فيه دَ ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد زَ سالبة اَ بَ و بَ سالبة حـَ دَ . فكل شىء بالضرورة إما أن يوجد فيه اَ أو دَ ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضا فى كل شىء إما أن توجد حـَ وإما أن توجد حـَ وإما أن توجد بَ ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعا أن اَ موجودة فى كل ما يوجد فيه حـَ . فإذن الذى يوجد فيه دَ فى كله يوجد بَ . وأيضا لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى بَ دَ وكانت بَ لاحقة لـ دَ فإن بَ لاحقة لـ دَ ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت < اَ لاحقة لـ حـَ[2] > فإن بَ لاحقة لـ دَ . — وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك < قلنا إن هناك قلباً فى[2] > تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شىء إما أن يوجد فيه اَ أو < دَ ، ولا[2] > أيضا بَ أو دَ لأن دَ ليس هى سالبة اَ ، لأن سالبة « الخير » هى : « ليس خيرا » وليس هى « لا خير » ولا « لا — خير » ؛ وسالبة الشر هى « ليس شراً[3] » وليس هى « لا شر » ، ولا « لا — شر » . وكذلك يعرض فى حـَ دَ لأن السوالب المأخوذة اثنتان[4] .

---

(١) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكررا فى الأصل وضرب فوقه بنقط حمراء .

(٢) خرم فى الأصل .　　(٣) ص : شر .　　(٤) ص : اثنتين .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحى بن عدى بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة[1] ...

قوبل به نسخة كتبت أيضا من خط يحيي بن عدى ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقا لها[2] .

(١) هذه العبارة : نقلت... وأربعمائة ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٢) بخط آخر غير السابق .

[١٠٨ ا] بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية من أنالوطيقا الأولى

< خصائص القياس . — النتائج الكاذبة . — أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس . >

١

< تعدّد النتائج فى الأقيسة >

قد بيّنا فى كم شكل ، و بأى مقدّمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس ؛ وأيضا ما الأشياء التى ينبغى أن ننظر فيها فى إثبات الشىء ونقضه ، وكيف ينبغى أن نبحث عن الشىء المطلوب فى أى صناعة ؛ وأيضا بأى سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً ٥٣ ا
تجمع أشياء كثيرة ؛ وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدّمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس تنعكس ، والنتيجة هى شىء مقـول على شىء . فالمقاييس الأُخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن ا َ مقولة على كل بَ أو على بعضها ، فإن بَ بالضرورة تكون مقولة على بعض ا َ ، وإن لم تكن ا َ مقولة على شىء من بَ فإن بَ لا تكون مقولة على شىء من ا َ ، وذلك بخلاف ما تقدّم . فإن لم تكن ا َ فى بعض بَ ، فليس بالضرورة بَ غير موجودة فى بعض ا َ ، لأنه قد يمكن أن تكون فى كلها .

فهذه علة عامية لكل المقاييس الكلية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم فى المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياسا واحدا يكون فى الحدود الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت اَ حَ نتيجة بتوسط بَ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بَ أو لـ حَ فبالاضطرار على كله يقال اَ ، لأنه إن كانت بَ مقولة على دَ ، و اَ مقولة على كل بَ ، فإن اَ تكون مقولة على كل دَ . وأيضا [١٠٨ ب] إن كانت حَ مقولة على كل هَ و اَ مقولة على كل حَ ، فإن اَ مقولة على كل هَ . وكذلك يعرض إذا كان القياس سالبا . — وأما فى الشكل الثانى فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن اَ مقولة على شىء من بَ ومقولة على كل حَ فإن النتيجة أن بَ ليست مقولة على شىء من حَ . فإن كانت دَ موضوعة لـ حَ فإنه يتبين أن بَ ليست مقولة على شىء من دَ . وأما أن بَ ليست مقولة على ما هو موضوع لـ اَ ، فإنه ليس يتبين بقياس . و إن كانت بَ ليست مقولة على هَ ، إذ كانت هَ موضوعة لـ اَ : ولكن أن بَ ليست مقولة على شىء من حَ قد يبيّن بقياس ، وأما أن لا تكون اَ مقولة على بَ فإن ذلك خذ بلا برهان . فإذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بَ مقولة على هَ .

فأما فى المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شىء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدّمة جزئية . وأما إن كان موضوعا للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل القياس

مثـل أنه إن كانت ا مقولة على كل ب < و[1] > ب مقولة على بعض حـ فإن ما كان موضوعا لـ حـ ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعا لـ ب يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدّم . وكذلك يعرض فى سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعا للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ وأما الآخر فيكون عليـه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسـات .

وفى القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعا للحـد الأوسط من مقدّمة ٥٣ ب
غير مبرهنة . فإذن إما ألا يكون ثمت قياس ، وإما ثمّ وها هنا .

٢

< الإنتاج كذباً من مقدّمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدّمات كاذبة — فى الشكل الأوّل >

وقد تكون المقدّمتان اللتان منهما يكون القياس أحيانا جميعا صِدْقًا ، وأحيانا جميعا كذبا ، وأحيـانا الواحدة صدقا والأخرى كذبا ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقا و إما كذبا .

أما من مقدّمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعلة المقدّمات ، لأنه لاتكون القياسات لعلة المقدّمات إذا كانت كذبا . وسنقول فيما نستأنف لأى علة يعرض ذلك . [١٠٩ ا] وهو بيّن من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع

(١) خرم فى الأصل .

كذب من مقدّمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعا أنه إذا كانت ا موجودة فبالاضطرار تكون ب موجودة . فإنه إذا لم تكن ب موجودة ، فبالاضطرار أن تكون ا غير موجودة ، وأنه إن كانت ا صدقا فمن الاضطرار أن تكون ب صدقا ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجودا وغير موجود معا ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن ا حدٌّ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقا أن تكون ا مقولة على كل ب ، و ب مقولة على كل ح ، فبالضرورة تكون ا مقولة على كل ح ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذبا ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجودا وغير موجود معا ، لأن ا كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون أن يتبين كذبٌ من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعا كذبا أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذبا . فإن لم تؤخذ المقدّمة كلها كذبا ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا ، على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدّمتين . وبيان ذلك أن تكون ا مقولة على كل ح وغير مقولة على شيء من ب ، و ب غير مقولة على ح لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت ا مقولة على كل ب و ب مقولة على كل

حـ ، فإن ا تكون مقولة على كل حـ . فإذن قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت كلتا[1] المقدّمتين كذبا ، لأن كل إنسان حى . وكذلك يعـرض فى القياسات السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون ا غير مقـولة على شىء من حـ ، و ب غير مقولة على شىء من حـ ، و ا مقولة على كل ب ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصُـيِّر الإنسان الحدّ الأوسط ، فإن الحى غير مقول على شىء من الحجارة ، والإنسان غير مقـول على شىء من الحجارة ، والحى مقول على كل إنسان . فإذن إن أخذنا ما هـو مقول على كل الشىء إنه غير مقول على شىء منه ، وماهو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدّمتين — ٥٤ ا
وهى كذبٌ — نتيجةٌ صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخـذ كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذبا واتفق أنها المقدّمة الأولى وكانت كلها كذبا كمقدّمة ا ب ، فإن النتيجة لا تكون صدقا . وأما إن كانت مقدّمة حـ كلها كذبا فإن النتيجة تكون صدقا ، وأعنى بكلها كذبا المقدّمةَ التى يوجد الصدقَ فى ضدّها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود فى شىء من الموضوع ، فيؤخذ موجودا فى كله . و إن كان موجودا فى كله يؤخذ غير موجود فى شىء منه .

و بيان ذلك أن تكون ا غير موجودة فى شىء من ب ، و ب موجودة فى كل حـ . فإن نحن أخذنا مقدّمة ب حـ صدقا ومقدّمة ا ب كلها كذباً بأن تؤخذ ا مقولة على كل حـ فمحال أن تكون النتيجة صدقا ، لأن ا كانت

(١) ص : كلتى .

غير موجودة فى ح ، إذ كان ما يوجد فيه بَ لا يوجد فى شىء منه اَ ، و بَ موجودة فى كل حَ . — وكذلك لا تكون النتيجة صدقا إذا كانت اَ موجودة فى كل ب ، و بَ فى كل حَ وأخذت مقدّمة بَ حَ صدقا ومقدّمة اَ بَ كذبا كلها بأن تؤخذ اَ غير مقولة على شىء من بَ ، لأن اَ تكون غير موجودة فى حَ إذ كان ما توجد فيه بَ ففى كله يوجد اَ ، و بَ موجودة فى كل حَ . فهو إذن بيِّن أنه إذا أخذت المقدّمة الأولى كلها كذبا : موجبة كانت أو سالبة، وكانت الأخرى صدقا، فإن النتيجة لا تكون صدقا .

فإن لم تؤخذ كلها كذبا فقد تكون النتيجة صدقا ،لأنه إن كانت اَ موجودة فى كل حَ وفى بعض بَ ، و بَ فى كل حَ ، مثل أن الحى موجود فى كل قُقْنُس ، وموجود فى بعض الأبيض وأما الأبيض ففى كل قُقْنُس ، فإنه إن أخذت اَ موجودة فى كل بَ ، و بَ موجودة فى كل حَ تكون اَ موجودة فى كل حَ حقًا ، لأن كل قُقْنُس حى . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة فى بعض بَ وغير موجودة فى شىء من حَ وتكون بَ موجودة فى كل حَ : مثل أن الحى موجود فى بعض الأبيض وغير موجود فى شىء من الثلج، والأبيض فى كل ثلج . فإن أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بَ ، و بَ فى كل حَ، فإن اَ تكون غير موجودة فى شىء من حَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ كلها صدقا، ومقدّمة بَ حَ كلها كذبًا، فإن النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدّمة بَ حَ كلها كذبا . وكذلك يعرض

إذا كانت مقدّمة اَ بَ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون اَ غير [١١٠ ا] موجودة فى شىء من بَ حَ مثل الجنس فى الأنواع التى تحت جنس آخر كالحى ، فإنه غير موجود فى الموسيقى وفى الطب ، والموسيقى ليست موجودة فى الطب . فإذا أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بَ ، وبَ موجودة فى كل حَ ، ٥٤ ب
فإن النتيجة تكون صدقا .

وإن لم تكن مقدّمة بَ حَ كلها كذبا ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضا تكون صدقا لأنه ليس شىء يمنع أن تكون اَ موجودة فى كل واحد من بَ حَ وتكون بَ موجودة فى بعض حَ مثل الجنس فى النوع والفصل ، كالحى : فإنه موجود فى كل إنسان وفى كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود فى بعض المَشّاء ، لا فى كله . فإذن اَ إن كانت موجودة فى كل بَ ، وأخذت بَ موجودة فى كل حَ ، فإن اَ تكون موجودة فى كل حَ ؛ وذلك قد كان حقا . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأنه يمكن ألا تكون اَ موجودة فى شىء من بَ حَ وتكون بَ موجودة فى بعض حَ : مثل الجنس فى نوع وفصل من جنس آخر ، كالحى فإنه لا يوجد فى شىء من العقلى ولا فى شىء من الفكرى ، فأما العقلى فإنه موجود فى بعض الفكرى . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بَ وأخذت بَ موجودة فى كل حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة فى شىء من حَ — وذلك قد كان حقا .

وأما فى القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدمة الأولى كلها كذبا والأخرى كلها صدقا — أن تكون النتيجة صدقا . وقد يمكن أيضا أن تكون

النتيجة صدقا إذا كان بعض المقدّمة الأولى كذبا و بعض الأخرى صدقا. وقد يعرض أيضا ذلك إذا كانتا جميعا كذبا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة فى شيء من بَ وموجودة فى بعض حـَ : مثل الحى، فإنه غير موجودفى شيء من الثلج وموجود فى بعض الأبيض، والثلج موجود فى بعض الأبيض. فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجا، والطرف الأول حيا، وأخذت ا موجودة فى كل بَ، وبَ موجودة فى بعض حـَ، فإن مقدمة اَ بَ تكون كلها كذبا ومقدمة بَ حـَ صدقا، وتكون النتيجة حقا. وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة فى كل بَ وغير موجـودة فى بعض حـَ وتكون بَ موجودة فى بعض حـَ، كالحى فإنه موجود فى كل إنسان وغير موجود فى بعض الأبيض. وأما الإنسان فموجود فى بعض الأبيض. فإذن إن وضع الإنسان حدا أوسـط وأخذت اَ غير موجودة فى شيء من بَ وبَ فى بعض حـَ وكانت مقدمة اَ حـَ كلها كذبا، فإن النتيجة تكون صدقا [١١٠ ب].

وكذلك يعـرض إن كانت مقـدمة اَ بَ بعضهـا كذبا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ فى بعض بَ وفى بعض حـَ وتكون بَ موجودة فى بعض حـَ : كالحى، فإنه موجـود فى بعض الجيـد وفى بعض الكبير،
٥٥ ا والجيد موجود فى بعض الكبير. فإذن إن أخذت اَ موجودة فى كل ب، وبَ موجودة فى بعض حـَ، وكان بعض مقدمة اَ بَ كذباً ومقدمة بَ حـَ

صـدقا، فإن النتيجة تكون صـدقا . — وكذلك يعـرض إذا كانت مقدمة ا َ بَ سالبـة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها و بنحو ما أُخِذَت .

وأيضا إن كانت مقدمة ا َ بَ صدقا(١) ومقدمة بَ حَ كذبا(٢)، فإن النتيجة تكون صدقا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون ا َ موجودة فى كل بَ وموجودة فى بعض حَ وتكون بَ غير موجودة فى شيء من حَ : كالحى، فإنه موجود فى كل قُقْنُس وفى بعض الأسود، والقُقْنُس غير موجود فى شيء من الأسود، فإذن إذا أخذت ا َ موجودة فى كل بَ ، وبَ فى بعض حَ ، فإن النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدمة بَ حَ كذبا. وكذلك يعرض إن كانت مقدمة ا َ بَ سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون ا َ غير موجـودة فى شيء من حَ مثل الجنس فى النوع الذى من جنس آخر والعرض الذى لأنواع الجنس كالحى فإنه غير موجود فى شيء من العدد وموجود فى بعض الأبيض . وأما العدد فغير موجود فى شيء من الأبيض . فإن وُضِع العددُ حداً أوسط وأخذت ا َ غير موجـودة فى شيء من بَ وبَ فى بعض حَ فإن ا َ تكون غير موجـودة فى بعض حَ وذلك قد كان حقا . ومقدمة ا َ بَ حق ، و بَ حَ كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقا ، وإن كانت مقدمة ا َ بَ كذبا ومقدمة بَ حَ كذبا، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون ا َ موجودة فى بعض بَ وفى بعض

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

حـَ وتكون بـَ غير موجودة فى شىء من حـَ ، مثــل أنه إن كانت بـَ ضد حـَ وكانتا جميعا عَرَضين فى جنس واحد كالحى ، فإنه فى بعض الأبيض وفى بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود فى شىء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ موجودة فى كل بـَ وبـَ موجودة فى بعض حـَ ، فإن النتيجة تكون حقا . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدّمة اَ بـَ سالبة . و بيان ذلك من هذه الحدود التى تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأيضا إن كانت كلتا المقدمتين كذبا فقد تكون النتيجة صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون ا غير موجودة فى شىء من حـَ مثــل الجنس [١١١ ا] فى النوع الذى من جنس آخر وفى العَرَض الذى لأنواعه : مثل الحى ، فإنه غير موجود فى شىء من العدد وموجود فى بعض الأبيض والعدد غير موجود فى شىء من الأبيض . فإن أخذت اَ موجودة فى كل بـَ وبـَ فى بعض حـَ ، فإن النتيجة تكون صدقا والمقدمتان جميعا كذبٌ . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بـَ سالبة ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون اَ موجودة فى كل بـَ وغير موجــودة فى بعض حـَ وتكون بـَ غير موجودة فى شىء من حـَ : كالحى ، فإنه موجود فى كل قُقْنُس وغير موجود فى بعض الأسود ، والقُقْنُس
٥٥ ب
غير موجود فى شىء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بـَ وبـَ موجودة فى بعض حـَ ، فإن اَ تكون غير موجودة فى بعض حـَ ، فالنتيجة صدق والمقدمات كذب .

٣

< الإنتاج صدقا من مقدّمات كاذبة ، فى الشكل الثانى >

وأما فى الشكل الثانى فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : < سواءٌ > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذبا أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقا والأخرى كلها كذبا : أيما منهما اتفق ، أو كانت الواحدة كلها كذبا وبعض الأخرى كذبًا(١) . وذلك يكون إما فى القياسات الكلية وإما فى الجزئية .

لأنه إن كانت ا غير موجودة فى شىء من ب وموجودة فى كل ح ، فإن ب تكون غير موجودة فى شىء من ح : كالحى ، فإنه غير موجود فى شىء من الحجارة وموجود فى كل فرس . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد ما هى بأن تؤخذ ا موجودة فى كل ب وغير موجودة فى شىء من د فإن النتيجة تكون صدقا من مقدمات كلها كذب . — وكذلك يعرض إن كانت ا موجودة فى كل ب وغير موجودة فى شىء من د ، لأن القياس فى ذلك واحد . وكذلك أيضا يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون ا موجودة فى كل واحد من ب ح وتكون ب غير موجودة فى شىء من ح : كالجنس فى الأنواع التى ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحى فإنه موجود فى كل إنسان وفى كل فرس ، والفرس غير موجود فى واحد من الناس . فإن أُخِذَ الحىُّ موجودًا فى الواحد ، غير

(١) ص : كذب .

موجود فى الآخر، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، وتكون النتيجة كلها صدقا : فى أى ناحية صُيِّرَتْ السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقــدمة الواحدة [١١١ ب] كذبا وكل الأخرى صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة فى بعض بَ وفى كل حَ . وأما بَ فغير موجودة فى شىء من حَ : كالحى ، فإنه موجود فى بعض الأبيض وفى كل غُراب ، والأبيض غير موجود فى واحد من الغربان . فإن أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بَ وموجودة فى كل حَ ، فإن مقدمة اَ بَ يكون بعضها كذبا وكل مقدمة اَ حَ صدقا ، وأما النتيجة فصدق فى أى ناحية صُيِّرتْ السالبة . والبرهان فى ذلك بهذه الحدود التى تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن كان بعض المقدمة الموجبة كذبا والسالبة صدقا ، لأنه ليس شىء يمنــع أن تكون اَ موجودة فى بعض بَ وغير موجودة فى شىء من حَ وتكون بَ غير موجودة فى شىء من حَ : مثل الحى ، فإنه فى بعض الأبيض وغير موجود فى شىء من القِير ، والأبيض غير موجود فى شىء من القِير . فإذن إن أخذت اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى شىء من حَ فإن بعض مقدمة اَ بَ حق ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذبا ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة فى بعض بَ و بعض حَ وتكون بَ غير موجودة فى شىء من حَ : مثل الحى ، فإنه موجود فى بعض الأبيض و بعض
ا٥٦ الأسود ، وأما الأبيض فغير موجود فى شىء من الأسود . فإن أخذت اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى شىء من حَ ، فكل واحدة من المقدمتين

بعضُها كذبٌ والنتيجة صدقٌ ، وكذلك يعرض و إن حُوِّلَتْ السالبةُ . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضا يعرض فى القياسات الجزئيـة ، لأنه ليس شيء يمنـع من أن تكون اَ موجودة فى كل بَ وبعض حَ وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ : كالحى ، فإنه موجود فى كل إنسان وفى بعض الأبيض . فإن أخذت اَ غير موجـودة فى شيء من بَ وموجـودة فى بعض حَ ، فإن المقـدّمة الكلية تكون كلها كذبا والجزئية كلها صـدقا . وأما النتيجة فصدق . وكذلك يعرض إذا صُيِّرَتْ مقدّمة اَ بَ موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة فى شيء من بَ وغير موجودة فى بعض حَ وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ : مثل الحى ، فإنه ليس بموجود فى غير المتنفس وغير موجود فى بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود فى [١١٢ ا] بعض الأبيض . فإن وضعت ا موجودة فى كل ب وغير موجودة فى بعض حَ فإن مقدّمة اَ بَ الكلية كلها كذب ، ومقدّمة اَ حَ صدق ، وأما النتيجة فتكون صدقا .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقا والجزئية كذبا ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة فى شيء من بَ حَ وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ : كالحى ، فإنه ليس بموجود فى واحد من الأعداد ولا فى غير المتنفس ، والعدد ليس بموجود فى بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت

اَ غير موجـودة فى شىء من بَ < وموجودة فى بعض حـ[1] فإن > النتيجة والمقدّمة الكلية تكونان صدقا ، والمقدّمة الجزئية كذبا .

وكذلك يعرض إن وُضِعَتْ المقدّمةُ الكليةُ واجبةً ،لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة فى كل واحدة من بَ حَ وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ كالجنس فى النوع والفصل : مثل الحى ، فإنه موجود فى كل إنسان وكل مَشّاء، والإنســان غير موجود فى كل مَشّاء . فإذن إن أُخِذَتْ اَ موجودة فى كل بَ وغير موجـودة فى بعض حَ فإن المقـدّمة الكلية تكون صــدقا والجزئية كذبا. وأما النتيجة فتكون صدقا . وهو بيِّن أنه إذا كانت المقدّمتان كذبا ، فقــد تكون النتيجة صــدقا ، إذ كان يمكن أن تكون ا موجــودة فى كل بَ وغير موجودة فى شىء من حَ ،وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ . لأنه إذا أخذت اَ غير موجودة فى شىء من بَ وموجودة فى بعض حَ ، فإن كلتا[2] المقدّمتين تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدّمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة فى شىء من بَ وموجودة فى كل حَ وتكون بَ غير موجودة فى بعض حَ : كالحى ، فإنه غير موجود فى شىء من العلم وموجود فى كل إنسان ، وأما العـلم فغير موجود فى كل إنســان . فإن
٥٦ب أخذت اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى بعض حَ ، فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

(١) تصحيح بالهامش . (٢) ص : كلتى .

٤

< الإنتاج صدقا من مقدّمات كاذبة ، فى الشكل الثالث >

وأما فى الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقًا إذا كانت المقدّمتان كلتاهما كذبا ، أو بعضُها ، أو كانت الواحدة كلها صدقا والأخرى كذبا ، أو كان بعضُ الواحدة كلها كذبا والأخرى كلُّها صدقا وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغَيَّرَ المقدّماتُ ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من ا ب غير موجودة فى شيء من حـ . وأما ا فتكون موجودة فى بعض ب مثل الإنسان والمَشّاء ، فإنهما ليسا بموجودين فى واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود فى بعض المَشّاء . فإن أخذت ا و ب موجودتين فى كل حـ ، فإن كل واحدة من المقدّمتين تكون كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون ب غير موجودة فى شيء من حـ و ا موجودة فى كل حـ وتكون ا غير موجودة فى بعض ب : مثل أن الأسود غير موجود فى شيء من القُقْنُس ، والحى موجود فى كل قُقْنُس ، فالحى غير موجود فى كل شيء أسود . فإذن إن أخذت ب موجودة فى كل حـ و ا غير موجودة فى شيء من حـ فإن ا تكون غير موجودة فى بعض ب ، والنتيجة صدق والمقدمتان جميعا كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقا ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا اَ و بَ موجودتين فى بعض حَ وتكون اَ موجودة فى بعض حَ كالأبيض والجيّد فإنهما موجودان فى بعض الحى ، والأبيض موجود فى بعض الجيد . فإن وُضِعَتْ كلتا اَ بَ موجودتين فى كل حَ فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذبا والنتيجة صدقا .

وكذلك يعرض إن وضِعت مقدّمة اَ حَ سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة فى بعض حَ وتكون بَ موجودة فى بعض حَ وتكون اَ غير موجودة فى كل بَ ، كالجيّد فإنه غير موجود فى بعض الحى . وأما الأبيض فغير موجود فى كل جيد . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة فى شيء من حَ و بَ موجودة فى كل حَ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أُخذت المقدّمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا اَ بَ موجودتين فى كل حَ وتكون اَ غير موجودة فى بعض بَ ، كالحى والأبيض : فإنهما موجودان فى كل قُقْنُس ، والحى غير موجود فى كل أبيض .

فإذْ قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت بَ موجودة فى كل حَ و اَ غير موجودة فى كلها ، فإن مقدّمة ب حَ تكون كلها صدقا ومقدّمة اَ حَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن كانت مقدّمة بَ حَ كذبا ومقدّمة اَ حَ صدقا ، والحدود التى فى ذلك هى : أسود ، وقُقْنُس ، وغير متنفس .

وكذلك أيضا يعرض إذا أخذنا كلتا المقدّمتين موجبتين ، لأنه لا شىء [٥٧ ا] يمنع أن تكون بَ موجودة فى كل حَ وتكون اَ موجـودة فى بعض بَ : كالحى ، فإنه موجود فى كل قُقْنُس ، والأسـود غير موجود فى واحد من القُقْنُس ، والأسود موجـود فى بعض الحى . فإذن إن أخذت اَ و بَ موجودتين فى كل حَ ، فإن مقدّمة بَ حَ تكون كلها صدقا ومقدّمة اَ حَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن حوّلت مقدّمة اَ حَ صدقا [١١٣ ا] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التى تقدّمت . وكذلك قد تكون النتيجة صـدقا إذا كانت المقدّمة الواحدة كلها صدقا و بعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة فى كل حَ وتكون اَ موجودة فى بعض حَ . وأما اَ فموجودة فى بعض بَ : مثل ذى الرجلين ، فإنه موجود فى كل إنسان ، والجيد غير موجود فى كل إنسان ، والجيد موجود فى بعض ذى الرجلين . فإن أخذت اَ و بَ موجودتين فى كل حَ ، فإن مقـدّمة بَ حَ تكون كلها صدقا ، وبعض مقدّمة اَ حَ كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن أخذت مقدّمة اَ حَ صدقا ومقدّمة بَ حَ كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حُوِّلَتْ المقدّمات بهذه الحدود التى تقدّمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛ فلأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة فى كل حَ واَ موجودة فى بعض حَ ،

فإذا كانت المقدّمات هكذا فقد تكون اَ غير موجودة فى كل بَ . فإن أُخذتْ بَ موجودة فى كل حَ و اَ غير موجودة فى شىء من حَ ، فإن المقدّمة السالبة يكون بعضها كذبا ويكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضا النتيجة صدقا . فلأنه قد تبين أنه اذا كانت اَ غير موجودة فى شىء من حَ و بَ موجودة فى بعضها ، فإنه يمكن أن تكون اَ غير موجودة فى بعض بَ ، فإنه بَيِّن أنه اذا كانت مقدّمة اَ حَ كلها صدقا ، وبعض مقدّمة بَ حَ كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن أخذت اَ غير موجودة فى شىء من حَ و بَ موجودة فى كل حَ ، فإن مقدّمة اَ حَ تكون كلها صدقا وبعض مقدّمة بَ حَ كذب .

وهو بَيِّن فى القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدّمات كاذبة نتيجةٌ صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التى استعملت فى القياسات الكلية . أما فى التى فى القياسات الموجبة منها فتستعمل فى الموجبة من الجزئية . وأما التى فى السالبة ، ففى السالبة من هذه ، لأنه لا فرق فى وضع الحدود إذا كان المحمول غيرَ موجود فى شىء من الموضوع وأُخِذ موجودًا فى كله ، أو كان موجودًا فى بعضه فأخذ موجودا فى كله .

فهو بَيِّن أنه إذا كانت النتيجةُ كذبًا فبالضرورة يكون بعض المقدّمات كذبا أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدّمات صدقا ، لا بعضُها ولا كلُّها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير أن تؤخذ فى القياسات مقدّمةٌ صدقٌ ، ولكن ليس باضطرار . والعلة

فى ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لهما هـذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجودا ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم ٥٧ب يكن الآخر موجودًا ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجودًا . و إذا كان موجـودا ، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجـودا . و إذا وضِع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحالٌ أن يكون الآخر بعينه موجـودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعنى مثل ما إذا كانت اَ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيما ، و إذا لم تكن اَ أبيـض فبالضرورة تكون بَ عظيما ، لأنه إذا كان شىء ما أبيض وهو اَ ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو بَ . و إذا كانت بَ عظيمًا فإن حَ لا يكـون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت اَ أبيض ألا تكون حَ أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضـطرار ، و إذا لم يكن الآخر فبالضرورة لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بَ عظيما ، فليس يمكن أن يكون اَ أبيض ؛ فإن كان إذا لم يكن اَ أبيض يلحق باضـطرار أن يكون بَ عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورةً إذا لم تكن بَ عظيما أن تكون بَ بعينها عظيما ، وذلك مُحال : لأنه إن لم تكن بَ عظيما فإن اَ لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظَنُّ أنه يجب إذا لم تكن اَ أبيـض أن تكون بَ عظيما ، فإن اَ لا يكون أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن اَ أبيض أن تكون ب عظيما ؛ فإنه يعرض إذا لم تكن بَ عظيما أن تكون بَ بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

٥

< البرهان الدَّوْرِى فى الشكل الأوّل >

وأما التبيين الذى يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ النتيجة و إحدى المقدّمتين فتُجمع منهما المقدّمةُ الباقية المأخوذة فى القياس الأوّل . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن ا موجودة فى كل ح ، ثم تبين ذلك بـ ب ، فإن أخذت ا موجودة فى كل ح و ح موجودة فى كل ب ، فإن ا تكون موجودة فى كل ب . وأما أوّلًا فأخذت المقدّمة بالعكس أن ب موجودة فى كل ح ، فإن احتيج أن تتبين أن ب موجودة فى كل ح فإن ذلك يتبين إذا أخذت ا مقولة على كل ح التى كانت نتيجة ، وأخذت ب مقولة على كل ا التى كانت أوّلا مأخوذة بالعكس أن ا مقولة على كل ب وليس يكون أن تَبَّينَ القضايا بعضُها من بعض على غير هذه الجهة . لأنه إن أُخِذ حدٌّ آخرُ وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياءُ بتةً يكون كل واحد منها مستعملا فى تبيين الآخر ؛ و إن أخذ من المقدّمات شىء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدّمة واحدة ، لأنه إن أُخِذَتا جميعا ، رَجَعَتْ النتيجةُ الأولى ، ولكن ينبغى [١١٤ ا] أن تكون مخالفة لها . أما فى الحدود التى لا تنعكس ، فإن مقدّمة القياس الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط فى الأوّل . وأما فى المنعكسة فقد تبين كل قضايا

القيـاس بعضُها من بعض ، مثـل ما إذا كانت حدود آ بَ حَ منعكسة بعضُها على بعض . و بيان ذلك أن تكون قضية آ حَ مبرهنـة بتوسط بَ وأيضـا قضية آ بَ بالنتيجة وعكس مقدّمة بَ حَ . وكذلك تتبين قضية
١٥٧ ا بَ حَ بالنتيجة وعكس مقدّمة آ بَ . و ينبغى أن تبين مقدّمتا حَ بَ بآ ، لأن هـذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت بَ موجودة فى كل حَ و حَ فى كل آ ، يكون قياس ابَ إلى آ ، وأيضا إن أخذت حَ موجودة فى كل آ و آ موجـودة فى كل بَ ، فإن حَ بالضرورة تكون موجـودة فى كل بَ . ففى كلا[1] هذه القياسين أخذت مقدّمة حَ آ غير مبرهنة ، لأن المقدّمات الأُخَر مبرهنـة . فإذن إن نحن برهنا هـذه القضية يكون جميع القضايا مُبرهَنةً بعضُهـا ببعض . فإن أخذت حَ موجودة فى كل بَ ، وبَ فى كل آ ، فإن كلتـا[2] المقدّمتين توجد مبرهنتـين ، وتكون حَ بالضرورة موجودة فى كل آ . فهو إذن بَيِّن أن فى الحدود الراجعةِ بعضُها على بعض فقط تكون البراهين التى تكون بالدور. فأما[3] فى الأُخَر فلا تكون كما قلنا أوّلا .

و يعرض فى هذه البراهين التى بالدور أن يستعمل الشىء المبرهن مقدّمةً فى تبيين ما كان يُبَرهِنُـه . وأما فى القياسات السالبـة فهكذا تتبين القضايا بعضُها من بعض . ولتكن بَ موجودة فى كل حَ ، و آ غير موجودة

(١) ص : كلى .

(٢) ص : كلتى .

(٣) ت : مُصلَح من السريانى .

فى شىء من ب ، فالنتيجة أن ا غير موجـودة فى شىء من ح . فإن كان أيضا ينبغى أن يتبـين أن ا غير موجـودة فى شىء من ب التى كانت أوّلا مقدّمة ، فلتكن ا غير موجودة فى شىء من ح و ح موجودة فى كل ب ، لأن على هذه الجهة تكون المقدّمة بالعكس . فإن كان ينبغى أن نبرهن أن ب موجودة فى كل ح ، فليس ينبغى أن تعكس مقدّمة ا ب كمثل الآخر، لأن القـول إن : " ب غير موجودة فى شىء من ا " و " ا غير موجودة فى شىء من ب " — مقدّمةٌ واحدة لا فرق بينهما ،ولكن ينبغى أن يقال إن ما لا يوجد ا فى شىء منه ، ب موجودة فى كله . فلتكن ا غير موجودة فى شىء من ح التى كانت نتيجة ، ولتكن ب موجودة فى كل ما لا توجد ا فى شىء منه . فإذن ب موجودة فى كل ح بالضرورة . فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذى بالدور هو أن تؤخذ النتيجة و إحدى المقدّمتين بالعكس فتنتج منهما المقدّمة الباقية .

وأما فى القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدّمة الكلية من المقدّمات الأُخَر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بيّن أنه لا يمكن أن تبرهن الكلية ، لأن الشىء الكلى إنمـا يتبين من المقـدّمات الكلية ، والنتيجة ليست كليـة ، والبرهان ينبغى أن يكون من النتيجة و إحدى المقدّمتين .

٥٨ب ومن بعـدُ فإنه لا يكون قيـاس ألبتـةَ إذا أُخِذَتْ المقـدّمة الصغرى منعكسة ، لأن كلتا(١) المقدّمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدّمة الصغرى فقد

(١) ص : كلتى .

تبرهن . فلتبرهن اَ أنها مقولة على بعض حـَ بتوسط بَ ، فإن أخذت بَ موجودة فى كل اَ و بقيت النتيجة على حالها ، فإن بَ تكون موجودة فى بعض جَ و يكون الشكل الأوّل، والحدّ الأوسط اَ . و إذا كان القياس سالبا فليس يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية للعلة التى قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدّمة اَ بَ كمثل ما فى القياسات الكلية ، كقولنا : كل ما ليس يوجد اَ فى بعضه ، فإن بَ توجد فى بعضه ، لأنه لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدّمة الصغرى سالبة .

٦

< البرهان الدورى فى الشكل الثانى >

وأما الشكل الثانى فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا(١) المقدّمتين موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهن بموجبتين . وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى شىء من حـَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجودة فى شىء من حـَ ويكون الشكل الثانى والحدّ الأوسط بَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ سالبة والأخرى موجبة، يكون الشكل الأوّل، لأن حـَ موجودة فى كل اَ و بَ ، غير موجودة فى شىء من حـَ ، فإذن بَ غير

(١) ص : كلتى .

موجودة فى شىء من اَ ، فـ اَ غير موجودة فى شىء من بَ ، وليس يكون قياس من النتيجة و إحدى المقدّمتين . فإذا أخذت مقدّمة أخرى يكون قياس .

فإن لم يكن القياس كليا ، فليس تبرهن المقـدمة الكلية للعـلة التى قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبـة . فلتكن اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى بعض حَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجـودة [١١٥ ا] فى بعض حَ . فإن أخذت بَ موجودة فى كل اَ وغير موجودة فى كل حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة فى بعض حَ والحدّ الأوسط بَ . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تتبرهن مقدّمة اَ حَ إذا انعكست مقدّمة اَ بَ ، لأنه يعـرض إما أن تكون كلتا(١) المقـدّمتين سالبتين و إما أن تكون الواحدة سالبـة . فإذن ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان فى القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذى يكون بَ غير موجودة فى بعضه ، فإن اَ تكون موجودة فى بعضه .

٧

< البرهان الدورى فى الشـكل الثـالث >

وأما الشكل الثـالث إذا كان كلتا(١) المقدّمتين كليتين ، فليس يمكن أن
٥٩ ا نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنمـا تبرهن بالمقدّمات الكلية ، والنتيجة التى
فى هذا الشكل أبدًا هى جزئية . فإذن هو بيّن فى الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن

---

(١) ص : كلتى .

المقـدّمة الكلية فى هـذا الشكل . — فإن كانت المقـدّمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، أحيانا يكون برهانٌ، وأحيانا لا يكون . فإذا كانت كلتا المقدّمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كليـة، يكون قياسٌ . وأما إذا كانت الكبرى كليـة ، فإنه لا يكون قياسٌ . وبيـان ذلك أن تكون اَ موجودة فى كل حـَ ، وبـَ فى بعض حـَ ، والنتيجة اَ بـَ . فإن أخذت حـَ موجودة فى كل اَ . فقد تبين أن حـَ موجودة فى بعض بـَ ، وأما أن بـَ فى بعض حـَ فلم يتبين ، وإن كان لازما بالضرورة إذا كان حـَ فى بـَ أن يكون بـَ فى بعض حـَ . ولكن ليس هو واحدًا أن يقـال إن شيئا موجـود فى آخر وآخرَ فى شيء بعكس القول . ولكن ينبغى أن يزاد فى القـول أنه كل شيء موجود فى آخر، فإن الآخر موجود فى الشيء . فإذا زيد ذلك، ليس يكون القيـاس من النتيجة وإحدى المقدّمتين فقط . — فإن كانت بـَ موجودة فى كل حـَ، واَ فى بعض حـَ، فإن نتيجة اَ حـَ تكون بيِّنـة إذا أخذت حـَ موجـودة فى كل بـَ واَ فى بعض بـَ ، لأنه يلزم ضرورة أن تكون اَ فى بعض حـَ، إذ كان الحد الأوسط بـَ والحدود اَ بـَ حـَ . — وإذا كانت إحدى المقدّمتين موجبـة والأخرى سالبـة وكانت الموجبة كلية، فالمقدّمة الأخرى تنتج . وبيـان ذلك أن تكون بـَ موجـودة فى كل حـَ واَ غير موجودة فى كل حـَ، فالنتيجة أن اَ غير موجودة فى كل بـَ . فإن أخذ مع النتيـجة أن حـَ موجودة فى كل بـَ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل اَ غير موجودة فى بعض حـَ إذا كانت بـَ [١١٥ب] واسطة . — وأما إذا كانت

السالبة كلية ، فإن المقدّمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبلُ إن أخذ كل ما لم يوجد فى بعض هذا ، فإن الآخر موجود فيه ، مثل ما أن تكون اَ غير موجودة فى شىء من حَ وبَ فى بعض حَ ، والنتيجة أن اَ غير موجودة فى بعض بَ . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ اَ فى بعضه فحَ موجودة فى بعضه ، فإنه يجب أن تكون حَ موجودة فى بعض بَ ، وليس يمكن على نحوٍ آخر أن تعكس المقدّمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذى يكون بالدور فى الشكل الأوّل يكون بالشكل الأول والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأوّل . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد فى شىء منه هذا ، فالآخر فى كله . وأما فى الشكل الثانى إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأول والثالث . وأما فى الشكل الثالث ، فإن البيان يكون به فى المقاييس كلها . وهو أيضا بيِّن أن فى الشكل الثانى والثالث المقاييس التى لا تبين بها إما أن تكون على الدور وإما أن تكون ناقصة .

٨

< انعكاس القياس فى الشكل الأوّل >

٥٩ ب وأما انعكاس القياس فهو أن نبين[١] بانعكاس نتيجةِ القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود فى الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود فى الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها

(١) تحتها : بينا .

إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة[1] تبطـــل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد يكون بكلا[2] الانعكاسين ؛ وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هى : كل ولا كل ، و بعض ولا واحد ؛ والمتضادات هى : كل ولا واحد ، و بعض ولا بعض . فليكن بيّنا أن آ مقولة على كل حـ بتوسط ب ، فإن أُخِذ أن آ غير مقولة على شىء من من حـ ومقولة على كل ب تكون غير مقولة على شىء من حـ . فإن كانت آ غير مقـولة على شىء من حـ ، و ب مقـولة على كل حـ ، فإن آ غير مقولة على بعض ب وليس غير مقولة على شىء منـه ، لأنه لا يمكن تبيين العـامىّ[3] بالشكل الثالث . وفى الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدّمة الكبرى نقضا عامّيا بانعكاس النتيجة ، لأنها أبدًا تُنْقَض بالشكل الثالث ، وذلك أنّا بيّنّا < أن > كلتا[4] المقـدّمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . ــ وكذلك يعرض فى المقاييس السالبة : فليكن بيّنا[5] أن آ غير موجودة فى شىء من حـ بتوسط ب ، فإن أُخِذَتْ آ موجودة فى كل حـ وغير موجودة

---

(١) أى لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدّمة الأخرى .

(٢) ص : بكلى .

(٣) = الكلى .

(٤) ص : بنا كلتى .

(٥) ص : بين .

فى شىء من بَ ، فإن بَ [١١١٦] غير موجودة فى شىء من حَ . وإن كانت اَ وبَ فى كل حَ ، فإن اَ فى بعض بَ ، ولكن لم تكن فى شىء منها .

فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعامّية ، لأن إحدى المقدّمتين تكون جزئيــة ، فإذن فالنتيجة تكون جزئية . فليكن قيـاسٌ موجِب ، وليرتجــع هكذا . فإذن إن كانت اَ غير موجودة فى كل حَ وموجودة فى كل بَ ، فإن بَ غير موجودة فى كل حَ . وإن كانت اَ غير موجودة فى كل حَ ، فإن اَ غير موجودة فى كل بَ . — وكذلك يعــرض فى القياس الســالب أنه إذا كانت اَ موجودة فى بعض حَ وغير موجودة فى شىء من بَ ، فإن بَ غير موجودة فى بعض حَ ، ليس ولا فى شىء منها . وأيضا إن كانت اَ فى بعض حَ وبَ فى كل حَ كما أخذت فى القياس الأوّل ، فإن اَ تكون فى بعض بَ .

وأما فى المقاييس الجـزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا[1] المقدّمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ،
١٦٠ ا لأنه ليس يعــرض فيها كنحو ما يعرض فى المقاييس العامّيــة من إبطال المقدّمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنْتِجًا أن اَ مقولة على بعض حَ ، فإن أخذ أن اَ غير موجودة فى شىء من حَ وبَ فى بعض حَ ، فإن اَ غير موجــودة فى بعض بَ . وإن كانت اَ غير موجــودة فى شىء من حَ ،

---

(١) ص : كلى .

وموجودة فى كل بَ ، فإن بَ غير موجودة فى شىء من جَ . فإذن كلتا المقدّمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدّمتين ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة فى بعض جَ وموجودة فى كل بَ ، فإن بَ غير موجودة فى بعض جَ ، ولكن ليس تبطل المقدّمة الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بَ فى بعض جَ ، ويمكن ألا تكون . وأما على مقدّمة اَ بَ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة فى بعض جَ ، و بَ موجودة فى بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدّمات تبطل . — وكذلك إن كان القياس سالبا ، لأنه إن أخذت اَ موجودة فى كل جَ تبطل كلتا المقدّمتين . فإن كانت اَ موجودة فى بعض جَ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدّم .

٩

< انعكاس القياس فى الشكل الثانى >

وأما فى الشكل الثانى فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدّمة الكبرى بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبدًا تكون فى الشكل الثالث . وفى هذا الشكل لا يكون قياسٌ عامىّ . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعنى بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد كان إبطال المقدّمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدّمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة

فى شىء من ح ، والنتيجة : ب ولا على شىء من ح . فإن أخذت ب موجودة فى كل ح وأضيف إليها مقدمة ا ب ، فإن ا تكون موجودة فى كل ح ، لأن القياس يكون فى الشكل الأوّل . فإن كانت ب موجودة فى كل ح ، وا غير موجودة فى كل ح ، فإن ا ليست موجودة فى كل ب ، والقياس فى الشكل الثـالث . — فإن انعكست نتيـجة ب ح بالتناقض ، فإن المقـدمات تبطل بالتناقض . وذلك أنه إن كانت ب موجودة فى بعض ح ، وا ليست بموجودة فى شىء من ح ، فإن ا ليست بموجودة فى بعض ب . وأيضا إن كانت ب موجودة فى بعض ح ، و ا فى كل ب ، فإن ا فى بعض ح . فهو بيّن أن المقاييس مناقضـة . — وكذلك يمكننا[1] أن نبين فى هذه المقدمات و إن اختلف وضعها فى هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئيا وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا فى الشكل الأوّل[2] . فإن كان انعكاس النتيجة بالتناقض ، فكلتا المقـدمتين تبطل[3] . و بيـان ذلك أن توضـع ا ليست بموجودة فى شىء من ب ، وموجودة فى بعض ح ، والنتيجة ب ح ، فإن وضعت أن ب فى بعض ح ، وأضيف إلى ذلك مقدمـة ا ب ، تكون النتيجة أن ا ليست بموجـودة فى بعض ح ، وغير موجـودة فى بعضها . وأيضـا إن كانت ب موجودة فى بعض ح ، و ا فى بعض ح ، فإنه ليس

(١) ص : يمكنا . (٢) أى : وكذلك لا تبطل فى الشكل الأوّل .
(٣) ص : تبطلان .

يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخِذَتْ كليــة . فإذن ليس تبطل مقدمة ا ب . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا[1] المقدمتين ٦٠ب تبطــل ، لأنه إن وُضِعَتْ ب موجودة فى كل حـ ، و ا ليس فى شىء من ب ، فإن ا ليست فى شىء من حـ ، وقد كانت فى بعض حـ . وأيضا إن كانت ب فى كل حـ ، و ا فى بعض حـ ، فإن ا تكون فى بعض ب .

وكذلك يمكننا[2] أن نبين فى القياس الذى كليته موجبة .

١٠

< انعكاس القياس فى الشكل الثالث >

[١١٧ ا] وأما فى الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدّمتين تنتقض ، وذلك فى كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدّمتين فى كل المقاييس . — فلنبين أن ا فى بعض ب موجودة ، ولتؤخذ حـ واسطة، ولتكن المقدّمات كلية . فإن أخذت ا غيرموجودة فى بعض ب ، و ب فى كل حـ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شىء على ا و حـ . ولا أيضا إن أخذت ا غير موجودة فى بعض ب ، وموجودة فى كل حـ يكون قيــاس على ب و حـ . وكذلك يتبين فى المقدّمات التى ليست كلية ؛ لأنه < فى القياس المعكوس[3] > النتيجة

---

(١) ص : كاتى ... تبطلان .   (٢) ص : يمكنا .

(٣) خرم فى الأصل بمقدار ٣ كلمات .

إما أن تكون كلتا المقدّمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدّمة التى عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا فى الشكل الأوّل ولا فى الشكل الثانى . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل واحدة من المقدّمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن ا موجودة فى شىء من ب و ب موجودة فى كل ح ، فإن ا لا تكون موجودة فى شىء من ح . وأيضا إن كانت ا غير موجودة فى شىء من ب وموجودة فى كل ح ، فإن ب غير موجودة فى شىء من ح . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدّمتين جزئية ، لأنه إن كانت ا غير موجودة فى شىء من ب ، و ب موجودة فى بعض ح ، فإن ا غير موجودة فى بعض ح . فإن كانت ا غير موجودة فى شىء من ب وموجودة فى كل ح ، فإن ب غير موجودة فى شىء من ح .

وكذلك يعرض فى القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن ا أنها غير موجودة فى بعض ب ، وأن تكون مقدّمة ب ح موجبة ، ومقدّمة ا ح سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضدّ النتيجة < ف > ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت ا فى بعض ب ، و ب فى كل ح ، فإنه لا يكون قياس على ا و ح ، ولا إذا كانت ا فى بعض ب وغير موجودة فى شىء من ح يكون قياس على ب و ح . فإذن ليس تبطل المقدّمات بعكس النتيجة على الضدّ . وأما إذا عكست على التناقض ، فإن المقدّمات تبطل ، لأنه إن كانت ا موجودة فى كل ب ، و ب فى كل ح ، فإن ا موجودة فى كل ح ، ولكنها كانت غير موجودة فى شىء

من حـَ . وأيضا إن كانت آ موجودة فى كل بَ ، وغير موجودة فى شىء من حـَ ، فإن بَ غير موجـودة[1] فى شىء من حـَ ، ولكنها كانت موجودة فى كل حـَ [١١٧ ب] . — وكذلك يتبين فى المقدّمات التى ليست كلية ، لأن مقدّمة آ حـَ تكون كليـة سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت آ موجـودة فى كل بَ و بَ فى بعض حـَ ، فإن آ تكون فى بعض حـَ ، ولكنها كانت غير موجـودة فى شىء من حـَ . وأيضا إن كانت آ موجودة فى كل بَ ، وغير موجودة فى شىء من حـَ ، فإن بَ غير موجودة فى شىء من حـَ ، فإن بَ غير موجـودة فى شىء من حـَ ؛ فإن كانت ا موجـودة ٦١ أ
فى بعض بَ و بَ فى بعض حـَ ، فإنه ليس يكون قيـاس . ولا أيضا إذا كانت آ موجودة فى بعض بَ وغير موجودة فى شىء من حـَ يكون قياس . فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض < المقدّمات[2] > . وأما على هـذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقـد تبين ممـا قلنا كيف يكون القياس فى كل شكل[3] ، إذا انعكست النتيجة ؛ ومتى يكون مضادّا للمقدّمة ، ومتى يكون مناقضا ؛ وأن فى الشكل الأوّل تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثانى والثالث ، وأن المقدّمة التى عند الطرف الأصغر منه أبدًا تبطل بالشكل الثانى والثالث ؛ وأما التى عند الطرف

---

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

(٢) خرم فى الأصل .

(٣) فى الهامش : « فى السريانى : فى واحد من الأشكال » .

الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التى فى الشكل الثانى تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأوّل والثالث ؛ وأن المقدّمة التى عند الطرف الأصغر منه أبدًا تنقض بالشكل الأول ، وأما التى عند الطرف الأكبر فإنها تُنْقَض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التى فى الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس فى الشكل الأوّل والثانى ؛ وأن المقدّمة التى عند الطرف الأكبر منه تُنْقَض أبدًا بالشكل الأوّل ، وأما التى عند الطرف الأصغر فبالشكل الثانى تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس فى المقاييس ، وكيف يكون قياس ، وأيها فى كل واحد من الأشكال .

١١

< الرفع إلى المحال فى الشكل الأوّل >

وأما القياس الذى يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة وأضيف إليها مقدّمة أخرى . ويكون فى الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياسٍ قبله وإحدى كلتا[1] المقدّمتين . وأما القياس الذى يكون بالخلف ، فإنه ليس يكون بعد قياسٍ قبله ، ولا بعد إقرارٍ بنقيضة ما فيه من المحال ، لما فى نقيضة المحال من بيان الصدق . وأما الحدود

(١) ص : كلتى .

فى كلا(١) القياسين فعلى نحوٍ واحد يجرى ، [١١٨ ا] والمقدّمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون اَ موجودة فى كل بَ بتوسط حَ . فإن وضعت اَ : إما غير موجودة فى كل بَ ، و إما ولا فى شىء من بَ ؛ وكانت اَ موجودة فى كل حَ بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون حَ : إما غير موجودة فى شىء من بَ ، و إما غير موجودة فى كل بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . — وكذلك يكون فى سائر الأشكال ، لأن كلَّ ما قَبِلَ من الأشكال الانعكاسَ ، فإنه قابلٌ للقياس الذى بالخلف .

فكل المسائل تبين بالخلف فى كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها تبين فى الشكل الثانى والثالث فقط ؛ فأما فى الأوّل ، فلا . وبيان ذلك أن توضع اَ غير موجودة فى كل بَ أو غير موجودة فى شىء من بَ ، فإن تضاف إليها مقدّمة أخرى من أى الناحيتين اتفق : إما بأن تكون حَ موجودة فى كل اَ ، و إما بأن تكون بَ موجودة فى كل حَ ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأوّل . فإن كان موضوعنا أن اَ ليست بموجودة فى كل بَ ، ثم أضيف إليها مقدّمة أخرى من أى الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس . فإن كان الموضوع أن اَ ليست موجودة فى شىء من بَ ، ٦١ب
ثم أضيف إلى ذلك مقدّمة بَ حَ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت اَ غير موجودة فى شىء من بَ ، و بَ فى كل حَ ، فإن اَ غير موجودة فى شىء من حَ ، وذلك محال . فإذن القول

(١) ص : كلى .

بأن اَ ليست فى شىء من بَ ، كذبٌ . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فضدّه صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدّمة حـَ اَ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضا إذا كان الموضوع أن اَ ليست فى كل بَ . فإذن هو بيّن أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف فى الشكل الأوّل .

وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف فى الشــكل الأوّل . وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن اَ [١١٨ ب] غير موجودة فى شىء من بَ ،وأن توجد بَ موجودة فى كل حـَ أو فى بعضها . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون اَ إما غير موجــودة فى شىء من حـَ وإما غير موجودة فى كل حـَ ، وذلك محال ، لأن وجود اَ بَ فى كل حـَ من الصدق . فإن كان ذلك كذبا ، فإن اَ موجودة فى بعض بَ . فإن أخذت المقــدمة الأخرى عنــد اَ ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضا إذا وضع ضدُّ النتيجة يكون أيضا قياس . فهو إذن بيّن أنه ينبغى أن توضع نقيضة ما نريد تبيينه .

وليكن أيضا موضوعنا أن تكون اَ موجودة فى بعض بَ ، ولتؤخذ حـَ موجودة فى كل اَ . فإذن حـَ موجودة فى بعض بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب . فإذ كان ذلك هكذا ، فإن اَ غير موجودة فى شىء من بَ . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة اَ حـَ سالبة . فأما إذا أضيف الى الموضوع مقدمة بَ ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضِعَ الضدُّ ، فإنه يكون قياسٌ ويَعْرِضُ المحالُ . وأما الموضوع فلا يتبرهن . وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة فى كل بَ ، وأن تكون مقدّمة حـَ اَ كلية موجبة . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون حـَ موجودة

فى كل بَ ، وذلك محال . فإذن هو محالٌ أن يقال إن اَ موجودة فى كل بَ ، ولكن ليس متى كان ذلك كذبا وجبَ ضرورةً أن يكون ضدّه صدقا ، أعنى بالضد أن تكون اَ غير موجودة فى شيء من بَ . وكذلك يعرض إن أخذت المقدّمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون[1] قياس وينتج المحال ؛ وأما الموضوع[2] فإنه لا يَصِحُّ . فإذن ينبغى أن يكون موضوعنا كلية موجبة، لأنه إن كانت اَ فى كل بَ ، وكانت حَ موجودة فى كل اَ ، فإن حَ موجودة فى كل بَ . فإن كان ذلك محالا فإن موضوعنا محال .

وكذلك يَعْرِض إن أخذت المقدّمة الأخرى عند بَ ، وأيضا كمثل ذلك يَعْرِضُ إن أخذت مقدّمة ح اَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإن كانت المقدّمة السالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بَتّةً . فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئيةٌ سالبة، ولكن كلية [١١٩ ا] سالبة ، لأنه ان كانت اَ موجودة فى بعض بَ ، و حَ موجودة فى كل اَ ، فإن حَ موجودة فى بعض بَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذب أن يقال إن اَ موجودة فى بعض بَ . فهو إذن صدق أن يقال ١٦٢ ا
إن اَ غير موجودة فى شيء من بَ . فإذا تبين أن اَ غير موجودة فى شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن اَ موجودة فى بعض بَ وغير موجودة فى بعضها .

---

(١) فى الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

وأيضا ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَضَ المحالُ ، لأن الموضوع صدق ، ومن الصـدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن اَ موجودة فى بعض بَ بالحقيقة . فإذن لا ينبغى أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة.

فهو إذن بَيِّن[1] أنه لا ينبغى أن يوضع ضد ما نريد < وضعه > ، ولكن نقيضـه فى كل المقاييس ، لأن على هـذه الجهة يلزم القولَ الاضطرارُ ، ويكون محمودًا ، لأنه إن كان على كل شىء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ، وأيضًا إن لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقـدّمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزمُ ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذبا ، أن تكون الكلية الموجبة صدقا ؛ ولا هو أيضا من الرأى المحمود إذا كانت إحداهما كذبا أن تكون الأخرى صدقا .

١٢

< الرفع إلى المحال فى الشكل الثانى >

فقد تَبَيَّن أن كل المسائل تتبين فى الشكل الأوّل بالخُلْف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين فى هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبين فى الشكل الثانى والثـالث . وبيان ذلك ألا تكون اَ موجودة فى كل بَ ، وأن تكون اَ موجودة فى كل حَ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَ غير

---

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

موجودة فى كل ب ، وذلك محال ، لأنه تبين أن ح موجودة فى كل ب . فإذن الموضوع كذب ؛ فإذن نقيضه صدق : وهو أن ا موجودة فى كل ب . — فإذن إن كان الموضوع ضدّها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس و ينتج المحال ؛ غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه . لأنه إن كانت ا غير موجودة فى شىء من ب وموجودة فى كل ح ، فإن ح غير موجودة فى شىء من ب ، وذلك محال ، فإذن هو كذب أن تكون ا غير موجودة فى شىء من ب . ولكن ليس إذا كان ذلك كذبا كان ضدّه صدقا : أعنى بذلك أن تكون ا موجودة فى كل ب .

فإذا أردنا أن نبين أن ا موجودة فى بعض ب ، فإنه ينبغى أن يكون موضوعنا أن ا غير موجودة فى شىء من ب ، ثم نأخذ أنها موجودة فى كل ح ؛ لأنه إذا أخذت هذه المقدّمات يجب أن تكون ح غير موجودة [١١٩ ب] فى شىء من ب . فإن كان ذلك محالا ، فإنه يجب لا محالة أن تكون ا موجودة فى بعض ب . — فإن كان موضوعنا أن ا غير موجودة فى بعض ب ، فإنه يعرض ما عرض فى الشكل الأول . — وأيضا ، ليوضع أن ا موجودة فى بعض ب وغير موجودة فى شىء من ح ، فيلزم ضرورةً أن تكون ح غير موجودة فى بعض ب ، ولكنها كانت موجودة فى كلها . فإذن موضوعنا كذب . فإذن ا غير موجودة فى شىء من ب .

فإذا أردنا أن نبين أن ا غير موجودة فى كل ب ، فليكن موضوعنا أن ا فى كل ب ، وغير موجودة فى شىء من ح ، فيلزم ضرورة أن تكون ح ٦٢ ب

غير موجودة فى شىء من ب . وذلك محال . فهو إذن صدق أن يقال إن ا غير موجودة فى كل ب .

فقد تبين أن جميع المقاييس التى بالخلف تكون فى الشكل الثانى .

١٣

< الرفع إلى المحال فى الشكل الثالث >

وكذلك تعرض فى الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون ا غير موجودة فى بعض ب ، و ح موجودة فى كل ب ، فإذن ا موجودة فى بعض ح . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذبٌ أن يقال إن ا غير موجودة فى بعض ب ، وصدق أن يقال إن ا موجودة فى كل ب .

فإن كان موضوعنا أن ا غير موجودة فى شىء من ب ، فإنه يكون قياس ويَعْرِض المحالُ ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان موضوعُنا ضدَّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلُ ما عرض فيما تقدّم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن ا موجودة فى بعض ب ، فإنه ينبغى أن يكون موضوعنا أن ا غير موجودة فى شىء من ب ، و ح موجودة فى بعض ب . فإذن ا غير موجودة فى بعض ح . فإن كان ذلك كذبا ، فإنه صِدْقٌ أن تكون ا موجودة فى بعض ب . — فإذا أردنا أن نبين أن ا غير موجودة فى شىء من ب ، فليكن موضوعنا أنها موجودة فى بعض ب . ولتؤخذ ح موجودة فى كل ب ، فإذن يلزم ضرورةً أن تكون ا موجودة

فى بعض حـ ، ولكن لم يكن فى شىء منها . فإذن كذبَ أن يقال إن ا موجودة فى بعض ب . فإن كان موضوعنا أن ا موجودة فى كل ب ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه ، ولكن ينبغى ان يكون هـذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن ا غير موجودة فى كل ب ، لأنه إن كانت ا موجودة فى كل ب ، وحـ موجودة فى بعض ب ، فإن ا تكون موجودة فى بعض حـ ، < ولكنا سلّمنا أن > ذلك مما ليس هو ، [١٢٠ ا] فإذن كذب أن يقال إن ا موجودة فى كل ب ، وصدق أن يقال إنها ليست فى كل ب . — فإن كان موضوعنا أن ا موجودة فى بعض ب ، فإنه يعرض مِثْل الذى عرض فيما تقدّم .

فهو بيِّن فى جميع المقاييس التى بالخلف أنه ينبغى أن توضع أبدًا نقيضةُ ما نريد بيانه . وهو بَيِّن أيضا أن فى الشكل الثانى قد تَبِين الموجبةُ من جهةٍ ؛ وفى الشكل الثالث قد تبين الكلية .

١٤

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذى بالخُلْف أن الذى بالخلف يضع ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به ؛ وأما المستقيم فإنه يبتدى من مقدّمات مُقَرٍّ بها صِدْقًا (١) . وكلا البرهانين من مقدّمات مُقَرٍّ بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدّمات التى عنها القياس ؛ وأما الذى بالخُلْف فإحدى مقدمتيه من مقدّمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة .

(١) ص : صدق .

وفى المستقيم ليس يجبُ ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس . وأما الذى بالخُلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هى ليوضع نقيضها ، ولا فرق فى ذلك بين(١) أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة . وكل الذى يتبين باستقامة القياس فقد يَبين بالخُلف ؛ وكل الذى يتبين بالخُلْف ، فقد يبين باستقامةٍ و بحدودٍ واحدة .

٦٣ا و إذا كان القياس الذى بالخلف فى الشكل الأول ، فإن القياس المستقيم يكون فى الشكل الثانى والثالث : أما السالب منها ففى الشكل الثانى ، وأما الموجب ففى الثالث . فإذا كان القياس الذى بالخلف فى الشكل الثانى ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأوّل فى كل المسائل . فإذا كان القياس الذى بالخلف فى الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون فى الشكل الأوّل والثانى : أما الموجبات ففى الأوّل ، وأما السالبات ففى الثانى .

و بيان ذلك أن نُبَيِّن فى الشكل الأوّل بالخلف أن ا ليست موجودة فى شىء من ب ، أو ليست موجودة فى كل(٢) ب ؛ فوضعنا أن ا فى بعض ب ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال فى الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم فى الشكل الثانى ، وهو أن توجد حـ موجودة فى كل ا وغير موجودة فى شىء من ب ؛ فإذن هو بيّن أن ا غير موجودة فى شىء من ب . وكذلك [١٢٠ب] يعرض إن تبين فى الشكل الأوّل بالخلف أن ا غير موجودة فى كل ب بوضعنا أنها

(١) ص : بأن تكون ... لعله تحريف صوابه ما أثبتناه .

(٢) فى الهامش : "نسخة : فى بعض ب" .

موجودة فى كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الثانى ، وهو أن تؤخذ حَ موجودة فى كل اَ وغير موجودة فى كل بَ . وكذلك يعرض إن أخذت مقدّمة حَ سالبة . وأيضا ليكن منتجًا فى الشكل الأوّل بالخلف أن اَ موجودة فى بعض بَ بوضعنا أن اَ غير موجودة فى شىء من بَ . فعلى هــذه الجهة يعرض المحال فى الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الثـالث ، وهو أن تُؤْخذ بَ موجودة فى كل حَ ، و اَ فى كل حَ أو فى بعضها . فإذن اَ موجودة فى بعض بَ . وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو اَ موجودة فى بعض حَ .

وأيضا لنبرهن فى الشكل الثانى بالخلف أن اَ موجودة فى كل بَ بوضعنا أن اَ ليست فى كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الأوّل ، وهو أن تؤخذ اَ موجودة فى كل حَ ، وحَ فى كل بَ ، فإذن اَ فى كل بَ . وكذلك يعرض إن بُرْهِنَ فى الشكل الثانى بالخلف أن اَ فى بعض بَ بوضعنا أن اَ ليست فى شىء من بَ ، وقياس ذلك المستقيم يكون فى الأوّل ، وهو أن اَ موجودة فى كل حَ ، و حَ فى بعض بَ . فإن كان القياس الذى بالخلف سالبا ، فإن الموضــوع يكون أن اَ موجودة فى بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الأوّل ، وهو أن اَ غير موجودة فى شىء من حَ ، و حَ فى كل بَ . وكذلك يعرض أيضا وإن لم يكن القياس كليا ، مثل أن يبرهن < أن اَ غير موجودة فى[1] > بعض بَ بوضعنا أن اَ موجودة فى كل

(١) الزيادة تصحيح بالهامش .

بَ . وقيـاس ذلك المسـتقيم يكون فى الشكل الأوّل ، وهـو أن اَ غير موجـودة فى شيء من حَ ، و حَ فى بعض بَ . وأيضـا ليتبين بالخُلْف فى الشكل الثالث أن اَ موجودة فى كل بَ بوضعنا أن اَ ليست فى كل بَ ، فعلى هـذه الجهة يعرض المحـال . وقياس ذلك المسـتقيم يكون فى الشكل الأوّل ، وهو أن اَ موجودة فى كل حَ ، و حَ فى كل بَ .

وكذلك يعرض و إن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن اَ غير موجودة فى شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الأوّل ،
٦٣ب وهو أن اَ موجودة فى كل حَ ، و حَ فى بعض بَ . فإن كان القياس الذى [١٢١ ا] بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن اَ موجودة فى بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون فى الشكل الثانى ، وهو أن تؤخذ حَ غير موجودة فى شيء من اَ وموجودة فى كل بَ .

وكذلك يعرض و إن لم يكن البرهان كليا ، فالموضوع هو أن اَ موجودة فى كل بَ ، وقياس ذلك المستقيم هو أن حَ غير موجودة فى بعض بَ — وذلك الشكلُ الثانى .

فقـد تبين أن كل المسائل التى تُتبرهن(١) بالبراهين التى بالخلف يمكن أن تبرهن(٢) بالمقاييس المستقيمة و بحـدود واحدة(٣) ؛ وأن فى كل الحـدود التى

(١) فى الهامش : « معناه : تتبين » .

(٢) فى الهامش : « يعنى : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التى بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هى هى المقاييس المنعكسة بأعيانها . فإذن المعرفة أيضا بالأشكال التى بهـا يكون كل واحد من المقاييس هى لنا موجودة . وقد تبين أيضا أن كل مسئلة على كلتا(١) الجهتين تتبرهن بالخلف و بالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا .

١٥

< النتائج المستخلصة من مقدّمات متقابلة >

وأما فى أى شـكل يمكن أن يقاس على الشىء من مقدمات متقابلة ، وفى أى شكل لا يمكن ، فإنه ينبغى على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلاتُ : أما فى اللفظ فأربعة ، مثـل : كل ، ولا واحد ؛ كل ، لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ، كقولنا : كل علم فاضل ، يضاد قولنا : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض .

ففى الشكل الأوّل ليس يكون من مقـدمات متقابلة قياسٌ بتـةً : لا موجبٌ ولا سالبٌ : أما موجبٌ فلا يمكن من قِبَلِ أنه ينبغى أن تكون مقـدمات القياس الموجب موجبـة ، وأما المتقابلات فموجبة وسالبة ؛

(١) ص : كلتى .

وأما قياس سالب فلا يمكن من قِبَلِ أن المتقابلات توجب شيئا واحدا بعينه وتسلبه عنه . والواسطة التى فى الشكل الأوّل ليست تحمل على كلاَ[1] الحدّين، ولكن أحد الحدّين مسلوب عنها فى القياس السالب، والآخر موضوع لها . وهذه المقدمات ليست متقابلة .

وأما فى الشكل الثانى فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون آ فاضلاً[2] ، وبَ و حَ علماً[3] ؛ فإن قيل
١٦٤ا إن كل علم فاضل ، وأيضا < قيل > : ولا واحد من العلوم فاضل، فإن آ تكون موجودة فى كل بَ [١٢١ بَ] وغير موجودة فى شىء من حَ . فإذن بَ غير موجودة فى شىء من حَ، أى : ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن صناعة الطب ليست فاضلة، لأن آ تكون موجودة فى كل ب وغير موجودة فى شىء من حَ، فإذن بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت آ موجودة فى كل حَ، وغير موجودة فى شىء من بَ ، وكانت بَ علما، و حَ صناعة الطب ، وكانت آ ظنا، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن، وأن بعض العلوم ظن.

---

(١) ص : كلّى .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : علم .

وقد تختلف حال المقاييس فى ارتجاع الحدود بالسالب والوجوب[١] ، لأن الوجوب يكون — مرةً عند ب ، ومرة عند ح . وكذلك إن إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبدًا مسلوبٌ عن أحد الطرفين ، ومُوجَبٌ على الآخر . فإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير أنه ليس أبدًا ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئا واحدا ، وإما أحدهما جزءًا للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضدادا[٢] ولا متقابلة .

وأما فى الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجبًا أن تكون المقدمات متقابلة للعلة التى قيلت فى الشكل الأوّل . وأما إذا كان القياس سالبًا ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية . فلتكن ب و ح علما ، ولتكن ا طبا ، فإن قيل إن : كل طب علم ، وأيضا أن : ولا شيء من الطب علم — فإن ب تكون فى كل ا ، و ح غير موجودة فى شيء من ا . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا علما[٣] ، وكان أيضا : ولا شيء من الطب علمٌ[٤] — يلزم ضرورةً أن يكون بعض العلوم لا علما[٤] .

ب
(١) مكتوبة فى النص هكذا : « الوجود » — أى : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح فى النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٢) ص : أضداد .

(٣) ص : لا علم .

(٤) ص : علما .

فإذا كانت حدود القياس[1] كليـة ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصَى النظر فى أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما قلنا إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضا أن لا واحد من العلوم فاضل ، أو أن ليس كل علم فاضلا[2] ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلأن للموجبات ثلاثة[3] مقابلات يلزم أن يكون [١٢٢ ا] التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحد ؛ كل ، ولا كل ؛ بعض ، ولا واحد . فهـذه ثلاثة[3] مقابلات[4] . فإذا ارتجعت فى حدودها
٦٤ب صارت ستة مثل : أن اَ موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى شيء من حَ ، أو موجودة فى كل حَ وغير موجودة فى شيء من بَ ، أو موجودة فى كل بَ وغير موجودة فى بعض حَ ، أو بالعكس . — وكذلك يعرض فى الشكل الثالث .

فإذن هو بيّن فى أى الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضا بيّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجةُ صِدْقٍ ، كما قـد قيل فيما تقـدم . وأما فى المقاييس < من المقدمات[5] > المتقابلة

(١) فوقها : المقاييس .

(٢) ص : فاضل .

(٣) ص : ثلاث .

(٤) فوقها : متقابلات .

(٥) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

فليس يمكن أن يجتمع صدق، لأن القياس أبدًا يكون مقابلا للشيء الموجود كالقول إن الخير ليس بخير، أو أن الحى ليس بحى. وذلك < من قِبَل >(١) أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئا واحدا، و إما أن يكون أحدهما جزءا للآخر. وقد تبين أيضا أن فى المقاييس الفاسدة لا شىء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد، تكون المقدمة أنه ليس بفرد، لأنه قد تبين أن القياس المضاد من المقدمات المتقابلة يكون. فإن أُخذ فى القياس أشياءُ متقابلةٌ، فإنه يكون للموضوع نقيضه. وقد ينبغى أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل: إن الحى الأبيض ليس بأبيض، والإنسان حى، فينبغى أن يتقدم فى القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد الى إنتاج المتقابلات، مثل أن كل علم ظن، وكل طب علم، ولا شىء من الطب ظن؛ وكنحو ما تكون المقاييس المُبَكِّتَةُ المركبة من قياسين.

١٦
< وضع المطلوب الأوّل >

وأما وضع المطلوب الأوّل فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات، لأنه إما

---

(١) فى الهامش: «نسخة: من قبل».

ألا ينتج بتة مما قيل[١] ، و إما أن ينتج مما هو أخفى[٢] منه أو من المجهولات[٣] مثله أو مما هو بعده[٤] ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأول هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعرَف . وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحدٌ أن يبين الشيء من نفسه ، وهو مالا يتبين إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأول .

و يكون ذلك إما بأن يستعمل فى المقدمة[٥] المطلوب الذى يقصد البرهان عليه ، و إما أن ينتقل إلى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبيين المطلوب

---

(١) فى الهامش : " تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس فى السريانى مما قبل . وذكر ابو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها و يفسد المعنى " .

(٢) فى الهامش : " أى من المعلول على العلة ، إذ كان أيضا أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعنى عندنا وعند الطبيعة " .

(٣) فى الهامش : " أو من شى على آخرهما معا بالطبع ؛ وهما فى الخفاء عندنا بحال واحدة " .

(٤) فى الهامش : " وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة !) يعنى أنه إن تبين العلة بالمعلول ، و إن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذى قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذاك و إن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضا . وأما البيان بما بعده فإنه و إن كان تبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا " .

(٥) بالأحمر فى الهامش : " نسخة : المقصود الذى يطلب بالبرهان " .

منها ، مثل أن يوضع بيان اَ بـ بَ و بيان بَ بـ حَ و بيان حَ بـ اَ ، لأنه ١٦٥ ا يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا اَ بنفسه كفعل الذين يظنون < أنهم > يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغنى عن هؤلاء فى تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون فى المقدمات ما لا يبرهن إلا(١) بالخطوط المتوازية . فإذن يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجودٌ(٢) إن كان كل واحد منها موجودًا . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال .

فإن كان غير بَيِّن أن اَ موجودة فى حَ وفى بَ ، وقيل إن اَ موجودة فى بَ ، فإنه غير بَيِّن أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أول البرهان ما كان مجهولا مثل المطلوب ، فإن كان بَ و حَ شيئا واحدا إما لأنهما يرتجعان و إما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بَيِّن أنه قد وضع المطلوب الأول ، لأن بتلك يتبين أن اَ فى بَ إن كان ارتجاع .

والمانع من أن يكون واضعا للمطلوب الأول هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل و يكون بالعكس فى القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن بَ موجودة فى حَ وأن اَ فى حَ وكانا بالسَّوِيّة مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأول بَيِّن إن لم يبرهن . فإن كان اَ و بَ شيئا واحدًا إما بالارتجاع و إما

(١) خرم فى الأصل .

(٢) ص : موجودا .

باتباعه لـ ب فإنه واضع المطلوب الأوّل ، لأنّا قد بيّنا ما معنى وضع المطلوب الأوّل، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بيّناً بنفسه ، وذلك هو الأبين . فكانت التى بهـا يبين المطلوب مجهولا مثـله إما بأن أشياء هى شىء واحد بالحقيقة يقال على شىء واحد؛ و إما بأن شيئا واحدا يقال على أشياء كثيرة وهى بالحقيقة شىء واحد . فإن فى الشكل الثـانى [١٢٣ ا] والثالث وكذلك[١] فى الأوّل يمكن على كلتا[٢] الجهتين وضعُ المطلوب الأوّل . و إذا كان القياس موجبا فإنه يمكن فى الشكل الثالث والأوّل أن توجد أى المقدّمات اتفق مجهولة مثـل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالبا ، فليس أيهما اتفق، وكذلك فى الشكل الثانى لأنه ليس ترتجع الحدود فى المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأوّل : أما فى البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما فى المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصـفنا بالظن الحسن .

١٧

< البرهان بواسطة : "ليس من هذه الجهة وجب الكذب" >

وأما < الاعتراض الذى >[٣] ينتج الكذب < فى النتيجة >[٣] من قِبَل ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول فى الكلام، فإنه يعرض فى المقاييس التى بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قولٍ، لأنه إن لم

(١) بالأحمر فى الهامش : "الحسن (أى ابن الخمار) : لم أجده فى السريانى بنقل اسحق" .

(٢) ص : كلتى .

(٣) خرم فى الأصل .

يكن الأصل الذى عليه بناء الكلام مختلفا ، فلا حاجة بنا إلى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع . ولكنّا نكتفى ٦٥ب
بأن نقول : قد وضع فيما تقدّم من القول كذب . — ولا فى القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس يضع أحد فى القياس المستقيم شيئًا[1] كمناقض . وأيضا إذا اتصل[2] شىء[3] على استقامةٍ بـ ا ب حـ ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَضَ ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وُضِعَ الموضوع أم رفع . وهذا مالا يكون فى القياس المستقيم . — فهو إذن بَيِّن أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع فى المقاييس التى بالخلف إذا كانت نسبة المحال إلى الأصل هكذا ، أعنى بهكذا : أن يجب المحال : موضوعا كان الأصل أو مرفوعا . فأبين الأنحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدودُ الواسطةُ غيرَ واصلةٍ بين المحال والموضوع بتةً كما قيل فى صناعة[4] الجدل ، لأن وضع غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض إلى الموضوع نسبةٌ ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس

(١) ص : شىء .

(٢) فوقها : " نسخة : بكل (شىء) ... " .

(٣) فى الهامش : " الحسن : فى السريانى ، ارتفع : بطل " .

(٤) راجع " المغالطات السوفسطائية " م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ — ٢٦ .

بعدهما مقدارًا واحدًا[1] واستعمل فى ذلك قياسًا [١٢٣ ب] وبيّن أنه ليس حركة، ورَفَع الكلام إلى ذلك من المحال، فإنه ليس يتناسب بتةً هذا الكذبُ للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه ليس من قِبَل الموضوع عَرَض المحال، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع، غير أنه لا يكون وجوبه من قِبَل الموضوع، وذلك يكون إلى فوق وإلى أسفل باتصال، مثل أنه إن وضع أن ا موجودة فى ب، و ب فى ح، و ح فى د، وكانت نتيجة ب د كذبا، ثم رفع ا ب[2] الموضوع، وبقيت مقدّمتا ب ح، ح د، فإنه يكون بيّنا أن الكذب لم يعرض من قِبَل الموضوع . وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود إلى فوق، مثل أنه إن كانت ا تحت ب وه تحت ا وز تحت < ه ،[3] > كانت نتيجة ا ز كذبا، فإن هذا الكذب يعرض وإن رفع الموضوع . ولكن ينبغى بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحال إذا وضع الموضوع فقط، إلا إذا رفع، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قِبَل الأصل الموضوع . ومثال ذلك[4] أن توضع الحدود الواصلة بينهما من فوق

(١) ص : مقدار واحد... قياس . — وفى الأصل اليونانى : واستعمل فى ذلك حجة زينون على بطلان الحركة، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ... (٢) فى الهامش : «فى السريانى : ثم رفع ا الموضوع» . (٣) خرم فى الأصل . (٤) تفسير بالأحمر فى الهامش : « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس، والحساس على المتنفس . فالإنسان على المتنفس وأيضا الحساس على المتنفس، والمتنفس على الإنسان، والإنسان على الأبيض، فالمتنفس على الأبيض، فوصلت المحال مرة بالحساس، ومرة وصلت بالمتنفس » .

ومن أسفل : أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال و بين الحد المحمول فى الأصل الموضوع ؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال و بين الحد الموضوع فى الأصل الموضوع . فإن كان محالا أن تكون اَ موجودة فى دَ ، ثم رفعت اَ ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب ، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل ؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون دَ تحت بَ ثم رفعت بَ(١) ، فإنه لا يعرض المحال . — وكذلك يعرض فى المقاييس السالبة .

فإذن هو بَيِّن أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع و بين المحال ، فإنه ليس يَعْرِضُ المحال من قِبَلِ الموضوع . ولا أيضا إذا ١٦٦ أ
كانت الحدود واصلة بين المحال و بين الموضوع ، فإنه لامحالة يعرض المحال من قِبَلِ الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ اَ موجودة فى بَ ولكن فى ـهَ ، وـهَ فى حَ ، وحَ فى دَ ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك يعرض أيضا . إن كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . و إذا كان المحال يعرض بوضع الموضوع و رفعه ، فإنه غير [١٢٤ أ] واجب من قبل الموضوع . ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه(٢) آخَرُ غيرُه . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدّمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة

---

(١) فوقها : «نسخة : لـ بَ» ولعل الأصل على هذا النحو : «أن تكون دَ تجب لـ بَ» .

(٢) فوقها بالأحمر : « ليس فى السريانى : مكانه » .

شىء آخر، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع، لأنه ليس(١) بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة، مثل أن الخطوط المتوازية تلتقى والزاوية الخارجة(٢) أعظم من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين.

١٨

< كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدّمتين، وإما من أكثر. فإن كان من مقدّمتين فإحداهما لا محالة كذب أو كلتاهما، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدّماتٍ صدقٍ. فإن كان القياس من أكثر من مقدّمتين، مثل أنه يبرهن(٣) حـَ بـاَ بَ واَ بَ بدَ هَ، دَ ىَ، فإن المقدّمات دَ هَ، هَ دَ(٤) تكون كذبا ومن قِبَلِ ذلك الكذب أ < ن > ينتج كذب، لأن مقدّمتى اَ بَ بتلك المقدّمات تنتج. فإذن من قبل بعض مقدّمات دَ هَ، دَ ىَ، عرضت النتيجة والكذب(٥).

(١) فى الهامش بالأحمر: «نسخة: لأنه قد يمكن».

(٢) فى الهامش بالأحمر: «الفاضل يحيي: فى السريانى: الداخلة أعظم من الخارجة». وتحته عند هذا الموضع فى الهامش بالأسود: «الحسن بنقل إسحٰق، أما أثالس فوافق ما فى العربى، وكذا ثاوفيل».

(٣) بالأحمر فى الهامش: «فى السريانى بنقل إسحٰق: مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـاَ بَ، وهذه بـدَ هَ، دَ حـَ، فإن واحدة من التى فوق تكون كاذبة».

(٤) فوقها: «و ىَ حـَ».

(٥) فى الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله: «نقل ثاوفيل: إن كان من أكثر من مقدّمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـاَ بَ وهذه بـدَ هَ، دَ ىَ، فمن هذه يكون الكذب فى التى فوق».

١٩

< القيـاس المضاد >

وأما فى منع كون المقاييس — < فإنه > إذا كانت المسألة تذكر المقدّمات وترِكَ ذكر النتيـجة(١)، فإنه ينبغى أن نحفظ من الإقـرار بشىء واحد مرتين فى المقدّمات، لأنا نعلم أنه — بلا واسطة — لا يكون قياسٌ، والواسطة هى المأخوذة فى القياس مرتين. — وأما كيف ينبغى أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة، فإنه بَيّن من المعرفة بأيما نتيجة يتبين فى كل واحد من الأشكال. وذلك ليس يخـفى علينا من قِبَلِ أنا نعرف إذا نقلنا الجـواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع.

والذى يأمر متقلدى الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفى ما يكون. وأخفى ذلك يكون أولا بأنّا لا نذكر النتائج بعقب المقدّمات، ولكن نذكر الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بَيِّنة؛ وبعد [ذلك] ما نخفى النتيجة ألا نسأل عما قَرُب منها، ولكن عما بَعُدَ جدا، مثل أنه واجب أن نبين اَ موجودة فى دَ بتوسط بَ حَ دَ هَ. فينبغى أن نسأل إن كانت اَ موجودة فى بَ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ ب] بَ(٢) موجـودة فى حَ؛ ولكن إن كانت دَ موجودة فى هَ. وبعـد ذلك إن كانت بَ فى حَ. وعلى هـذه الجهة نسأل عن الباقى. فإن كان القياس بواسـطة واحدة، فإنه ينبغى أن ٦٦ب
نبتدئ من الواسطة(٣)، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جدا.

---

(١) فوقها: « فى نسخة: النتائج ».

(٢) فوقها: « دَ بَ ». (٣) فوقها بالأحمر: « يعنى من الصغرى ».

٢٠

< التبكيت (= التفنيد) >

فلأنا نعرف متى يكون قياس، وكيف يكون، فإنه بيّن متى يكون تبكيت ومتى لا يكون، لأنه إذا أقر[1] بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة[2]: مثل أن يكون بعضها موجبا و بعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، و إما بأن بعضها موجبة و بعضها سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيتا ، لأن التبكيت هو قياس منتج لنقيضة الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذن ولا تبكيت يكون ، لأنه إن كان تبكيت فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس، فليس لا محالة يكون تبكيت . وكذلك أيضا لا يكون قياس إذا لم يُقر فى الجواب بمقدّمة كلية ، لأن التحديد فى القياس والتبكيت واحد فى وجوب النتيجة .

٢١

< الخطأ >

وكما قد تعرض الخُدْعة فى وضع الحدود، كذلك أيضا يعرض فى الظن، مثل أن يكون شيء واحد فى شيئين بلا توسط، وأن يُتوهم أن الشيء الواحد

---

(١) فى الهامش بالأحمر : « أى إذا أعطى موجبات كلها » .

(٢) فى الهامش بالأحمر : « أى أعطى بعض المقدّمات موجبة وبعضها سالبة » .

غير موجود فى شىء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود فى كل الآخر، مثل أن ا َ موجود فى ب َ و حـ َ بلا توسط ، و ب َ و حـ َ موجودتان فى د َ بلا توسط . فإن علم أحد أن ا َ موجـودة فى كل ب َ ، و ب َ فى كل د َ ، وتوهم أن ا َ غير موجودة فى شىء من حـ َ ، وحـ َ فى كل د َ ، فإنه يعلم ويجهـل الشىء الواحد معا . وأيضا قد يُخْتَدَع أحد فى الأشياء التى يوجد بعضها فى بعض مثل أنه إن كانت ا َ موجودة فى ب َ ، و ب َ فى حـ َ ، و حـ َ فى د َ ؛ ثم توهم أحدٌ أن ا َ موجودة فى كل ب َ ، وأيضا أن ا َ غير موجودة فى شىء من حـ َ ، فإنه يعـلم الشىء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضى مما قيل على أكثر من أن الذى [١٢٥ ا] نعلمه ، لأنه يعلم من جهةٍ أن ا َ موجودة فى حـ َ ، كنحو ما نعلم الجزئى بالعلم الكلى . فهو بَيِّن أنّه <ه> كيفما عُلِم ذلك فهو بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أوّلا إن لم تُقَـلْ الحدود الوسطى بعضُها على بعض ، وكانت الخُدْعة فى مقدمة القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون فى الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن ا َ فى كل ب َ وليست فى شىء من حـ َ ، وكلا ب َ حـ َ فى كل د َ . فيعرض(١) أن تكون مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلا ،

(١) فى الهامش بالأحمر : « يعنى : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة ا َ حـ َ سالبة ، ومقـدمة ا َ ب َ موجبة ؛ والمحال هو أن تكون ا َ موجودة إما فى كل حـ َ إن كانت الحدود مساوية ، و ينتج ذلك الشـكل الثالث ؛ و إما موجودة فى بعض حـ َ إذا كانت غير متساوية . وكذلك إن ا َ غير موجودة فى شىء من ب َ إن كانت الحـدود متساوية فى الشكل الثالث ؛ و إما غير موجودة فى بعضها إن كانت الحدود غير متساوية » .

وإما من جهة[1]، لأنه إن ظن أحد أن اَ موجودة فى كل ما توجد فيه بَ ،
٦٧ ا وعُلِم أن بَ فى دَ ، فإنه يعلم أن اَ دَ . وأيضا إن توهم أن اَ غير موجودة فى شىء مما توجد فيه حَ ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه بَ ليس توجد فيه اَ ، فقد توهم أن اَ موجودة فى كل ما فيه بَ ، وأيضا أن اَ ليست فى بعض ما فيه بَ . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلا[2]، وإما من جهة[3] .

فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخُدْعة فى كلتا[4] مقدمتى القياسين الكبريين . وأما فى الواحدة منهما فقد يمكن . وأما فى قياس واحد فقد تكون الخُدْعة فى كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون اَ فى كل بَ ، و بَ فى كل حَ ، وأيضا أن اَ غير موجودة فى شىء من حَ ، لأن هذه الخُدْعة شبيهة بالخُدْعة فى الجزئيات ، مثل أنه إن كانت اَ موجودة فى كل بَ ، وبَ فى كل حَ ، فإن اَ تكون موجودة فى كل حَ . فإن علم أحد أن اَ موجودة فى كل ما يوجد فيه بَ ، فإنه يعلم أن اَ موجودة فى حَ ، ولكن بشىء يمنع أن يجهل وجود حَ ، مثل أنه إن كانت ا

(١) فى الهامش بالأحمر : « أى إذا كان نقيضا » .

(٢) فى الهامش بالأسود : « نقلى » ، وبالأحمر : «يعنى إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .

(٣) فى الهامش بالأسود « نقلى » وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعنى إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة » .

(٤) ص : كلتى .

زاويتين قائمتين ، و بَ مثلث ، و حَ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حَ غير موجودة وهو عالِمٌ بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين قائمتين . فإذن شىء واحد يعلم ويجهل معا ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسوطة ، ولكنْ منها عامية ومنها خاصية . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حَ بمعرفة عامية ،وأما بمعرفة خاصية فلا نعرفها . فإذن لم يجمع الأضداد مَنْ عَرَف الشىءَ [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذى فى "مانون"(١) أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فإنا عالمون بها قبل ذلك . لأنا إذا علمنا أن هذا الشىء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض فى سائر الأشياء . فهو بيِّن أن بالعلم العامى(٢) تعرف الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئى فلا نعرفها ، فإذن قد يمكن أن نُختدَع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مُختدَعون فى المعرفة الجزئية . وكذلك القول فى الأشياء التى قيلت أولًا ، لأن الخدعة التى فى الحد الأوسط ليست مضادة للعلم القياسى ، ولا الخُدْعة التى فى كلا(٣) الحدين مضادة أيضا للعلم القياسى . فلا شىء يمنع أن نعلم أن اَ فى كل بَ ، وأن بَ فى كل حَ ثم نظن أن اَ غير موجودة فى حَ — مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ،

---

(١) راجع محاورة « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلى .

(٣) ص : كلى .

وأنها تنتج ، لأنه لا نعلم أن اَ موجودة فى حـَ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن فى الأمرين جميعا معا . فإذن هــو بيِّن أنه إن علم أحدهما ولم يعــلم الآخر فإنه يُختَدَع ، كالذى يعرض فى العلم الكلى والجزئى ، لأنه ليس شىء
٦٧ ب من المحسوسات ، إذا كان خارجا من الحس ، يعرف . ولا أيضا إذا حَسَسْناه وعرفناه معرفة عامية وخاصــية ، فإنا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية ، وإما خاصــية ، وإما معرفة بالفعل . فإذن والخُدْعة أيضا على ثلاثة أضرب . فــلا شىء يمنع إذن أن يُجْهَل الشىء الواحد بعينه ويعــلم ، لا بالتضاد ، كالذى يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعنى المعرفة العامية والخاصــية ، لأنه إذا توهم أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التى بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قِبَل ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التى تضاد الخدعة العامية بقياس تكون . [١٢٦ أ] والذى يتوهم أن الخير والشر شىء واحد ، فإنه يتوهم أن الخير هــو شر ، وبيان ذلك أن تكون اَ خيرا و بَ شرا ، وأيضــا حـَ خيرٌ — فلأنه يظن أن بَ و حـَ شىء واحد يتوهم أن حـَ هو بَ ، وأيضا أن بَ هــو اَ ؛ فإذن حـَ هو اَ . وكما أنه لو كانت بَ(١) تقــال على حـَ بالحقيقة ، وأيضا وكمثل ذلك اَ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال اَ على حـَ . كذلك يعرض وفى الظن ، وأيضا فى أن أشياء ما هى شىء واحد ، لأنه إن كانت حـَ و بَ شيئاً أحدا و بَ و اَ شيئا أحدا ، فإن حـَ و اَ شىء أحد . فإذن

---

(١) فوقها : دَ .

وفى الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقـدمة الـكبرى[1] ، ولكن تلك كذب[1] . وذلك أن يتوهم أحد[1] أن الخـير شر لا[1] بالعَرَض[2] . وذلك يمكن أن يُتـوهَّم على ضروب كثيرة . وليُستَقْصَ[3] ما قلناه بأفضل مما مثلناه .

٢٢

<قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التى تنتخب ، ومقارنتها>

فإذا رجعت الأطـراف بعضها على بعض ، فإن الواسـطة بالضرورة ترجـع على الطرفين ، لأنه كانت اَ مقـولة على حـَ بتوسـط بَ ، ثم رجعت حـَ على اَ وكانت[4] فى كل اَ ، فإن بَ ترجع على اَ وتكون موجـودة فى كلها بتوسط حـَ ، و حـَ أيضا ترجع على بَ بتوسط اَ . فكذلك يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت بَ فى حـَ ، و اَ غير موجودة فى بَ فإن اَ غير موجودة فى حـَ . فإن رجعت بَ على اَ ، فإن جـَ ترجع على اَ . وبيان ذلك أن تكون بَ غير موجودة فى اَ ، فإذن ولا حـَ تكون موجودة فى اَ ، لأن بَ كانت موجودة فى كل بَ ، فـحـَ تقال عليه . وإن كانت

---

(١) فى الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : «ولكن لعله أن يكون كذبا أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض» .

(٢) فى الهامش : «نسخة : إلا بالعرض» .

(٣) ص : وليستقصا .

(٤) فوقها : « أو » كانت ... .

١٦٨ ا حـَ ترجع على اَ فإن بَ أيضا ترجع على اَ . وهذا فقط يتبدّى من النتيجة . وأما الأخرى فليست كما هي فى القياس الموجب . وأيضا إن كانت اَ و ب يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك [١٢٦ب] حـَ و دَ ، وكان كل الموضوع إما أن يوجد فيــه اَ و إما حـَ ، فإن بَ و دَ كذلك تكون نسبتهما من الموضــوع إما أن توجد فيــه بَ و إما دَ ، لأنه إذ كان كل ما يوجد فيه اَ فبَ موجودة فيــه ، وكل ما توجد فيــه حـَ فـدَ موجودة فيه ، وكان كل الموضــوع إما أن توجد فيــه اَ و إما حـَ ، لا معاً : فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ و إما حـَ ، لا معا ، مثــل أنه إن كان غير المكوَّن غير فاسد ، وغير الفاسد غير مكوَّن ، فإنه يلزم ضرورةً أن يكون المكوَّنُ فاسدا والفاسد مكوَّنا ، وهذان قياسان مركبان . وأيضا إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه اَ و إما بَ ، وأيضا إما حـَ و إما دَ — لا معًا ، فإنه إن ارتجع اَ و حـَ ، فإن بَ و دَ يرتجعان ، لأنه إن كانت بَ غير موجودة فى بعض دَ فإن اَ موجودة فى دَ . فإذن و حـَ أيضا موجودة فى دَ ، لأن اَ و حـَ يرتجعان . فإذن حـَ و دَ يوجدان معا ، وذلك محال . فإذا كانت اَ موجودة فى بَ وفى كل حـَ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ، وكانت بَ موجودة فى كل حـَ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجــع اَ و بَ . و برهان ذلك أن اَ مقــولة على بَ و حـَ فقط ، و بَ مقــولة على نفسهــا وعلى حـَ . فهوَ بيّن إذن أن كل ما يقال عليه اَ فإن بَ يقال عليه لا محالة . فإذن بَ ترتجــع على اَ . وأيضا إذا كانت اَ و بَ فى كل حـَ ورجعت حـَ

على بَ فإنه يجب ضرورة أن تكون اَ مقولة على كل بَ ، لأنه إذا كانت اَ فى كل حَ ، وحَ فى كل بَ لأن حَ ترتجع على بَ ، فإنه بيِّن أن اَ تكون فى كل بَ . فإذا كان شيئان متقابلين مثل اَ وبَ ، وكانت اَ أفضل من بَ ، وكان أيضا شيئان آخران متفاعلين مثل دَ وحَ ، فإنه إن كان كلا اَ حَ أفضل من كلا[1] بَ حَ ، فإن اَ أفضل من دَ ، لأن مثل ما أن اَ مطلوب ، كذلك بَ مهروب منه ، لأنهما متقابلان . وكذلك حَ ودَ لأنهما متقابلان . فإن كانت اَ ودَ بالسوية مطلوبين ، وبَ حَ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا[1] اَ حَ مساويان لكلا[1] بَ دَ فى [١٢٧ ا] الطلب لها والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعنى اَ حَ أفضل من بَ دَ . فإن كانت دَ أفضل من اَ ، فإن بَ أضعف شرًا من حَ ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل مختارٌ على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذن كلا[1] بَ دَ مختار على كلا[1] اَ حَ . ولكن ليس ذلك <واقعًا> . <فا[2] إذن> مختارة على دَ وحَ أقل شرا من بَ ، فإذن وحَ أيضا مختارة على
<بَ . — فليكن[3]> هو ممثلا بمحبة : إن أخذت علامة اَ أن يختار أن يؤاتيه ٦٨ ب
محبه[4] على ما يريد ، وعلامة بَ ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البيّن[5]>

(١) ص : كلى .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

(٤) فوقها : محبوبة .

(٥) خرم بمقدار كلمة .

أن اَ — أعنى أن يرى أن يؤاتيه أكثر — يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هى أكثر اختيارًا من < مؤاتاة >[٢] الجماع . ففى الصداقة إذن المحبة أكثر اختيارا من الاشتراك < الجنسى، وكا >[٣] نت هذه أكثر اختيارا ، فهذه أيضا هى الكمال . والاشتراك < الجنسى لا >[٢] يكون له مدخل فى المحبة ، وأما أن يكون < مدخله من أجل أن يكون محبوبًا . وكذلك بقية الشهوات >[٣] والصنائع أيضا تجرى هذا المجرى .

٢٣

< نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الحدود فى الانعكاس >[٣] وفى حال الاختيار وضده — فهو ظاهر .

وينبغى الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التى قيلت ، ولكن أيضا والمقاييس الخُطْبية والفقهية والنشورية[٥] ؛ وفى الجملة كل إيمان[٦] فى كل صناعة فكرية، فإنه بالأشكال التى قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما بالاستقراء .

---

(١) النص فى هذه الجملة ممزق شيئا .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .

(٤) خرم مقداره كلمة .

(٥) النشورية eschatologique ؟

(٦) فوقها : تصدق .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر فى الواسطة موجود. ومثال ذلك أن تكون واسطة اَ حَ <هى> بَ وأن تبين بـحَ أن اَ موجودة فى بَ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء. ومثال ذلك أن يكون اَ طويل العمر، و بَ قليـل [١٢٧ ب] المرارة، و حَ الجزئيات الطويلة[١] الأعمار: كالإنسان والفرس والبغل. فاَ موجودة فى كل حَ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر، و بَ — أى القليل المرارة — موجود فى كل حَ. فإن رجعت حَ على بَ الواسطة، فإنه يجب لا محالة أن تكون اَ موجودة فى كل بَ. لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد، ثم رجع الموضـوع على أحد الطرفين، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذى كان <عليه جرى[٢]> الرجوع. وينبغى أن نفهم من حَ جميع جزئيات الشىء العام، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشىء العام يبين النتيجة.

وينبغى أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبدا المقـدّمة الأولى التى لا واسطة لها، لأن الأشياء التى لها واسطة، بالواسطة يكون قياسها. <أما الأشياء[٣] التى لا> واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء. — والاستقر<اء[٤]> من جهة <يعارض[٥]> القياس، لأن القياس — بالواسطة — يبين وجود الطر<ف[٦]

(١) ص : الطويلى . (٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق فى هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم . (٥) مهملة النقط فى الأصل .

(٦) فى الهامش : « نسخة : ثبيا » .

الأكبر> فى الاصغر، وأما بالاستقراء فيبين — بالطرف الأصغر — وجو<د[1] الأكبر فى الأوسـط > . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأبين < عندنا[1] > .

٢٤

< البرهان بالمثال >

< أما المثال[1] > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر فى الواسطة <عن طريق حد شبيه[1]> بالطرف الأصغر. فينبغى أن يكون وجود الواسطة فى < الطرف[1] > الأصغر ، ووجود الأكبر فى الشبيه بالطرف الأصغر ،

١٦٩ ا أبين من الذى نريد تبيينه . ومثال < ذلك[2] أن > يكون ا مذموما ، و ب قتال المتاخمين، و ح قتال أهل أثينية لأهل ثيبا[3]، و د أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم، فإنه ينبغى أن نقدّم فى القول أن قتال المتاخمين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشـياء الشبيهة بمثل أن قتال أهـل ثيبيه[4] لأهل فوقيا مذموم، فلأن قتال المتاخمين مذموم، وقتال أهـل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتاخمين، فهو بيِّن أن قتال أهل [١٢٨ ا] أثينية لأهل ثيبا[5] مذموم . فهو بيِّن أن ب موجودة فى ح

(١) خــرم .

(٢) الورق فى هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهملة النقط فى الأصل .

(٤) فى الهامش : « نسخة : ثيبا » .

(٥) فوقها : ثيبية .

و دَ ، لأن قتـال المتاخمين موجود فى كلا حـَ دَ[1] ؛ وأيضا هـو بيِّن ان اَ موجودة فى دَ ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا تخيراً . أما وجود اَ فى بَ فيتبين بـ دَ . وكذلك يعرض أيضا إن كان التصديق بوجود الطرف الأكبر فى الواسطة بأشـياء كثيرة .

فهو بيِّن أنه ليس المثـال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ،وكنحو ما يكون فى القياس ، ولكن ، كجـزء إلى جزء — و < ذلك[2] حينما تكـون الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد، و إحداهما معروفة > . فبين المثال و بين الاستقراءات < فرق، هو أن الاستقراء بابتدائه[3] > من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود فى الواسطة <ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر > ، وأما < فى المثال — وهو يطبق القياس — > فليس من جميع الجزئيات تبين وجود الطرف الأكبر فى الواسطة .

٢٥

< نظرية البرهان الأباغوجى >

وأما الاستقراء[4] فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر فى الواسطة بيِّنا ، وكان وجود الواسطة فى الأصغر < خافيا[5] ، و > كان خفاؤه إما مثل النتيجة و إما

---

(١) ص : كلى .

(٢) فى الهامش بالأسود : « فى السريانى : إذا كان كلاهما تحت شىء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر » .

(٣) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء » .

(٤) فوقها : أباغوجى = ἀπαγωγὴ .

(٥) اضطراب فى الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليونانى .

دونها . وأيضا إن كان < عدد الحدود المتوسطة[1] بين الحد الأخير والأوسط قليلا > لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود واسطة فى الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة <من[1]> النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : اَ متعلم و بَ علم و حَ عدل، فهو بيِّن < أن كل[1] > علم متعلَّم . إما إن كانت الفضيلة علما فذلك غير بيِّن . فإن كانت مقدّمة بَ حَ مصدَّقة مثل نتيجة اَ حَ ، فإن هذا القياس يقال[1] له استقراء[2] . وذلك أن بَ حَ أقرب إلى المعرفة ، لأنا اقتضينا زيادة ، وهى أخذنا ل اَ بَ أعرف من حيث لم يكن لنا أوّلا . وأيضا إن كانت الأوساط بين بَ و حَ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدّمة بَ حَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : دَ تربيع و هَ مستقيم الخطوط ، و زَ دائرة . فإن كان لمقدمة هَ وَ زَ واسطة[3] واحدة — وهى أن تكون مساوية للشكل المستقيم بتوسط الأهلة — فإن مقدّمة هَ زَ تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدّمة بَ حَ أكثر منه بنتيجة اَ حَ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإنى لست أسمى ذلك استقراءً[2] ، ولا إذا لم يكن لمقدّمة بَ حَ واسطة ، لأن ذلك حينئذ يكون علما .

---

(١) اضطراب فى الاصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليونانى .

(٢) فوقها : أباغوجى = (ἀπαγωγή) .

(٣) وجد هذا بالهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبرا (فى النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هَ ... زَ ... » .

٢٦

<الأنسطاسيس>

وأما الأنسطاسيس[١] فهى مقــدّمة تضاد مقدّمة ، والفــرق بينها وبين المقــدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئيــة . وأما المقدّمة فإنها : إما ألا تكون ألبتةَ جزئيةً ، وإما ألا تكون فى المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس تقال على جهتين فى شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما فى شكلين فلأنها تقال بتقابل المقــدّمة ، والمقدّمة التى تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففى الشكل الأوّل تتبين ؛ وأما الجزئية ففى الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدّمة كلية موجبة فإنّا نخالفها إما بكلية سالبــة ، وإما بجزئيــة سالبة . والكلية السالبــة من الشكل الأوّل تَبِين ، والجزئية السالبــة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون آ علما واحدا وبَ أضــدادًا ، فإذا كانت المقدّمة أن العلم بالأضداد واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبــة وقلنا : ولا زوجَ واحدًا[٢] من المتقابلات يقع عليه علمٌ واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوجَ واحدا[٢] من الأضــداد يقع عليــه علمٌ واحد — وذلك هو الشكل الأوّل . فإذا خالفنا ٦٩ ب

(١) فى الهامش بالأحمر : « يعنى بالأنسطاسيس المقدّمة الجدلية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعنى بـ « سالمقدمة » « المقدّمة الكلية » .

(٢) ص : واحد .

المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولنا < منا إن[1] > المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، < فإذن[1] > بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضا وإن كانت المقدمة التى تخالفها كلية سالبة . لأنه إذا كانت المقدّمة أنه : ولا زوج[2] واحدا من الأضداد يقع عليه علم واحد، فإنّا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علمٌ واحد . والكلية من الشكل الأوّل تتبين ؛ والجزئية من الثالث .

لأن بالجملة فى [١٢٩ ا] جميع المقدّمات إذا خالفناها خلافا عامّيا فإنه ينبغى أن تأتى نقيضة المقدّمة المحيطة بالمقدّمة التى نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدّم فى القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد واحداً[2] ، فإنه ينبغى أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأوّل ، لأن الواسطة — وهى المتقابلات — عامّية للأضداد . فإذا خالفنا المقدّمة خلافا جزئياً فإنه ينبغى أن نضع خلاف المقدّمة الجزئية المحاطة بالمقدّمة التى نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد — وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامّية للمعلوم والمجهول . وأما جزءا[3] الأضداد —

(١) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى . (٢) ص : واحد .
(٣) ص : جزئى .

وهو المعلوم والمجهول — <فهما[1] يقعان> واسطة، فالتى منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدّمة التى نقصد لنقيضها < هى[1] التى يبدأ منها > المتعاطى وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتى بها من هذين الشكلين ، لأن فى هذين الشكلين فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن فى الشكل الثانى لم يكن قياسٌ موجب . وأيضا الأنسطاسيس الذى يكون فى الشكل الثانى يحتاج إلى عمل كثير — مثل أن ينكر أحد أن تكون ا َ موجودة فى ب َ من جهة أن ح َ غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدّمات أخرى . وليس ينبغى أن نأتى بالأنسطاسيس دون أن تكون المقدّمة الأخرى بيّنةً . ولذلك لم يكن فى هذا الشكل فقط بيان شىء بالعلامة .

وينبغى أن ننظر فى سائر الأنسطاسيس، مثل الذى تكون من الضد[2]، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغى أيضا أن ننظر : هل يمكن أن توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأوّل، والسالبة من الشكل الثانى ؟

٢٧

< الضـــمير >

وأما الأيقوس والعـلامة ، فليس همـا شيئًا واحدًا ، لأن الأَيقوس هى مقدّمة محمودة ؛ لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير

(١) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٢) فى الهامش بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثـل ماجرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثانى منها » .

(٣) فى الهامش بالأحمر : «وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقا بالسريانية =

الموجود هو أيقوس[1] مثل : الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون . وأما العلامة[2] فهى مقدّمة برهانيـة : إما اضطرارية وإما محمودة ؛ لأن الذى بوجـوده يوجد الشيء أو الذى بكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

وأما أنثوميما فهو قياس مركب من مقدّمات محمودة، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة فى الأشكال ، لأنهـا إما أن تكون فى الشكل الأوّل وإما فى الثانى وإما فى الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قِبَل أن لها لبنا ، فبيان ذلك يكون فى الشكل الأوّل ، لأن الواسطة : هى أن لها لبنا . فلتكن اَ والدة، وبَ وجود اللبن لها، وحَ امراة . وإما أن الحكماء ذوو فضـائل ، لأن بطيقوس ذو فضائل ، فإنه يكون فى الشكل الثالث . فلتكن اَ ذوى فضائل، وب حكماء، وح بطيقوس —

= فنقلته وهو : فالذى من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيرا ، كان الألم (وفوقها : الغم) شرا ، لكن الألم ليس بشر ؛ فاللذة إذن ليست خيرا . والذى من الشبيه مثـل إن كان الحس بالمتضـادات المحسوسـة واحدًا ؛ فالعلم إذن بالمتضـادات المعقولة واحد . والذى من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطى الصحة أفضل من معطى اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطى الصحة أفضل من معطى اليسار » .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) فى الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العـلامة إما أن تتقدّم ما هى دليلة عليه مثل اختلاج الشفة فى الأمراض الحادة ، فإنه دال على القيء ، ومثـل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ وإما أن يكون مع الشيء الذى هى له علامة مثل الدخان الكائن مع النار؛ وإما أن تتأخر عما هى له علامة ، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فهو صدقٌ أن يقال : اَ و بَ على حَ ، غير أن الواحدة لا تقال لشأنها(١) أو لكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ، فيتبين فى الشكل الثانى ، فلأنه تلحق التى ولدت صُفْرةٌ ، وهذه المرأة صفراء — يظنون أنه يبين أن هذه المرأة < قد ولدت > . فلتكن اَ صُفْرة ، وبَ والدة ، وحَ امرأة . فإن قيلت المقدمة الواحدة ف <(٢)قط دون> الأخرى ، قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : <مثال ذلك> پطيقوس سخى لأن محبى الكرامة أسخياء ، و پطيقوس محب للكرامة . وأيضا إن الحكماء أخيار لأن پطيقوس خَيِّر وحكيم .

فعلى هـذا النحو تكون مقاييسُ . غير أن الذى فى الشكل الأول لا ينتقض إذا كان صـدقا لأنه عامى . وأما الذى فى الشكل الثالث فإنه ينتقض من قِبَلِ أن القياس ليس بعامىّ ولا مبنى على الشىء الذى نريد بيانه ، لأنه ليس إذا كان پطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محـالة أن يكون سائر الحكماء ذوى فضائل . وأما الذى فى الشكل الثانى فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه ليس يكون فى الشكل الثانى قياسٌ من مقدمات موجبة — لأنه ليس إذا كانت الوالدة فى وقت ماتَلِدُ صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد فى جميع العلامات . وأما ما لا(٣) يوجد فى جميعها — وهو فصولها — فقد قيل آنفا . ٧٠ ب

(١) أى لأن شأنها معروف ، أى لأنها مشهورة معروفة . (٢) خرم .

(٣) فى الهامش بالأسود : « فى السريانى : وأما فصولها فهى التى قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسّم العلامة . فالمسمى[1] من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف[2] . وأما ما كان من الواسطة [١٣٠ ا] فيسمى تقمريون[3] ، وهو الذى فى الشكل الأول ، وهو أحد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهى ممكنة عند من سلم أن الآلام[4] الطبيعية تحيل البدن والنفس معا ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و < لكنها[5] > ليست من الآلام الطبيعية[6] لأنها[6] لا تغير البدن[6] ؛ فالطبيعية هى التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التى بالطبع . فإن سَلَّم ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألما[7] خاصا وعلامة[6] ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد فى بعض الأنواع آلام خاصة كالشجاعة فى الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة فى البدن ، لأنه كان < موضوعًا أن البدن والنفس يألمان > معا فلتكن

---

(١) فى الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسم (ص : فيسمى) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذارى » .

(٢) فى الهامش بالأسود : « وبخط سريانى نقلته : وتسمى الأوساط فى الشكل الثانى والثالث أطرافا (ص : اطراف) » .

(٣) تقمريون = τεκμήριον .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خـرم .

(٦) فى الهامش : « لم يوجد ذلك فى السريانى » .

(٧) غير واضح لتآكل الورق فى الأصل .

العلامة عظم الأطراف العالية < وهذا يمكن أن يوجب فى بعضها > غير أنه لا يمكن فى كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة < التى بيناها تكون خاصة ، لأن الألم[1] > خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد فى نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من الحيوان[2] ، إلا أن الشجاعة ليست فى كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه < كان موضوعاً[2] > أن واحدا لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات فى الحيوان التى فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفِراسة . فإن كانت له خاصتان : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإنا نعلم أى علامة على أى ألم تدل من العلامات التى توجد فى واحدٍ واحدٍ خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعا فى نوع آخر ، لا كله . وأيضا إن لم يكونا كلتاهما فى النوع إذا كانت إحداهما[3] فيه والأخرى غير موجودة فيــه ، لأنه إن كان شجاعا ولم يكن سخيا فإن علامة الشجاعة [١٣٠ب] فيه هى العلامة الدالة على الشجاعة فى الأسد . فالفِراســة تكون إذا رجعت الواســطة التى فى الشكل الأوّل على الطــرف الأكبر ، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون آ شجاعة ، و بَ عِظَم الأطراف العالية ، و حـ أســد —

(١) خرم .

(٢) تآكل « أكثر » حروفها فى الأصل .

(٣) ص : احديهما .

فـ بَ موجودة فى كل حـَ وفى غيرها ؛ و أَ موجودة فى كل بَ لا فى أ كثر منهـا ، ولكن بَ راجعـة على < أَ >[1] : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة ما

][تمت المقالة الثانية من كتاب القياس، والحمد لله على إنعامه ، نُقِلَتْ من نسخة بخط الحسن بن سوار <عن نسخة> يحيي بن عدى؛ التى بخطه < ... > .

قوبل به نسـخة كتبت من خط يحيي بن عدى وصححت عليها وقرئت بحضرته فكان موافقا لها .][

تصــويبــات

ص	س	خطأ	صواب
٣	٣ من أسفل	πρωσις	πτῶσις
٤	٢	الاقوال	الأقوال
١٠	الأخير	كانّ	كان
١٤	٤	فتقول	فنقول
٢٦	٦	جاربين	جاريين
٢٨	٣	أن	إن
٣٠	١٤	كان	كأنّ
٣١	٧	قبَل	قِبَل
٣٥	٧	مُضّادةٌ	مُضَادّةٌ
٣٦	١٢	الأشكل	الأشكال
٤٢	٦	السالبة . مثال	السالبة : مثال
٤٣	٥	قابلا . فواجبٌ	قابلًا فواجبٌ
٤٥	١١	العدم الملكة	العدم والملكة
٤٧	١	< يكون >	تحذف
٤٨	١٧	وجودَ الاثنين	وجودُ الاثنين
٤٨	١٨	ومظنون	ومظنونٌ
٤٩	٤ من أسفل	التعريقات	التعريفات

ص	س	خطأ	صواب
٥٢	٧	يَنْمى	نَنْمى
٥٢	١٤	قى	فى
٦٠	٥	[١٧٩ ا]	[١٧٩ ب]
٦٢	١٥	مجردًا	، مجردًا
٦٤	١٢	[١٨١ م]	[١٨١ ا]
٦٥	١٢	يوجِب	يوجَب
٧٤	١٦	وجوده ضرورةً	وجوده ضرورةً ، على (معنى الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وجد ، فهو بالضرورة — هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، إنه موجود بالضرورة)
٧٧	١	[١٨٥ م]	[١٨٥ ا]
٨١	٩	كدلك	كذلك
٨٣	١٨	أبيُص	أبيُض
٨٤	١	هده	هذه
٨٨	١ — ٢	. فأما ... كذلك	— فأما ... — كذلك

ص	س	خطأ	صواب
٨٩	الأخير	ضرورة	ضرورى
٩٢	٥	خُلَفَ	خَلْفُ
٩٢	٩	[١٨٠ ب]	[١٨٩ ب]
٩٤	١٤	كلُّها	كُلِّها
٩٥	١٠	واحدا اعدل	واحدًا عَدْلٌ
٩٨	١٤	أنه العقد	أنه خيرٌ ، العقدُ
٩٩	الأخير	إل	إلى
١٠٤	٣	ومن ... ... منه	+ ومن ... ... منه +
١٠٤	٨	العلامتين :	العلامتين: + ... + :
١٠٤	١٨	قال	ت : قال
١٠٤	٢٣	المسئولية	المستولية
١٠٥	١٩	فنجعله ... نريد	فيجعله ... يريد
١٠٦	٢	مقولا ، على	، مقولا على
١٠٦	بالهامش أمام سطر ٦	٢٤ ب ١	٢٤ ب ١٠
١٠٧	٣ — ٤	كالمقول ... لا يوجد	كالمقول والذى يقال عليه المقول : إما بزيادة « ولا توجد » ، أو بانقسام : « يوجد » و « لا يوجد » .

ص	س	خطأ	صواب
١٠٧	٢٤	نسخته ... انفصالها	نسخة : بزيادة «يوجد» — إذ يتفق أن يوجد — أو بانفصالها (أو مع انفصالها)
١٠٨	١٤	الأحمر	بالأحمر
١١١	٤ من أسفل	موجود . < ا >	موجود < آ > .
١١٥	٢	موجبًّا	موجِبًا
١١٦	٤ — ٥	فالقياس إذا سواء	فالقياس إذاً سواءٌ ، سواءٌ...
١٢٣	٧	ا	اَ
١٢٦	١٤	ح	حَ
١٢٨	١٠	ح	حَ
١٣٠	٤	ا	اَ
١٣١	٦	ب	بَ
١٣١	١٣	٧٤ م	١٧٤
١٣٢	١٤	واحدةُ	واحدةً
١٣٤	٥ ، ١٣	ح	حَ
١٣٥	١٣	الثالث	الثانى
١٣٨	١٢	واجبتين	كذا فى الأصل ، وصوابها : واجبة

ص	س	خطأ	صواب
	١٢ — ١٣	ا ... ب	أَ ... بَ
١٥٠	٧	ا	أَ
١٥٣	٦ من أسفل	نسخة	ت : نسخة
١٥٤	٣ «	القياس القياس	القياس
١٥٦	٢ «	تصدّق	تَصْدُق
١٦١	١٣	المتناقصه	المتناقضة
١٦٣	١٢	ألا نكون	ألا تكون
١٦٣	٢ من أسفل	مهلة	مهملة
١٦٤	٧	إنُ غيِّر	إنْ غُيِّر
١٦٤	٨، ٩، ١١	موجبتين أو سالبتين	كذافى الأصل، وصوابه: موجبة أوسالبة . — وكذلك أينما ورد موصوف كلاوكلتامثنى، فصوابه أن يكون مفردا
١٧٤	٥ من أسفل	ا	أَ
١٧٨	٤ «	مقر	مُقَرًّا
١٧٩	٢ «	بقياس	لقياسٍ
١٨٠	١١	الذة	اللذة

ص	س	خطأ	صواب
١٨٢	٦	< و >	تحذف
١٨٣	٤ من أسفل	آخرُ	آخَر
١٨٨	٣ »	اللوحق	اللواحق
١٩٠	٣	٢٩٥	١٩٥
١٩٢	٢ من أسفل	الهاعش	الهامش



كَمُلَ طبع كتاب "منطق أرسطو" بمطبعة دار الكتب المصرية
في يوم السبت ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٦٧ (٣٠ أكتوبر ١٩٤٨) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٦/١٩٤٧/١٠٠٠)

